



جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

رسالة ماجستير بعنوان

العلة النحوية في "المحصول" لابن إياز البغدادي

Grammatical Reasons in the "Al-Mahsul"
for Ibn Eyaz Al-Baghdadi

مقدم من الطالب

سائد هائل الضمور

الرقم الجامعي: 2014101039

بإشراف الأستاذ الدكتور

عبد القادر مرعي بني بكر

الفصل الدراسي الصيفي

2017

العلّة النحوية في "المحصل" لابن إياز البغدادي

إعداد

سائد هايل الضمور

بإشراف الأستاذ الدكتور

عبد القادر مرعي بني بكر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير اللغة والنحو في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

أعضاء لجنة المناقشة

أ. د عبد القادر مرعي بني بكر مشرفاً ورئيساً

أستاذ في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

أ. د يحيى عطية عابنة عضواً

أستاذ في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

أ. د صلاح السلمان عضواً

أستاذ في الفقه واللغة، الجامعة الألمانية الأردنية

تاريخ المناقشة: 2017 / 7 / 27

الإهداء

إلى والديّ الكريمين رمز العطاء والمحبة حفظهما الله ورعاهما

وإلى زوجتي الغالية رمز الوفاء

وإلى زهرتي عمري محمد وتماما

وكل من علمني حرفاً

وإلى كلّ الذين أحببت

أهدي هذا الجهد

سائد الضمور

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الخلق سيدنا محمد صل الله عليه وسلم وآله وصحبه أجمعين، وبعد...

فيطيب لي بعد أن بلغت هذه الرسالة بعون الله نهايتها، أن أتقدم بوافر الشكر وخالص التقدير إلى مشرفي الأستاذ الدكتور الفاضل عبد القادر مرعي الذي تعهدني بالرعاية والتوجيه المستمرين، فله مني كل الاحترام.

وأرى لزاماً عليّ أن أتوجه بوافر التقدير وعميق الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور يحيى عطية عبابنة والأستاذ الدكتور صلاح السلمان.

لهم كل الشكر والتقدير.

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أسدى إليّ يد العون والمساعدة في أثناء قيامي بإعداد هذه الرسالة، وأخص بالذكر الدكتورة الفاضلة حنان بدارنة.

الباحث

سائد الضمور

فهرس الموضوعات

ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	فهرس الموضوعات
ح	الملخص
1	المقدمة
1	أهمية الموضوع ودواعيه
5	مشكلة الدراسة
5	الدراسات السابقة
6	منهج الدراسة
7	التمهيد: حياة ابن إياز (ت 681 هـ)
10	التعريف بكتاب "المحصول"
11	منهج ابن إياز في تأليف الكتاب
13	منهج ابن إياز في التعليل
14	مصادر علل السماع عند ابن إياز
20	الفصل الأول: العلة النحوية
20	المفهوم والتاريخ
21	أهمية العلة
21	العلة في اللغة
22	العلة في الاصطلاح
23	أولاً: مسالك العلة
27	ثانياً: قواعد العلة
31	التعليل
35	الفصل الثاني: العلل النحوية عند ابن إياز
35	1- علة المشابهة
46	2- علة الأصل
56	3- علة أمن اللبس
62	4- علة الأولى
70	5- علة الحمل

- 78 6- علة الامتناع
- 86 7- علة الاختصاص
- 93 8- علة الاستئصال
- 100..... 9- علة الاستخفاف
- 109..... 10- علة العوض
- 114..... 11- علة أقوى
- 120..... 12- علة الاستغناء
- 123..... 13- علة الفرق
- 126..... 14- علة الضعف
- 129..... 15- علة الإيجاز
- 132..... 16- علة الوجوب
- 134..... 17- علة كثرة الاستعمال و قلة الاستعمال
- 143..... 18- علة التحقير
- 146..... 19- علة القياس
- 148..... 20- علة الاشتقاق
- 150..... 21- علة الاختصار
- 152..... 22- علة النظر
- 154..... 23- علة الإحاق
- 156..... 24- علة توهم
- 158..... 25- علة العامل
- 160..... 26- علة الكراهية
- 161..... 27- علة عدم النظر
- 163..... 28- علة ترك على حاله
- 165..... 29- علة إتباع
- 166..... 30- علة العموم
- 167..... 31- علة الجهل
- 169..... 32- علة التوكيد والتقوية
- 170..... 33- علة سلامة البناء
- 171..... 34- علة الاستحالة

172.....	35- علة العارض
173.....	36- علة إضافة
174.....	37- علة اشتغال
175.....	38- علة المشاكلة
176.....	39- علة الفصل
177.....	40- علة الاتفاق
178.....	41- علة الضرورة الشرعية
180.....	42- علة عدم استعمال
181.....	43- علة المطابقة
183.....	الخاتمة
184.....	قائمة المصادر والمراجع

المُلخَص

الضمور، سائد، هائل عايش (العلة النحوية في كتاب المحصول لابن إياز) رسالة ماجستير

بجامعة اليرموك 2017 (المشرف الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي بني بكر).

يعدُّ كتاب المحصول من الكتب التي اعتنت بالعلة النحوية، وتعليل مختلف المسائل في اللغة العربية، فهو من الكتب القديمة إذ جمع بين قواعد اللغة عند العرب، وآراء العلماء الأوائل في تعليل المسائل النحوية. وتضمّن هذا الكتاب الجانب التطبيقي في التعليل؛ لذلك لا تكاد مسألة تمرّ أو حكم إلا ويُعلّل، وتنتشر هذه التعليقات في كلّ صفحات الكتاب، جهداً كبيراً بهذه الصّورة الحسنة الرّائعة وهو يزيل الغموض عن مادّته العلمية، ويضيء طريقة ومنهج في تبويبه. وجاءت هذه الدراسة في تمهيد وفصلين وخاتمة موزّعة كالآتي :

التمهيد، تناولت فيه حياة ابن إياز اسمه ونسبه، ومولده، ومؤلفاته، تمّ التعريف بكتاب المحصول، ثمّ منهج ابن إياز في تأليف الكتاب، ثمّ منهج ابن إياز في التعليل، ثمّ تناولت في التمهيد مصادر علل السّماع عند ابن إياز.

أما الفصل الاوّل: فتحدثت فيه عن العلة النحوية، إذ تناولت المفهوم والتاريخ، والعلة في اللغة والاصطلاح، ثمّ أهمية العلة، وعرّجت على مسائل العلة وقوادحها، ثمّ تناول هذا الفصل الحديث عن التعليل.

أما الفصل الثّاني: فتناولت فيه العلل النحوية عند ابن إياز.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها ما يلي:

- 1- تعدّ العلة تفسيراً وتوضيحاً وتقوية للحكم النحوي؛ لذلك لها فائدة في النحو العربي.
- 2- تتوّعت أساليب ابن إياز في الإدلاء بالعلة، فأحياناً يصرّح بها، وأحياناً يتوجّه بالأيماء إليها.
- 3- علة المشابهة هي أكثر العلل التي ظهرت عند ابن إياز.

المقدمة

إنَّ موضوع العلة النحوية والتفكير النحوي من المسائل النحوية التي رافقت النحو العربي في مراحل تطوره.

وأول من علَّل في النحو عبدالله بن اسحاق الحضرمي، ثمَّ جاء بعده الخليل وتلامذته، فدرسوا العلل وتوسَّعوا فيها، حتَّى أنَّ الخليل يعتبر أول من بسطَ العلة، وأقامها في عقول العرب⁽¹⁾.

ثمَّ بعد ذلك فُتِحَ بابُ الدِّراسة في العلة، لكلِّ معتمد ودارس في علمِ النحو، فأصبحت العلة رديف الحكم النحوي لا تفارقه.

وقد جاءت تقسيمات العلل النحوية عند كثير من علماء النحو، على ثلاثة أقسام: العلة التعليمية، والعلة القياسية، والعلة الجدلية⁽²⁾.

والناظر في كتاب "المحصول" لابن إياز يجده زاخراً بالعلل النحوية والتعليل النحوي، لذلك كان مدارَ بحثي عن العلة النحوية وأنواعها في هذا الكتاب، محاولاً الكشف عن هذه العلل ومنهج ابن إياز في استخدام التعليل.

أهمية الموضوع ودواعيه:

يعد التعليل أصلاً من أصول النحو العربي، إذ نشأ معه مسانداً للقاعدة النحوية، فكل قاعدة لا بد لها من علة نحوية. وموضوع العلة النحوية قديم متجدد شغل العلماء في القديم والحديث.

(¹) يُنظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، (د. ط)، 1974، ص 317-318.

(²) يُنظر: الزجاجي، ابو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، (د. ط)، (د. ت)، ص 64-65.

وأول من وظف التعليل من علماء العربية القدماء النحوي عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ)، والذي قيل عنه أنه: أول من بعج النحو ومد القياس والعلل⁽¹⁾ أو كما قيل عنه أنه: "أول من علل النحو"⁽²⁾.

ثم جاء بعده الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) والذي قيل عنه: سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه⁽³⁾. وأنه كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس⁽⁴⁾.

ويروي عنه السيوطي في كتابه الاقتراح قوله: "وذكر عنه بعض شيوخنا أن الخليل ابن أحمد الفراهيدي سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه..⁽⁵⁾".

ثم جاء بعده سيبويه (180هـ) في (الكتاب) امتداداً لشيخه وأستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ إذ ملأ كتابه بالعلل التي أخذها عن أستاذه، ومن ذلك علة التشبه وغيرها من العلل⁽⁶⁾.

(1) ابن سلام، محمد، طبقات الشعراء، تحقيق: طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982، 14/1.

(2) الأنباري، نزهة الألباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1967، ص27.

(3) الأنباري، نزهة الألباء، ص45.

(4) السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979م، ص575.

(5) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص65 - 66.

(6) سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ط.)، (د.ت.)، 387/1.

وكذلك تعليل سيويه لإمالة الألفات بقوله: "إنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها كما يقربون في الإدغام الضاد من الزاي... التماساً للخفة"⁽¹⁾.

ثم جاء بعده علماء آخرون اهتموا بالتعليل وتناولوه من زوايا مختلفة منهم ابن السراج (316هـ)، الذي قال في أول كتابه الأصول: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل: أن يقولوا: صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، فإذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يجعلنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما نستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد قرّر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مرفوع. وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط"⁽²⁾.

وجاء بعده أبو القاسم الزجاجي (337هـ) في كتابه (الإيضاح في علل النحو)، تحدث فيه عن العلة النحوية: وقال: "إنّ علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستتبطة، أوضاعاً ومقاييس"⁽³⁾.

ثم جاء بعده ابن جني (392هـ) الذي اهتم بالتعليل اهتماماً بالغاً وأفرد له فصلاً عديدة في كتابه (الخصائص)، وأقام نظريته في التعليل على أساس أن نطق العرب، اتخذ لنفسه أيسر السبل، إذ يهرب من الثقل إلى الخفة حتى أن جميع علل النحويين موافقة للطباع،

(1) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط.)، (د.ت)، 117/1.

(2) ابن السراج، محمد، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988، 35/1.

(3) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.

ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطوٍ على الاعتراف بها"⁽¹⁾.

ويمكننا الحديث عن تاريخ العلة النحوية؛ لأنها ثمرة ونتاج من نتائج الثورة العقلية، للمجتمع الإسلامي الذي بدأ في النهوض وتكوين شخصيته المستقلة والمنظورة نتيجة امتزاج العقول العربية والإسلامية وانصهارها في بوتقة حضارية واحدة، هي الحضارة الإسلامية هذا من جهة، وتفاعلها مع الحضارات الأخرى كالفارسية واليونانية من جهة أخرى، فكان نتيجة هذا الانصهار والتفاعل أن يبدع المسلمون في شتى مجالات الحياة والعلوم ومنها علوم اللغة. وقد تأثرت العلة النحوية بأصول الفقه كما تأثر علوم النحو بأصول الفقه. فيرى أبو المكارم أن نشأة التعليل كانت استجابة لظروف وبواعث إسلامية عربية خالصة دون تأثير خارجي غير عربي، والسبب في ذلك الظروف التي تنشأ العرب فيها، وهيأت له استجابات عقديّة وعاطفيّة متعددة وراء الفكرة التي تعد السبب الأساسي في تنشأة التعليل النحوي"⁽²⁾.

وقد جاءت هذه الدراسة محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات:

(1) ما العلة النحوية؟

(2) هل العلة أصل من أصول النحو العربي؟

(3) ما الفرق بين العلة والتعليل؟

(4) ما العلل النحوية التي علّل بها ابن إياز في كتابه المحصول؟

وبما أن كتاب "المحصل في شرح الفصول" يعدّ كتاباً جامعاً لمباحث النحو والصرف العربيين، وبما يتميز به هذا الكتاب بأنه من الكتب التراثية التي تعالج موضوع العلة النحوية

(1) ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ط2، 1952، ينظر على سبيل المثال 48/1 - 54، 87 - 88.

(2) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، 1973، ص162.

والتعليل معالجة تطبيقية ويقدم للمتعلم عرضاً شاملاً لموضوعات النحو وتعليلاتها لذلك ارتأيت أن أقوم بدراسة هذا الموضوع، كاشفاً عن العلل النحوية وأنواعها و تطبيقاتها في هذا الكتاب.

مشكلة الدراسة:

يعدّ ابن إياز البغدادي من الذين اهتموا بالتعليل والعلل النحوية، في كتابه "المحصل في شرح الفصول". فهو لا يترك حكماً من الأحكام دون تعليل بل يجعل لكل حكم علة ولكل ظاهرة سبباً، وقد تميز هذا الكتاب عن غيره بأنه كتاب تعليمي تطبيقي. ولما كانت هذه العلل تظهر بصورة لافتة في كتاب "المحصل في شرح الفصول"؛ لذا ارتأيت أن أقوم بدراسة هذا الموضوع، وبيان العلل النحوية في هذا الكتاب.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات تناولت التعليل النحوي منها: دراسة بعنوان "نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين" للباحث حسن الملخ (2000م). وثمة دراسة بعنوان التعليل عند الأنباري في كتابه (أسرار العربية) للباحثة عفاف مقابلة، (2015) إذ تناولت التعليل عنده وفق منهجية معينة إذ قسمت التعليل إلى تعليلات صوتية، وتعليلات بالعامل، وتعليلات عقلية وتعليلات ذوقية.

وثمة دراسة أخرى للباحث محمد صفوت محمد علي بعنوان "المحصل في شرح الفصول"، وهي رسالة دكتوراة سنة (2012م). إذ تناول فيها شرح كتاب المحصول، فلم يذكر في رسالته العلل النحوية الواردة في الكتاب، وإنما تحدث عن قصة وضع النحو، والمدارس النحوية، ثم اتبع دراسته بالحديث عن منهج ابن إياز في الكتاب.

أمّا دراستي هذه فقامت على استقراء العلل النحوية وتحليلها عند ابن إياز البغدادي، وردها إلى أصولها النحوية، وبيان دور هذه العلل في إثبات الحكم النحوي.

منهج الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على استقراء العلل النحوية في كتاب "المحصل في شرح الفصول" لابن إياز البغدادي، وبيان أنواعها ودورها في إثبات الحكم النحوي أو نفيه أو تأييده، وتم ترتيب هذه العلل حسب ورودها وتكرارها في كتاب المحصول.

التمهيد

حياة ابن إياز (ت 681 هـ)

أولاً: اسمه ونسبه

هو جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله البغدادي، جمال الدين أبو محمد النحوي، كان نحوياً بغدادياً شيعياً⁽¹⁾.

وُلِّيَ تدريس المستنصرية ببغداد، وكان من أعيان العلماء، وقرأ على الشيخ تاج الدين الأرموي⁽²⁾.

ثانياً: مولد ابن إياز ووفاته

لم أعثر على أية معلومة تشير إلى ولادة ابن إياز، أين، ومتى. أما وفاته، فقد أجمعت كتب التراجم على أنه توفي في سنة إحدى وثمانين وستمائة⁽³⁾.

ثالثاً: ثقافته ومكانته العلمية

كان ابن إياز شيخ عصره في النحو والصرف، حتى أن الصلاح الصفدي قال عنه، إنه وُلِّيَ مشيخة النحو بالمستنصرية، وله مصنفات في النحو وكتب عنه ابن الفوطي⁽⁴⁾.

(1) السيوطي، جلال الدين، تحفة الأديب في نحاة مُغني اللبيب، تحقيق: حسن الملح، وسهي نعبة— عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، (د.ط)، 2005، 85/1.

(2) أبو المحاسن، جمال الدين، بن تعزي، يوسف، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ترجم: جلال بن أحمد بن يوسف، وسعيد بن علي بن رشيد، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز، (د.ط)، 1988، 150/5-151.

(3) أبو المحاسن: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ص151.

(4) ابن الفوطي: هو عبدالرزاق بن أحمد بن محمد الصابوني المعروف بابن الفوطي، ولد سنة 642هـ، الشيباني البغدادي أبو الفضل، كمال الدين، فصار خازناً للكتب في المستنصرية، وعُرف بابن الفوطي نسبة إلى جد أبيه لأمه، توفي سنة 723هـ، ينظر: معروف، ناجي، تاريخ علماء المستنصرية، مطبعة العاني، بغداد، ط2، (د.ت)، 100/2.

وجماعة. وأسند له كتاب عن شيخه سعد بن أحمد الأندلسي⁽¹⁾. وقد كان من أشهر علماء زمانه في النحو، وقد كان يقرأ النحو جيداً كما كان في علم التصريف أيضاً⁽²⁾.

رابعاً: شيوخه

تتلمذ ابن إياز على يد جملة من علماء النحو من علماء عصره، عُرف منهم:

- تاج الدين الأرموي، وهو محمد بن الحسن القاضي تاج الدين الأرموي الشافعي،

المتوفي سنة ست وخمسين وستمائة، وله الحاصل من المحصول⁽³⁾.

- سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله، أبو عثمان الجذامي الأندلسي البياني النحوي

المالكي⁽⁴⁾.

- ابن القبيطي، وهو نجم الدين أبو طالب عبد اللطيف بن محمد بن علي القبيطي

الحنبلي، المعروف بابن القبيطي، شيخ المستنصرية في الحديث، كانت وفاته سنة

إحدى وأربعين وستمائة⁽⁵⁾.

خامساً: تلاميذه

تولى ابن إياز مشيخة النحو في المستنصرية، فتلقى العلم على يديه كثير من الناس

عرف منهم: ⁽⁶⁾

(1) يُنظر: السيوطي، تحفة الأديب في نحاة مُغني اللبيب، 1/ 85.

(2) يُنظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 1/ 532.

(3) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد عثمان، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ط1، 1987، 48/ 146.

(4) يُنظر: السيوطي، بغية الوعاة، 1/ 577.

(5) يُنظر: الصفدي، صلاح الدين خليل ابن ابيك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، (د.ط)، 2000، 19/ 72.

(6) ابن إياز، جمال الدين بن بدر، المحصول في شرح الفصول، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، (د.ط)، 2009، 8/1.

- عبد العزيز بن جمعة الموصلّي، المعروف بابن القواس، قرأ النحو على ابن إياز في المستنصرية، ومات سنة ست وتسعين وستمائة⁽¹⁾.
- يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحصين بن عوض الأنصاري الخزرجي العبادي أبو يوسف المالكي النحوي نجم الدين⁽²⁾.
- الإمام العالم تاج الدين بن قطب الدين أبي اليمن البغدادي ابن السباك علي بن سنجر، مات سنة خمسين وسبعمائة، وقيل: خمس وخمسين⁽³⁾.

سادساً: أهم مؤلفاته

- لابن إياز مؤلفات وكتب في النحو والصرف منها: (4)
- قواعد المطارحة في النحو، ومنه نسخ مخطوطة مصورة في معهد إحياء التراث في جامعة أم القرى، وقد حقق في رسالة للدكتوراه، في دار العلوم، تحقيق: ياسين أبو الهيجاء، وشريف عبدالكريم النجار، وعلي توفيق الحمد، سنة 2011.
- المحصول في شرح الفصول، وهو شرح فصول ابن مُعطٍ في النحو، وهو الكتاب الذي بين أيدينا، ولا يوجد طبعة لهذا الكتاب.
- شرح تصريف ابن مالك، وهو شرح لكتاب الضروري في التصريف سماه التعريف، وقد حُقق الكتاب ونشر بتحقيق هادي نهر، وهلال ناجي سنة (2002م).

(1) يُنظر: معروف، ناجي، تاريخ علماء المستنصرية، مطبعة العاني، بغداد، ط2، د.ت، 1/255-256.

(2) يُنظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقة اللغويين، 2/351.

(3) يُنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، 2/100.

(4) ابن إياز، المحصول، 1/9-10.

التعريف بكتاب "المحصول"

يعد كتاب المحصول من الكتب القديمة التي جمعت قواعد اللغة العربية، وقد بين هذا الكتاب ما في قواعدا النحوية والصرفية والصوتية من أحكام في الوضع، وإتقان في الترتيب، والتوبيب وهذا الكتاب هو عبارة عن شرح لفصول " يحيى بن عبد المعطي" (1). وقد أشار ابن معطٍ في مقدمته إلى غايته من هذه الفصول، فقد جاء ليبي غرض المبتدئ الراغب في علم الإعراب، وقد رأى ابن معطٍ أن يجمع القواعد النحوية، والصرفية، وينظمها في فصول يجمعها مجموعة من الأبواب، ثم جعل في كل باب من هذه الأبواب عشرة فصول، فاجتمع عنده خمسون فصلاً، ومن هنا جاءت تسمية هذه الفصول ب (الفصول الخمسون) (2). إن تقسيم ابن معطٍ لهذه الفصول، إنما جاء لخدم غرض المتعلمين المبتدئين، إذن فهو كتاب تعليمي ولكن هذا الكتاب احتوى على بعض المسائل النحوية العسيرة على المتعلمين وهذا ما ذكره ابن إياز في مقدمته فقال: إن كتاب " الفصول" لابن معطٍ، على الرغم من مجيئه سهلاً، ومختصراً، إلا أنه جاء عسيراً على المتعلمين؛ لاحتوائه على كثير من المباحث الغربية (3).

وقد قام ابن إياز البغدادي بشرح واختصار كتاب (الفصول الخمسون) لابن معطٍ، حتى يكون أكثر بساطة وسهولة وخالياً من العسر، والتعقيد في مختلف المسائل النحوية.

(1) هو يحيى بن عبدالمعطي بن عبدالنور زين الدين ابو الحسين الزوازي المغربي الحنفي، ولد سنة أربع وستين وخمسمائة في بلاده، المغرب، ونشأ فيها، ثم سكن دمشق زمناً طويلاً توفي في ذي القعد سنة ثمان وعشرين وستمائة، ودفن بالقرافة، وقبره قريب من تربة الإمام الشافعي. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، (د.ط) (د.ت)، 197/6.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/ 14-15.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/ 15-16.

أما ما تضمنه كتاب "المحصول"، فقد اشتمل على ذكر كثير من العلل النحوية، التي جاءت مبينة سبب الحكم النحوي للمسائل النحوية في اللغة العربية.

وقد اشتمل أيضاً هذا الكتاب على ذكر الآيات القرآنية لتكون دليلاً قاطعاً على صحة الحكم النحوي، كما حوى هذا الكتاب أيضاً على تنبيهات لابن إياز على أقوال مصنف الفصول، فكثيراً ما نقرأ في محتوى الكتاب قول ابن إياز " وهنا تنبيهات"⁽¹⁾.

منهج ابن إياز في تأليف الكتاب

يعد كتاب الفصول كسائر الكتب النحوية، في أبوابه وعناوينه جمع فيه مباحث المُعرب، والمبني، والمذكر والمؤنث والمبتدأ والخبر، وسائر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بالإضافة إلى الممنوع من الصرف، وموضوعات أخرى في الحروف الناصبة، وحروف الجر، كما جعل فصلاً كاملاً للحديث عن المبهمات، وتطرق للحديث عن الامالة والهجاء، واختتم كتابه في الحديث عن الادغام وضرائر الأشعار.

وأفضل ما يمتاز به المحصول تبويب مادته خير تبويب، وقد جاءت مواضعه مرتبة على أحسن تبويب، كما قدم كتاب المحصول صورة شاملة للعللة النحوية، فقد جاءت علل هذا الكتاب محتوية على كافة المسائل النحوية، وكثيراً ما نرى أن هذا الكتاب احتوى في طياته أسماء علماء النحو العربي، أمثال: سيوييه، وابن جني، والجرجاني والأنباري⁽²⁾.

وهذا يدل على أن ابن إياز استعان بعلماء النحو واللغة المتقدمين، فأخذ منهم ثم جاء بكتابه المحصول وأضاف بعض العلل والآراء التي لم تكن موجودة عند غيره.

وقد احتوى كتاب المحصول على مقدمه في بدايته ثم قام بتقسيمه إلى الأبواب التالية:

الباب الأول: في مقدّمة هذا الفن من الأصول

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/ 213 / 319، 2 / 881 / 889 / 1077.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/ 337 / 343 / 349، 2 / 881 / 783 / 848 / 965.

الباب الثاني: في أقسام الأفعال.

الباب الثالث: فيما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال.

الباب الرابع: في النكرة والمعرفة، وذكر التوابع.

الباب الخامس: في فصول متفرقة.

وجعل كل باب فيه عشرة فصول⁽¹⁾.

وهذا المنهج الذي اتبعه ابن إياز في طيات كتابه دليل على قدرته على عرض الموضوعات بترابط محكم، متين، وفي هذا دقة على إيصال الأفكار إلى المتعلم، بأيسر الطرق من غير غموض، أو عسر، لتكون طريقة إيصال الأفكار سهلة ومضمونة. وقد اعتمد ابن إياز على كثير من المصادر النحوية، كالقرآن الكريم، والشعر العربي، وكلام العرب وأمثالهم، التي كان لها الدور الأساسي في توضيح المعلومة وتوظيفها وبيان نوع العلة النحوية في كل مسألة موجودة في الكتاب.

ثم إن ابن إياز ختم كتابه المحصول بحمد الله والصلاة على سيدنا محمد، واحتوى في آخر صفحاته على فهرس للآيات القرآنية الموجودة في طيات الكتاب وفهرس الحديث النبوي، وفهرس للشواهد الشعرية، وفهرس الرجز، وفهرس الأمثال، وفهرس الكتب، وفهرس الأعلام، وقائمة المصادر والمراجع، وأخيراً فهرس الموضوعات، والذي اشتمل على أبواب هذا الكتاب، والتي جاءت في خمسة أبواب في كل باب عشرة فصول، ليأتي هذا الكتاب في خمسين فصلاً شملت جميع المسائل النحوية والصرفية⁽²⁾.

(1) ابن إياز، المحصول، 2/ 1241-1243.

(2) ابن إياز، المحصول، 2/ 1143-1243.

منهج ابن إياز في التعليل

يعد ابن إياز من أعلام النحو العربي الذي اهتموا بالعلة والتعليل، وقد ظهر هذا في كتابه "المحصل في شرح الفصول". فقد كشفت دراسة هذا الكتاب على أن أغلب التعليلات التي اعتلَّ بها ابن إياز في كتابه "المحصل" ترجع في الحقيقة إلى العلل النحوية التي كانت موجودة عند المتقدمين، أمثال (سيبويه، وابن جنبي)، فقد نهج ابن إياز نهج "سيبويه" في العلة النحوية، من خلال شرح هذه العلة أو التفريع لها، أو نقل مضمونها دون تغيير (1).

وقد تنوعت العلل النحوية عند ابن إياز بين علل تعليمية، وقياسية، وجدلية وامتازت بالبساطة والسهولة، ولهذا تنوعت أساليب ابن إياز في بيانه للعلة بين التصريح بها فيذكرها، ومثال ذلك: علة المشابهة للفعل المضارع، حيث صرَّح بالعلة ولم يخفها وأيضاً تصريحه للعلة التي يمنع من أجلها الاسم من الصرف بأنها علة الألف والنون، فقد ذكر أن الألف والنون في (عفاف وعثمان) زائدتان، وهما متشابهتان لـ (غضبان، سكران) فمنعها من الصرف لعله الشبه (2)

ومن الأساليب التي اتبعها ابن إياز في بيانه للعلة النحوية، الإيماء والدلالة عليها، ومثال ذلك علة تقديم إعراب الاسم على إعراب الفعل بأنها علة أمن اللبس، فلم يصرح بها، حيث قال "إذا قلت ما أحسن زيد بسكون (أحسن) وسكون (زيد) احتمل ثلاثة أوجه: التعجب، والنفي، والاستفهام، فلا بد من فارق بينهما حتى يرتفع اللبس ويفهم مراد المتكلم، فظهر مسيس الحاجة إلى الإعراب في الاسم" (3). فعلة أمن اللبس لم يصرح بها ابن إياز هنا، لكنها فُهِمَتْ من سياق النص.

ونهج ابن إياز أسلوباً آخر في الحديث عن العلة النحوية، حيث كان يذكر للحكم النحوي أكثر من علة واحدة، ومثال ذلك: علة بناء الضمائر، فقد علل بناءها لعلة المشابهة اللفظية للحروف في أصل الوضع، والآخر: حمل الضمائر التي هي على أكثر من حرف

(1) يُنظر: الحُدَيْثِي، خديجة، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت، (د.ط.)، (د.ت)، 193.

(2) ابن إياز: المحصول، 1/ 99-100.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/ 72.

عليها البناء فقال في ذلك "ألا تراه على حرف واحد كالتاء في (ضربت)، والكاف في (ضربك)، ثم حمل على ذلك في البناء ما هو على أكثر من عدته نحو: (نحن) و (إياك)، وأن الجميع من وادٍ واحد" فاستشهد هنا ابن إياز بعلتين هما: علة المشابهة، وعلة الحمل، أي أنه علل بناء الضمائر المنفصلة بحملها على الجزء من الاسم المظهر كقولك: (زيدٌ ضريبة). فالهاء في (ضربته) جزء من الاسم دالة عليه، وجزء الاسم لا يستحق الإعراب؛ لذلك جاءت مبنية⁽¹⁾.

وبهذا يكون ابن إياز قد اتبع منهج ابن جني، وتأثر به في التعليل بأكثر من علة للمسألة الواحدة. ومن الملفت للنظر في منهج ابن إياز في العلة والتعليل؛ أنه كان أحياناً يتفرد برأيه، ليظهر شخصيته العلمية، وقيمه بين النحاة، بالرغم من تأخر عصره بين النحويين. وقد كان ابن إياز حريصاً على ذكر العلة النحوية عند وجود أي حكم نحوي.

وهكذا يتبين لنا منهج ابن إياز في طريقة استخراج العلة النحوية، وكيف تأثر بغيره من علماء النحو، وما هي العلة التي ذكرها في كتابه، "المحصول"، بالإضافة لبروز شخصيته كعالم نحوي أفاد اللغة العربية.

مصادر علل السماع عند ابن إياز

تتمثل مصادر التعليل عند ابن إياز فيما أورده من الشواهد التي كان يحتج بها، ويجعلها برهاناً على صدق قوله على ظاهرة من الظواهر النحوية، واللغوية، ما بين القرآن الكريم، والشعر— والحديث النبوي الشريف، والأمثال العربية، فلم يترك أيّاً منها في الاستشهاد لتأكيد قاعدة نحوية معينة وسنتحدث عنها في هذا البحث بإيجاز.

(1) الخفاجي، محسن حسين، وحسين صالح، التعليل النحوي في المبني من الأسماء عند ابن إياز البغدادي في كتابه (المحصول في شرح الفصول)، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، مجلد 23، عدد (4)، 2015، ص 2215 - 2216.

أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم.

إنّ الاستشهاد بالقرآن الكريم، أمرٌ لا خلافٌ فيه بين علماء النحو، فقد كان ابن إياز من المهتمين بالاستشهاد بالقرآن الكريم، فيما يتناوله من قضايا نحويّة ولغويّة، فبلغ عدد الآيات التي استشهد بها أربع مئةٍ وأربع آياتٍ في كتابه (المحصول).

وقد اتخذ ابن إياز من آيات القرآن الكريم شاهداً على تدعيم القاعدة النحويّة وتأكيدّها ومن ذلك أنّ هناك من الأفعال ما يأخذ مفعولين، فلك أنّ توسّط الفاعل بينهما كقوله تعالى: ﴿وَسَقَمَهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان، 21]. فالفاعل (ربّ) جاء بين المفعول به الأول الضمير (هم) والمفعول به الثاني (شرباً).

وأيضاً قول ابن إياز: إنّ المفعول له لا يبدّ أن يأتي نكرة، وأن يأتي معرفة أيضاً، وهو ما أجازهُ جمهورُ النحاة في جواز التكرير والتعريف⁽¹⁾ نحو قوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوْعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة، 19] فقد جاء المفعول له هنا نكرة وقوله تعالى أيضاً: ﴿أَبْنِعَاءَ مَرَضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة، 207]. وجاء المفعول له هنا معرفة.

وكذلك قول ابن إياز: إنّ في بناء (فعل) معنى التكرير⁽²⁾ كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ

عُيُونًا﴾ [القمر، 12]. فالفعل (فجّر) على وزن (فعل) وأفاد هنا التكرير.

ثانياً: الاستشهاد بالحديث الشريف

استشهد ابن إياز في بعض المسائل النحويّة بالحديث النبويّ الشريف لتأكيد قاعدة نحويّة معيَّنة، وقد صرّح بأنها من الحديث الشريف. وأشار إلى أنها من قول الرسول - صلى الله عليه وسلّم - ولكن استشهاده به لم يكن مثل الآيات القرآنيّة، بل كان قليلاً جداً إذ بلغت عدد الأحاديث التي استشهد بها في كتاب المحصول ثمانية أحاديث فقط.

(1) ابن إياز، المحصول، 1/ 514.

(2) ابن إياز: المحصول 2/ 1025.

ومن ذلك قوله: إِنَّ الإِعْرَابَ مَصْدَرٌ (أعرب) (1) كما في الحديث النبوي الشريف: " والأَيْمُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا" (2)

وأيضاً استدللَّ ابن إِيَّازٍ فِي أَنَّ مِنْ مَعَانِي التَّوَكُّيدِ، الْإِهْتِمَامُ بِالْمَعْنَى الْمَطْلُوبِ (3) وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لِأَغْزُونَ قُرَيْشًا"، إِذْ كَرَّرَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ (4)

فَالرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَمْ يَكُنْ مَتَوَهِّمًا فِي كَلَامِهِ أَوْ غَيْرِ مُتَأَكِّدًا، بَلْ قَامَ بِتَكَرُّارِ الْكَلَامِ دَلِيلًا عَلَى أَهْمِيَّةِ الْمَعْنَى.

وَكَذَلِكَ اسْتَشْهَدَ ابْنَ إِيَّازٍ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي تَأْخُذُ مَفْعُولِينَ، حَيْثُ قَالَ صَاحِبُ الْفُصُولِ ابْنَ مَعْطُورٍ: " إِنَّ زَعَمْتُ" إِنَّ لَمْ تَكُنْ قَوْلًا، وَلَا كِفَالَةً (5)

أَيَّ أَنَّ زَعَمْتُ تَأْخُذُ مَفْعُولِينَ إِنَّ لَمْ تَكُنْ قَوْلًا، وَلَا كِفَالَةً.

وَكَذَلِكَ بَيَّنَّ ابْنَ إِيَّازٍ أَنَّ قَوْلَهُ " وَلَا كِفَالَةً" إِنَّمَا هِيَ احْتِرَازٌ وَمَنْعٌ لِلْبَسِّ (6) وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّسُولِ: " الزَّعِيمُ غَارِمٌ" أَيِ الْكَفِيلِ (7).

(1) يُنظَرُ: ابْنُ إِيَّازٍ، الْمَحْصُولُ، 59/1.

(2) ابْنُ مَاجِهٍ، الْقُرُونِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، سُنَنُ ابْنِ مَاجِهٍ، تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدُ فُوَادُ عَبْدِ الْبَاقِي، دَارُ الْفِكْرِ - بَيْرُوتَ، (د.ط.)، (د.ت.)، 602/1.

وَكَذَلِكَ جَاءَ فِي سُنَنِ ابْنِ مَاجِهٍ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص 602 وَرَقْمُ الْحَدِيثِ 1872 "حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ حَمَادٍ الْمِصْرِيُّ أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَسِينٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيِّ الْكَنْدِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: الثِّيبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا وَالبِكرُ رِضَاها صَمْتِها)".

(3) يُنظَرُ: ابْنُ إِيَّازٍ، الْمَحْصُولُ، 870/2.

(4) أَبُو دَاوُدَ، الْأَزْدِيُّ، السَّجِسْتَانِيُّ، سَلِيمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ، سُنَنُ أَبُو دَاوُدَ، تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدُ مَحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، دَارُ الْفِكْرِ، (د.ط.)، (د.ت.)، 231/3.

وَكَذَلِكَ جَاءَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي 231/3، رَقْمُ الْحَدِيثِ 3285 (حَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: وَاللَّهِ لِأَغْزُونَ قُرَيْشًا وَاللَّهِ لِأَغْزُونَ قُرَيْشًا وَاللَّهِ لِأَغْزُونَ قُرَيْشًا. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهُ).

(5) ابْنُ إِيَّازٍ: الْمَحْصُولُ، 326/2.

(6) ابْنُ إِيَّازٍ: الْمَحْصُولُ، 327/1.

(7) الْقُرُونِيُّ، سُنَنُ ابْنِ مَاجِهٍ، 804/2، رَقْمُ الْحَدِيثِ: 2405.

ثالثاً: الاستشهاد بالشعر العربي.

استشهد ابن إياز بالشعر العربي، وقد بلغت الشواهد الشعرية التي ذكرها ثلاثمائة واثنين وتسعين شاهداً، وقد قام بالاستشهاد بها لاثبات ظاهرة نحوية، أو لبيان معاني بعض الكلمات وفيما يلي بيان ذلك:

يقول ابن إياز: إنَّ الحرفَ مع الاسم مفيدٌ في باب النداء خاصَّةً، لأنَّهُ نابٌ عن الفعلِ، فقيل: (يا زيدُ)، والإمالة بعيدة عن الحرف، وعملت في الحال (1)، كقوله:

قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ يا بؤسَ للجَهْلِ، ضرَّاراً لأقوامٍ (2)

كما استدللَّ ابن إياز في قول العرب: (أَرْضُون) بفتح الرَّاء، لوجهين: (3)

أولاً: إنَّ الاصلَ في جمعها (أَرْضَاتُ) بفتح الرَّاء.

ثانياً: قد يدخلها ضربٌ من التغيير، فقد تسكَّن هذه الرءاء.

والدليل قول الشاعر:

قد سألتني بنتُ عمرو عن الأَرْضِينِ إذ تُتَكْرُ أعلامها (4)

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 19/1.

(2) الذبياني، ديوان النابغة، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، (د.ط.)، (د.ت)، ص 82. قوله (خالوا بني اسد) أي فارقوهم واقطعوا حلفهم، وقوله (يا بؤس للجهل) هو تعنيف لبني عامر. وهذا البيت قاله النابغة لزرعة بن عمرو العامري.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، ج1/ 208-209.

(4) عمرو بن قميئة بن سعد بن مالك، ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية، القاهرة، (د.ط.)، 1965، ص 181. وقد جاء في الديوان البيت: قد سألتني بنتُ عمرو عن الِ أَرْضِ اللَّيِّ تُتَكْرُ أعلامها. والأعلام هي الحبال. وهو يقول أن نفسه سألتُهُ عن المكان الذي صارت فيه وهي لا تعرفُهُ وتجهل طبيعته.

رابعاً: الاستشهاد بالأمثال العربية:

استشهد ابن إياز بسبعة عشر مثلاً من الأمثال العربية في كتابه (المحصول) وهذا دليل على أنه لم يكن في تطبيقاته للأمثال العربية نصيب كبير في الاستشهاد على مسألة نحوية معينة، أو ظاهرة لغوية.

فمثلاً يقول ابن إياز: (اعلم أنه متى لم يكن الاسم موضوعاً على التانيث، فسُميت به مذكراً انصرف، كـ (جعفر)، وإن كان الاسم موضوعاً على التانيث، فسُميت به مذكراً لم ينصرف، وقد سمّت العرب رجلاً بـ (عقرب)، ومن أمثالهم: (أتجر من عقرب) (1) وأيضاً، في جواز تقديم المضمرة على الظاهر، فإن إياز أجاز تقدّمه لفظاً والنية به التأخير، ودليل ذلك المثل (في بيته يُوتى الحكم)، أي: الحكم يُوتى في بيته. (2)

(1) يُنظر: الميداني، النيسابوري، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، (د.ت)، 147/1.

ويقال أيضاً: (امطل من عقرب) وهذا مثل من أمثال أهل المدينة، وعقرب اسم تاجر من تجارها، وكان أشدهم تسويفاً حتى ضربوا بمطله المثل.

(2) يُنظر: مراد، ميشال، الموسوعة العالمية في الأمثال والحكم والنوادر، الأمثال العربية (مختار معجم الأمثال للميداني)، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ص101.

وهذا مما زعمت العرب عن ألسن البهائم قالوا: إنّ الأرنب التقط الثمرة، فاختلسها الثعلب فأكلها، فانطلقا يختصمان إلى الصّب فقالت الأرنب: يا أبا الحسل، فقال: سمياً دعوت، قالت: أتيناك لنختصم إليك، قال: عادلاً حكمتما، قالت: فاخرج إلينا، قال: في بيته يُوتى الحكم.

الفصل الأول العلّة النحوية

المفهوم والتاريخ

أهمية العلة

العلّة في اللغة

العلّة في الاصطلاح

مسالك العلة

قواعد العلة

التعليل

الفصل الأول العلّة النحوية

المفهوم والتاريخ

إنّ الحديث عن تاريخ نشأة العلة النحوية وتطورها، قد يكون مرتبطاً بشيء من نشأة النحو العربي، إلا أنه لا يوجد دليل على بداية لتاريخ النحو العربي. وقد اخذ مفهوم العلة عند النحويين مفاهيم متنوعة، ومختلفة قبل أن يستقر في معناه الشائع وقد كان للعلّة في كلام النحويين صور شتى يجمع ما بينها معنى السببية، وقد اطلقوا اسم العلة على مختلف القواعد، والقوانين النحوية التي يستخرجونها من كلام العرب نحو: مما ليس فيه خلاف أنّ الفاعل مرفوع، فإن وقع في كلام أحدهم لفظ مرفوع، لقالوا عنه: أنّه فاعل؛ لذلك جاء مرفوعاً⁽¹⁾.

ويمكننا الحديث عن العلة النحوية باعتبارها ثمرة من ثمرات الثورة الفكرية للعقل الإنساني، وهذا يعكس تاريخ النحو العربي. ويرى أبو المكارم في كتابة "أصول التفكير النحوي" أنّ نشأة التعليل كانت "استجابة لظروف وبواعث إسلامية عربية خالصة دون تأثير خارجي غير عربي والسبب في ذلك الظروف التي نشأ العربي فيها وهيأت له استجابات عقديّة عاطفية متعدّدة وراء الفكرة التي تعد السبب الأساسي في نشأة التعليل النحوي".⁽²⁾ وتعدّ العلة ركناً من أركان القياس النحوي، وهذا ما دعا إليه عدد من العلماء القدامى أن يلحقوا العلة بالقياس، أمثال: الأنباري أبو البركات في كتابه "مع الأدلة" والسيوطي في كتابه "الاقتراح" وخديجة الحديثي من المحدثين في الشاهد وأصول النحو⁽³⁾.

(1) يُنظر: الياس، منى، القياس في النحو، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، ط1، 1985، ص 47.

(2) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، (د.ط)، 1973، ص162.

(3) يُنظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد محمد قاسم، (د.ط)، 1976/137. ويُنظر: الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص317-318.

ومن العلماء، أمثال: ابن إياز "ما أضاف عللاً جديدة، كالعلل البسيطة والمركبة. ولكن الغالب على علل ابن إياز أنها علل تعليمية، كعلة الفائدة، وأمن اللبس، والفرق، والاستخفاف" فالعلة لا تقتصر على باب نحوي دون غيره، وإنما جاءت لبيان الحكم النحوي في معظم قواعد النحو العربي.

والعلة صفة مميزة أعطي من أجلها المقيس الحكم من المقيس عليه. وذلك كقولنا: إن كلمة (زيد) مرفوعة في (سافرَ زيدٌ) لأن كل فاعل مرفوع فقولنا: كل فاعل مرفوع هي العلة في رفع زيد. (1)

وإن أول من علل في النحو عبد الله بن اسحق الحضرمي، ثم جاء بعده الخليل وتلامذته، فدرسوا العلل وتوسعوا فيها، حتى أن الخليل يعتبر أول من بسط العلة، وأقامها في عقول العرب. (2)

ثم بعد ذلك فتح باب الدراسة في العلة، لكل معتمد ودارس في علم النحو، فأصبحت العلة رديف الحكم النحوي لا تفارقه.

أهمية العلة

اهتم النحاة بالعلة اهتماماً بالغاً ولذلك جعلوا لها فائدة، وفائدتها "العلم بأن الحكم في غاية الوثاقفة". فالعلة جاءت مسوغة للحكم النحوي، فهي تثبت الأحكام والحقائق في النفس (3).

العلة في اللغة:

العلة: المرض، وصاحبها معتل. والعلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، والعليل: المريض. والعلل: الشربة الثانية، والفعل: عل القوم إبلهم يُعلونها عللاً وعللاً والابل تُعل نفسها عللاً (4).

(1) يُنظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص317.

(2) يُنظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص317، 318.

(3) يُنظر: الجزائري، المغربي، الشاوي، يحيى بن محمد، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الانبار للطباعة والنشر، العراق، الرمادي، (ط1)، 1990، ص69.

(4) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص220-221.

وعلة: اشتدّ جوعه، والجائعُ علهانٌ، والعلة: التردد في الأمر كالحيرة⁽¹⁾.

العلة في الاصطلاح:

العلة في الاصطلاح ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه⁽²⁾. لذلك

نجد أن معنى العلة متقارب من الناحية اللغوية والاصطلاحية.

والعلة جاءت لبيان حكم نحوي، سواء كانت هذه العلة ظاهرة أو مقروءة أو مخفية، لذلك فهي عملية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما ورائها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الحقائق اللغوية ويصل إلى الحكمة الذهنية الصرفية⁽³⁾. ومن المعروف أن النحو العربي له أصول وفروع وأدلة تتبعها النحاة، ومن ذلك (القياس) وهو: حمل فرع على أصل بعلة. وقد عدّ الأنباري (577 هـ): الأصل، والفرع، والعلة، والحكم، أركاناً للقياس⁽⁴⁾.

ويتضح لنا من ذلك أن العلة النحوية فرع من أصل وهو القياس، وليس أصلاً قائماً بحد ذاته، ولكن نحاة اللغة العربية عاملوها معاملة الأصل، فأصبحت كأنها أصلٌ من أصول النحو العربي.

أما أهل الفقه والأصول فقد عرّفوا العلة بأنها: ((المصلحة التي قصدَ الشارع من تشريع الحكم تحقيقها أو تكميلها))⁽⁵⁾. ولهذا عدّوها ركناً أساسياً من القياس.

(1) يُنظر: ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الدرا الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، 1990، 111/4-112.

(2) يُنظر: الجرجاني، أبو الحسن، علي، كتاب التعريفات، دار التونسية للنشر، (د.ط)، 1971، ص82.

(3) الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، (د.ط)، 1979، ص108.

(4) الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971، ص93.

(5) الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1994، 286/30.

أولاً: مسالك العلة

ارتبطت العلة في النحو العربي ارتباطاً وثيقاً بالعلة في أصول الفقه، ويظهر هذا في مسالك العلة، فمسالك العلة في أصول الفقه هي الاجماع والنص الصريح، والايماء، والسبّر والتقسيم، والإخالة، والشبه، والدوران، والطرْد. ومسالك العلة من أصول التفكير النحوي هي: الاجماع، والنص، والإيماء والسبّر والتقسيم، والمناسبة والطرْد وإلغاء الفارق⁽¹⁾.

ومسالك العلة هي طرق العلة، وهي أنواع:

1- المسالك النقلية

أولاً: الإجماع بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم: كذا، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور: التّعذر، وفي المنقوص: الاستتقال⁽²⁾.

ثانياً: النص، أن ينص العربي على العلة، قال أبو عمر: وسمعت رجلاً من اليمن يقول: " فلانٌ لعوبٌ جاءتته كتابي فاحتقرها" فقلت له: أنقول جاءتته كتابي؟! فقال: نعم أليس بصحيفه؟ قال ابن جنّي: هذا الأعرابي الجلف علّل هذا الموضوع بهذه العلة، وأصبح لتأنيث المذكر بما ذكره

قال: وعن المبرّد أنه قال: سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ: (ولا الليل سابق النهار) فقلت له: ما تريد؟ قال: اردت (سابق النهار) فقيل له: فهلا قلت؟ قال: لو قلت له لكان أوزن. قال ابن جنّي: في هذه الحكاية ثلاثة أغراض لنا: أحدها: تصحيح قولنا "إن أصل كذا كذا".

(1) السبكي، تاج الدين، جمع الجوامع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص114 - 117.

(2) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، (د.ط)، 1976، ص 137.

والثاني: أنها فعلت كذا لكذا، ألا تراه أنه طلب الخفة، يدل عليه قوله: لكان أوزن، أي أثقل في النفس من قولهم هذا درهم وازن، أي ثقيل له وزن.

والثالث: أنها قد تنطق بالشيء غيرة في نفسها أقوى منه لإيثارها التخفيف⁽¹⁾.

ثالثاً: الإيماء

الإيماء في اللغة بمعنى الإشارة، وهو أن يفهم التعليل من قرائن موجودة في سياق الكلام تدل عليه، ومثال لهذا المسلك من مسالك العلة "روي أن قوماً من العرب أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيَّان، فقال: أنتم بنو رشدان، قال ابن جني: أشار إلى أن الألف والنون الزائدتان وإن كان لم يتفوه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من ألفي بمنزلة قولنا نحن إن الألف والنون فيه زائدتان"⁽²⁾.

(1) يُنظر: ابن جني، الخصائص ط2، (د.ت) ، 1/ 249.

(2) يُنظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 138.

2- المسالك العقلية

أولاً: السبر والتقسيم

والسبر بالكسر: الهيئة. يُقال: فلانٌ حسن الحبر والسبر، إذا كان جميلاً حسن الهيئة. وسبرتُ الجرحَ أسبرُهُ، إذا نظرت ما غوره⁽¹⁾

وفي الاصطلاح: يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها، أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه. قال ابن جنّي: مثاله إذا سئلت عن وزن (مروان)، فتقول: لا يخلو إمّا أن يكون (فعلان) أو (مفعالا) أو (فَعوالا)، هذا ما تحمّله⁽²⁾.

ثانياً: المناسبة

وتسمى الإخالة أيضاً، لأنّ بها يخال - أي يُظنّ - أنّ الوصف علة، ويسمى قياس: قياس علة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، ليحمل ما لم يسم فاعله، على الفاعل في الرّفْع، بعلة الإسناد، وحمل المضارع على الاسم في الإعراب، بعلة احتواء المعاني عليه⁽³⁾.

وإنّ القدماء لم يفرقوا بين تسمية هذا المسلك بالمناسبة أو بالمناسبة والإخالة أو الإخالة والمناسبة وكل ذلك وارد عندهم⁽⁴⁾.

(1) الجوهرى، أبو نصر، اسماعيل، الصّاح، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ومحمد نبيل الطريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، 347/2.

(2) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 140.

(3) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ط1، 1988، ص 100.

(4) الفتلي، حميد، العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، بيروت، لبنان، ط1، 2011، ص17.

ثالثاً: الطرد

والطرد: مطاردة الصيد، أي علاج اخذه. وطرده طرده طرداً، أي نحيته. والمطرْدُ:

رمحٌ قصيرٌ يُطعنُ به حُمُرُ الوحشِ. واطرد الماء: جرى⁽¹⁾.

والطردُ: هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة في العلة⁽²⁾.

رابعاً: إلغاء الفارق

وهو بيان أنّ الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما يؤثر، فليزم اشتراكهما، مثاله ((قياس

الظرف على المجرور في مواقع كثيرة بجامع ألا فارق بينهما))⁽³⁾.

خامساً: الشبه

وهو أن يحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه، غير العلة التي علق عليها الحكم

في الأصل، وذلك مثل أن يدل إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شيوعه، فقد يكون

المضارع شائعاً وصالحاً للاستقبال والحال، فإذا دخلت عليه السين اختص بالاستقبال. كما أن

الفعل يتخصص بعد شيوعه، فكان معرباً كالاسم، أو بإدخال لام الابتداء عليه كالاسم مثل: إن

زيداً ليقوم، فاللام قد دخلت على الفعل كما دخلت على الاسم في قولك: إن زيداً لقائم⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: الفراهيدي، كتاب العين، 45-41/3.

(2) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ط1، 1988، 101.

(3) يُنظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، (د.ط)، 1976، ص149.

(4) يُنظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص145-146.

ثانياً: قواعد العلة:

وقواعد العلة هي الأسباب التي تؤدي إلى فساد العلة النحوية، أو هي العيوب التي إذا حلت بأحد العلل جعلتها غير مقبولة.

أولاً: النقص

النقص في اللغة: هو إفساد ما أبرمت من عقد أو بناء أو عهد ويأتي بمعنى الهدم، يقال: نقص البناء أي هدمه⁽¹⁾.

وفي الاصطلاح فقد جاء عند تمام حسان أنه تخلف الطرد الذي هو شرط من شروط العلة⁽²⁾.

وقد اختلف العلماء بين قائل بالنقص وبين منكر له فالأكثر على أن النقص شرط في العلة، وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع، كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع، بوجود علة الإسناد نصب كل مفعول وضع فضله؛ لوجود علة وقوع الفعل عليه، ولأن العلة النحوية كالعلة العقلية، أصبح النقص شرطاً في العلة⁽³⁾.

وقال آخرون الطرد ليس شرطاً في العلة فيجوز أن يدخلها التخصيص، لأنها دليل على الحكم بفعل فاعل، فصارت كالاسم العام فكما يجوز التمسك بالعموم للخصوص، فكذلك بالعلة المخصوصة، ومثال النقص أن يقول: إنما بُنيت (حدام) و(فطام) و(رقاش) لاجتماع ثلاث علل وهي التعريف والتأنيث والعدل، فيقول هذا ينتقض بـ "أذربيجان" فإن فيه ثلاث علل بل أكثر وليس بمبني⁽⁴⁾.

(1) ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، 242 / 7.

(2) حسان، تمام، الأصول، دار الثقافة، (د.ط)، 1991، 207.

(3) يُنظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 150.

(4) السيوطي، الاقتراح، ص 150.

ثانياً: تخلف العكس

أي أن العكس شرط في العلة، وهو نفي الحكم عند عدم العلة، مثل عدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظاً أو تقديراً، وقال آخرون: أن تخلف العكس ليس بشرط في العلة، لأنها كالدليل العقلي، يدل وجوده على وجود الحكم، كقول بعض النحاة في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ، نحو (خالدٌ أمامك) منصوب بفعل محذوف، فالظرف هنا منصوب كما كان عليه قبل حذف الفعل⁽¹⁾.

ثالثاً: عدم التأثر

وهو إعطاء العلة صفة غير محتاجة إليها ولا مناسبة لها ولا تؤثر في الحكم⁽²⁾ وقد عبر عنها اللغويون بأنها عدم مناسبة الوصف المضمون للعلة، مثال ذلك امتناع (حبلى) من الصّرف؛ لأنّ في آخرها ألف التأنيث المقصورة، فذكرُ المقصورة حشوً لا فائدة منه، ولا أثر له في العلة؛ لأنّ المانع من الصّرف هنا ليس لأنّ في آخره ألف مقصورة بل لكونها من التأنيث فقط⁽³⁾.

ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلاً البتة، كقولك في رفع طلحة من نحو "جاءني طلحة" إنه لإسناد الفعل إليه ولأنه مؤنث أو علم، فذكر التأنيث والعلمية لغواً لا فائدة له⁽⁴⁾.

رابعاً: القول بالموجب

وهي أن يُسلم النحوي بالدليل على الحكم النحوي المذكور، ومثال ذلك: جواز تقديم الحال على عاملها (الفعل المتصرف) كقولنا: (راكباً جاء زيد). فجواز تقدم المعمول في الفعل المتصرف ثابت في غير الحال، وكذلك في الحال⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص152-153.

(2) الفتلي، العلل النحوية، ص19.

(3) يُنظر: الشاوي، ارتقاء السيادة، ص86-87.

(4) يُنظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص153.

(5) يُنظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص155.

خامساً: فساد الاعتبار

وهو تعارض الدليل والنص فيفسد اعتبار الدليل دليلاً، ومثلوا لذلك بترك صرف ما ينصرف، وقالوا: إنه يجوز لضرورة الشعر⁽¹⁾. ومثال ذلك كلمة حُنَيْنٍ لم تصرف وهي مصروفة، والدليل قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ كَثُرَتْكُمْ﴾ [التوبة، 24].

سادساً: فساد الوضع

أي وضع الدليل ضد الحكم النحوي، ومثال أن يقول الكوفي "إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان"، فيقول له البصري: قد علقت على العلة ضد المقتضى، لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومهما وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع"⁽²⁾.

سابعاً: المنع للعلة

قال ابن الأنباري وقد يكون في الأصل والفرع:

فالأول: كأن يقول البصري: إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي، فأشبهه الابتداء بالاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع، وكذلك ما أشبهه، فيرد الكوفي: لا نسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ⁽³⁾.

والثاني: يقول البصري: الدليل على أن فعل الأمر مبني؛ لأن "وراك وتراك" ونحوهما من أسماء الأفعال مبنية، لقيامها مقامه، ولولا أنه مبني وإلا لما بُنى ما قام مقامه، فيقول له الكوفي: لا نسلم بذلك، بل لتضمنه لام الأمر⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: حسان، تمام، الأصول، ص207.

(2) يُنظر: أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص233.

(3) يُنظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين، الإغراب في جدل الإغراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورّية، ط1، 1957، ص58.

(4) يُنظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص161.

نستنتج من ذلك، أن وجود منع العلة تكون موجودة في الأصل والفرع، حتى يظهر فساد العلة.

ثامناً: المطالبة بتصحيح العلة

وهو وجود الحكم لوجود العلة، وزواله بزوال العلة، فإن وجدت العلة المناسبة للحكم النحوي، صح الاستدلال بها، وإن لم تكن هذه العلة موجودة بطل الاستدلال بها في الحكم النحوي (1).

والمطالبة بتصحيح العلة يدل على شيئين هما: التأثير وشهادة الأصول، فالأول: كأن نقول إنما بينت (قبل وبعد) على الضم لأنها اقتطعت على الإضافة، فيقال: وما الدليل على ذلك؟ فيجاب: التأثير، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة، وعدمه لعدمها (2).

والثاني كأن يقول: إنما بنيت (كيف)، و(أين)، و(متى) لتضمنها معنى الحرف. فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول: إن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف، وجب أن يكون مبنياً (3).

تاسعاً: المعارضة

وهو أن يعارض المستدل بعلّة مبتدأه.

وقيل لا تقبل، لأنها تعد لنصب الاستدلال وذلك رتبة المسؤول لا السائل (4).

(1) يُنظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 162.

(2) يُنظر: الأنصاري، ابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت)، ص 119-123.

(3) يُنظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 162.

(4) الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص 52-53.

ومثالها: قول الكوفيين في الإعمال: إنما كان إعمال الأولى أولى، لأنه سابق، وهو صالح للعمل، فكان إعماله أقوى لقوة ابتدائه والعناية به (1).

التعليل

لقد نشأ التعليل مسانداً للنحو العربي، فكل قاعدة نحوية لا بد لها من عل، وقد ورد التعليل على الصورة السهلة الواضحة عند النحاة القدامى، فأى بحث في ظاهرة معينة يحتاج لعرض الحكم، وبيان أصوله، سواء أكانت هذه الظاهرة إعرابية أو صرفية أو صوتية، لا بد له من علة، وهو ما سماه الزجاجي العلة التعليمية، وهي أول العلل وأوضحها (2).

وقد استفحلت ظاهرة التعليل في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ومما ساعد على ذلك امتزاج النحو بالمنطق آنذاك امتزاجاً اعتبره السيرافي من وادٍ واحد بالمشاكلية والمماثلة، وقد تبين واضحاً عن الرماني من علماء القرن الرابع الذي كان يمزج النحو بالمنطق حتى قال فيه أبو علي الفارسي "إن كان النحو ما يقوله نحن فليس معه منه شيء" (3).

وكان المبرد ومن عاصره من نحاة القرن الثالث الهجري، يعتبرون التعليل سلاحاً للمناقشة، وكانت له يد طولى وحظ في التعليل؛ لأنه كان من المجتهدين فيه (4).
لكن ظاهرة العلة والتعليل لم يفرد بهما المبرد وغيره من علماء هذا القرن مؤلفاتهم، بل جاء الحديث عن التعليل في كتبهم بشكل عام.

وجاء عن ابن جني أن هناك عللاً: ما يقلب من الألف إلى واو الانضمام ما قبلها، وياً لانكسار ما قبلها، نحو (ضُورب)، و(قراطيس) وهذه العلل يجوز تخصيصها كصحة

(1) يُنظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 163.

(2) يُنظر: الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979، ص 64-65.

(3) يُنظر: الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 319.

(4) الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 319.

الواو إذا اجتمعت مع الياء، وسبقت الواو منها بالسكون، نحو (حَيَوَة)، ونحو صحة الواو والياء في قولنا: (غَزَوَا) و (رميا) (1).

ثمّ جاء الأنباري (577هـ) في كتابه أسرار العربية، وهو يُعنى بالعلل والتعليل وشرحها بأسلوب قائم على المناظرة والجدل. وقد جاء بعده نحاة متعدّدون ألفوا كتباً في النحو، وتحدثوا في كتبهم التي ألفوها عن أصول النحو بين محبّذ لها، ومنكر إياها، غير أنهم لم يفرّدوا العلة، أو التعليل بالبحث، ومن هؤلاء النحاة، السيوطي (911 هـ) في كتابه الاقتراح في أصول النحو (2).

بدء التعليل النحوي وتطوّره

لازم التعليل الحكم النحوي، فالتعليل نشأ مبكراً، مع نشأة علوم النحو، وأصبح التعليل ميداناً خاصاً للدراسة، وقد أُلّف فيه الكثير من المؤلفات.

وكان أول من علّل في النحو وذكر أسباب إعرابه عبدالله بن إسحاق، وجاء بعده الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلامذته فعّلوا وتوسّعوا في التعليل (3).

وقد لخص الباحث حسن الملح مراحل تطوّر التعليل إلى (4):

1- مرحلة النشوء والتكوين:

بدأت هذه المرحلة عند انتشار ظاهرة اللحن في المجتمع العربي، وتنتهي هذه المرحلة عند الخليل بن أحمد الفراهيدي.

(1) يُنظر: ابن جني، الخصائص، ط4، 1999، 1/ 146-147.

(2) يُنظر: الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص323.

(3) يُنظر: الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص317.

(4) الملح، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000، ص35-92.

2- مرحلة النمو والارتقاء:

وهي المرحلة الذهبية للنحو العربي، التي بدأت مع الخليل واستمرت حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ففي هذه المرحلة تم تأليف كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد وظهر نحاة آخرون مثل: الكسائي (189هـ)، والفراء (ت207هـ)، والزجاج (ت311هـ).

3- مرحلة النضج والازدهار:

وقد بدأت هذه المرحلة مع بداية القرن الرابع الهجري فتم فيها حصر جوانب نظرية التعليل في النحو العربي وقام النحاة بتقسيم العلة النحوية. وقد ظهر في هذه المرحلة ابن السراج⁽¹⁾.

ولعل أفضل محاولة كانت على يد ابن جني (ت 392) فقسم العلل إلى: علل موجبة الحكم، وعلل مجوزة الحكم⁽²⁾.

4- مرحلة المراجعة والاستقرار:

وقد بدأت هذه المرحلة مع القرن السابع الهجري، وكانوا نحاة هذه المرحلة يدرسون العلل النحوية عند الأوائل، ويجمعون كل التعليقات، ثم يرجحون فيما بينها ويختارون منها. مثل: ابن يعيش (ت 613هـ) في شرح المفصل، وابن إياز (ت 681هـ) في المحصول، والسيوطي (ت 911) في همع الهوامع⁽³⁾.

وقد كثرت في هذه المرحلة العلل النحوية، بسبب ظهور علم أصول الفقه والمنطق، والفلسفة⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 1/ 54.

(2) يُنظر: ابن جني، الخصائص، ط4، 1999، 1/ 165.

(3) يُنظر السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، شارع سوريا، ط2، 1978، 1/ 48-66.

(4) يُنظر: الملخ، نظرية التعليل، ص 89-90.

الفصل الثاني

العلل النحوية عند ابن إياز

الفصل الثاني

العلل النحوية عند ابن إياز

1 - علة المشابهة

المشابهة لغةً: الشبه: ضربٌ من النحاس يُلقى عليه دواءٌ فيصفرُ، وسميَ شَبْهًا لأنه

شَبَّه بالذهب. وفي فلانٍ شبةٌ من فلانٍ، وهو شَبَّههُ، وشَبَّههُ أَي شَبَّهَهُ⁽¹⁾.

وقد جاءت عند النحاة أنها علة تلحق الشيء بشبيهه في الحكم وتخرجه عن أصله،

وليس شرطاً أن الشبه في كل شيء، وهي عند سيبويه تشبيه الشيء بالشيء⁽²⁾.

وقد جاءت علة المشابهة عند ابن إياز في كتابه "المحصول" في ست وتسعين مسألة

نحوية، وهي أكثر العلل التي وردت في كتابه⁽³⁾.

ويعود السبب أن السبب وراء كثرة هذه العلة، هو أن معظم المسائل النحوية عند ابن

إياز، ومن سبقوه من النحاة، أمثال: سيبويه، وابن جنِّي، والزَمخشرى، كانت علة المشابهة هي

المسوِّغ الرئيسي لمجيء المسألة النحوية على ما هي عليه. ثم إنَّ علة المشابهة كانت كثيرة

الاستعمال عند العرب، فإذا أرادوا أن يصدروا حكماً نحويًا في مسألة (ما) شَبَّهوا هذه المسألة

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، 304/2.

(2) يُنظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1977، 278/3.

(3) يُنظر: ابن إياز المحصول، 1/ 153، 171، 201، 203، 217، 239، 257، 269، 278، 370، 391، 392، 395، 400، 416، 419، 443، 461، 485، 492، 566، 586، 604، 607 / 2، 656، 659، 660، 665، 667، 685، 686، 703، 709، 731، 732، 737، 739، 744، 746، 771، 772، 775، 786، 794، 807، 810، 811، 814، 821، 826، 833، 844، 847، 848، 928، 934، 946، 951، 958، 970، 973، 976، 985، 986، 1001، 1003، 1017، 1038، 1040، 1046، 1050، 1051، 1064، 1070، 1084، 1087، 1103، 1110، 1135، 1137.

بغيرها، ومثال ذلك: في إعراب الفعل المضارع عندما أرادوا أن يعربوه علّوا ذلك بمشابهته للاسم.

وجاء سيبويه أيضاً في قوله: إنّ جمع التكسير كـ (قصور) يعرب بالحركات لا الحروف، وذلك مُشابهةً للاسم الصحيح المفرد⁽¹⁾.

وتالياً بعض المسائل التي علّها ابن إياز بعلة المُشابهة:

- في حد الكلام على اللفظ والمركّب والتصغير، وعلامات الفعل.

إنّ التركيب الحقيقي يكون بتصوّر الأجسام. وقد شبه ابن إياز الكلمات المتواليات على السمع بالأجسام، فقيل لفظٌ مفرد، ولفظٌ مركّب⁽²⁾.

أمّا التصغير فهو من علامات الاسم، فعندما تقول: (كُليب)، فإنها تعني: كلبٌ صغيرٌ، ويقول ابن إياز: وعند قولنا: (رُجيلٌ) فنعني بها "رجلٌ صغيرٌ"، وهي بمنزلة النعت للاسم⁽³⁾.

وفي علامات الفعل. يقول ابن إياز: إنّ الفعل مقترن بزمان المعنى، ولم يقل: إنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فلغة العرب توجد فيها كلمات لا يعرف زمانها، مثل: (الصّبوح)، وكذلك في الفعل المضارع نحو: (يقوم) فقد دلّ على زمن غير معروف بين المستقبل، وبين الحال، فالفعل (يقوم) قد شابه (الصّبوح) وفي عدم الإشارة إلى زمان معين⁽⁴⁾.

وقد حدّد ابن السراج عمل الفعل في أزمنة ثلاثة، وهي:

- الزمن الماضي.

- الزمن الحاضر.

- الزمن المستقبل.

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 4/171.

(2) ابن إياز، المحصول، 7/1.

(3) ابن إياز، المحصول، 41/1.

(4) ابن إياز، المحصول، 44/1.

وقال: إنَّ الفعل يجب أن يدلَّ على أحد هذه الأزمنة⁽¹⁾.

والكَلِمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، والاسمُ في كلام العرب ما كانَ فاعلاً أو مفعولاً، أو واقِعاً في حيزِ الفاعل والمفعول به، والفعلُ هو ما جاء على حدثٍ، وزمان ماضٍ أو مستقبل، والحروفُ على ثلاثةٍ أُضرب، وحروف الأسماء والأفعال، وحروف المعاني⁽²⁾.

وأرى أنَّ ابن إياز كان محقّقاً في قوله إنَّ الفعل غير مقترن بزمان محدد؛ لأنَّ هناك أفعالاً وردت عند العرب غير مقيدة بزمن. وفي علامات الاسم يرى الباحث أنَّ ابن إياز جاء ما كان عليه النحاة الأوائل، فقد جعل التصغير علامة فارقة للتمييز بين الاسم والفعل. وقد جاء عن الرضوي أنَّ الاسم قد يشابه الفعل والحرف، وكذا الفعل، قد يشابه الفعل والحرف، وأمّا الحرف فيشابه الفعل فقط⁽³⁾.

- في إعراب الفعل

يقول ابن إياز: إنَّ الفعل قد جُعِلَ لكلِّ زمان وبصيغةٍ مخصوصة، وقد جُعِلَ الفِعْلُ دون الاسم في ذلك؛ لأنَّ الأزمنة ثلاثة، فدخلَ الإعرابُ على الفعل مُشابهةً للاسم⁽⁴⁾. ومسألة الإعراب في الفعل إنّما هي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين فالبصريون يشابهون الفعل بالاسم، والكوفيون يقولون: إنَّ الإعراب أصلٌ في الفعل⁽⁵⁾.

(1) ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، شارع سوريا، 38/1.

(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 41-54.

(3) عثمان، ليلي أحمد حسين، رضي الدين الاسترلابادي وكتابه "شرح الكافية" تعريف بالمصنّف ودراسة تحليلية نقدية لكتابه، 2005، ص 37.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 72/1.

(5) يُنظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ط 4، 1982، ص 77-78.

ولكن ابن إياز أنصف البصريين؛ لأنّ الإعراب عندهم لم يفرّق في المعاني، وإنما جاء مزيلاً للنبس⁽¹⁾.

وجاء عند "الوراق" أنّ الأفعال لو لم تُعرب لا يختلفُ معناها؛ لأنها بُنيت لأزمنة متخصصة، إلاّ أنّ الفعل الذي يكون في أوله: الهمزة، والتاء، والياء، والنون، يكونُ مشابهًا للاسم من حيث أنّ اللام التي تدخلُ في خبرِ "إنّ" تدخلُ على الاسم، وعلى الفعل، فنقول: إنّ زيدًا لقائم، وإنّ زيدًا ليقوم، ولا يجوز دخولها على الماضي، نحو: إنّ زيدًا لقام، فالمشابهة وقعت عند دخول اللام على الاسم، والفعل⁽²⁾.

ذو يرى الباحث أنّ ما جاء به الوراق، والزمخشري في المشابهة بين الاسم والفعل كان مختصًا بأفعال معينة، أما باقي الأفعال فلم يتم ذكرها، وهذا دليل أن ليس كل الأفعال فيها مشابهة للأسماء.

وفي رأيي كان ابن إياز على صواب عندما اختار رأي البصريين في المشابهة بين الفعل والاسم؛ لأنّ هناك أفعالًا تحمل خصائص الأسماء، لذلك كانت المشابهة عند البصريين وابن إياز بين الفعل والاسم.

- في المفرد الصحيح

يقول ابن إياز: إنّ العرب قد تجنبت ذكر الأسماء التي آخرها (واو) حتى لا يصبح أواخر الأسماء كأواخر الأفعال، فعندما تقول: (أدلو) كقولك: "يغزو" في الاسم شابه الفعل في أواخر الكلمة⁽³⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 73/1.

(2) يُنظر: الوراق، محمد، أبو الحسن، علل النحو، تحقيق: محمود محمد نصّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2020، ص200-201.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 75/1.

واستضعف ذلك ابن جني؛ لأنَّ آخر "ضارب" كآخر "يضرب"، وآخر "رامٍ" كآخر "يرمي"⁽¹⁾. وردَّ على ذلك ابن إياز وقال: كان الأوجب على ابن جني أن يقول: "وأخر "الرامي" كآخر "يرمي" بدلًا من "رامٍ"؛ لأنَّ "الرامي" تثبت فيه الياء لذهاب التنوين، بسبب وجود الألف واللام، فإذا أثبتت الياء، حصلت المشابهة اللفظية بينه وبين "يرمي"⁽²⁾.

ويرى الباحث أنَّ العرب لم تنطق بأسماء آواخرها (واو) لعلَّة المشابهة، فالعرب كانت حريصة على عدم تشابه آواخر الأسماء بآواخر الأفعال، وهذا ما جاء به ابن إياز.

- في ظهور التنوين دون غيره من الأصوات (العلامات) على الاسم

يرى ابن إياز أنَّ العرب زادوا التنوين دون غيره من الحروف؛ لأنَّ التنوين يشبه حروف العلة، ولما تعذَّر زيادة حروف العلة، زادوا التنوين⁽³⁾؛ لأنَّ التنوين استخدم عند العرب قديمًا وفضلوه على حروف العلة؛ لأنها شابهته، فقد زادوها على الاسم. وقد استنقل العرب التنوين على الاسم الذي أشبهه بالفعل فحذفوه.

وقد جاء عند "الخليل" أنَّ التنوين هو الذي يُميِّز بين الاسم والفعل، فنقول: (تلعبُ) فلا يدخلها التنوين، وتقول: رأيتُ يدك، وهذه يدك، وعجبتُ من يدك، فتعربُ الدال وتُسقطُ التنوين، ولو كان التنوين هو الإعراب لم يسقط⁽⁴⁾.

وأرى أن ما جاء به الخليل هو لبُّ الكلام؛ لأنَّ حديثه جاء على أحوال الفعل في الرفع والنصب والجر، فلما تعذَّر وجود التنوين عليه جاء على الاسم ليميزه عن الأفعال.

(1) ابن جني، عثمان أبو الفتح، المنصف شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة ومطبعة البابي الحلبي، القاهرة، (د.ط)، 1954، 2/ 119.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 75/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 85/1.

(4) يُنظر: الفراهيدي، الخليل، بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، دار الرشد، بغداد، (د، ط)، 1980م، 51/1.

- التركيب الممنوع من الصِّرف

يرى ابن إياز أنَّ التركيب الإضافي مُنَع من الصرف دون غيره من التراكيب؛ لأنه يشبه تاء التأنيث، نحو "طلحة"، و"حمزة"، ولذلك فتحوا ما قبله كما فتحوا ما قبل تاء التأنيث، وصغروا التركيب، كما صغروا التأنيث لفظياً، فقالوا: "حُضرموت"، كما قالوا: "طُليحة"، وحذفوا الثاني في الترخيم والنسب، كما حذفوا تاء التأنيث في "طلحة" فقالوا: "يا حَضْرُ"، كما قالوا: "يا طَلْحُ"⁽¹⁾.

فعندما شابه الاسم المركب: الاسم المؤنث مُنَع من الصِّرف. وقد استنقل العرب التثوين على الاسم الذي شابه الفعل فحذفوه، وجبروه بالفتحة، ومنعوا جرّه بالكسرة حتى لا يلتبس مع علامات الاسم⁽²⁾.
ويقول جرير⁽³⁾:

وطوى الطَّرادُ مع القيادِ بطونها طيَّ التَّجارِ بحضرموتِ برُودا⁽⁴⁾

- في الاسم الممنوع من الصرف، الذي ينتهي بـ "ألفٍ ونونٍ".

يقول ابن إياز: الاسمُ يَمْنَعُ من الصِّرف، إذا كان معه ألفٌ ونون، نحو: "عثمان وعفان"، وكل بناء فيه ألف ونون زائدتان، مجرداً من هاء التأنيث، يكون علماً⁽⁵⁾.
والألف والنون عند ابن إياز مُتَشابِهتان للألف والنون في غضبان، و"سكران"، والألف والنون في "غضبان"، و"سكران" متشابهتان للألف والهمزة في "سماء وجهراء" فكلاهما السابق

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 100/1.

(2) يُنظر: الفتلي، العلل النحوية، ص 60.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 101/1.

(4) الخطفي، جرير بن عطية، ديوان جرير، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط.)، 1964، ص 134.

(5) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 103/1.

منهما ألفاً، ومتساويان في الحروف والحركات، كما أنه يمتنع دخول التاء في (سكران)، ويمتنع دخول التاء في "حمراء"⁽¹⁾.

وهذا ما رآه المبرّد، حينما قال: "إنما امتنع من ذلك؛ لأنّ النون اللّاحقة بعد الألف بمنزلة الالف اللّاحقة بعد ألف التأنيث في قولك حمراء وصفراء"⁽²⁾.

وجاء الجرجاني بقوله: "اعلم أنّ الألف والنون لا أصل لهما في منع الصّرف، وإنما منعاه لمشابهتهما ألف التأنيث"⁽³⁾.

- الاسم على وزن (الفعل) يُمنع من الصّرف

إنّ الاسم يُمنع من الصّرف إذا جاء على وزن (الفعل)، نحو: "تغلب"، و"أحمد" و"يزيد"⁽⁴⁾.

وقد مُنِعَ الاسم هنا من الصّرف؛ لأنّه جاء مشابهاً لوزن الفعل، في الحركات، وفي الأصول، وفي الزوائد. ولمشابهته مُنِعَ من الصّرف.

- في جمع الجمع الذي يمنع من الصّرف

يقول ابن إياز إنّ قوماً اتفقوا على أنّ الجمع في "أكالب"، و"أراهط" جمع تقدير أو تحقيق، والتقدير نحو: "مساجد"، و"منابر" فهذا وإن كان جمعاً لأوّل وهلة لكنه على وزن "أراهط"، و"أكالب" فكأنه جَمَعُ الجمع⁽⁵⁾.

وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب، عندما رأى أنّ هذا الجمع هو أحد ما يقوم مقام علّتين؛ لأنه صيغة منتهي الجموع، وجمع تحقيقاً نحو: "أكالب"؛ لأنه جمع "أكلب"، و"أكلب"

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 104/1.

(2) المبرّد، أبو العباس، المُقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، 335/3.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، المُقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، (د. ط)، 1982م، 997/2.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 107/1.

(5) يُنظر: ابن إياز، المصدر نفسه، 121/1.

جمع "كَلْبٍ"، أو جُمِعُ تقديرًا نحو: "أفاضل"، و"مساجد" فأجري مجراه⁽¹⁾. فالعلة مشابهة جمع التحقيق لجمع التقدير؛ لذلك مُنِعَ من الصرف.

- في المعتل الذي آخره أَلْفٌ

يقول ابن إياز: إِنَّ الألف كالواو والياء متحركتان، والحرفُ إذ تحرك لم تقدر فيه الحركة، والألف كذلك، ويقول: "إن الألف انقلبت عن حرفٍ متحرك، فتلك الحركة بعينها تقدرُها بالألف، لا حركة غيرها"⁽²⁾.

والمعتل الذي آخره أَلْفٌ يسمّى: "الاسم المقصور، نحو: "عصا"، حُبلى"، وهذا ما بدأ به ابن إياز كتابه المحصول". فالمشابهة موجودة بين الألف، والواو، والياء، فعند عدم جواز تقدير الحركة على الواو، والياء إذا تحركا، كذلك جاز في الألف عدم تحريكها.

- في "كلا"، و"كلتا"

يرى ابن إياز أنَّ "كلا" و"كلتا" يُرفعان بالألف، ويُنصبان ويجران بالياء، وهذا في حالة الإضافة إلى مُضمرٍ، إنّما يدلُّ على أنهما ليس متنيين⁽³⁾.

واختلف أهل العربية في سبب ذلك، فالخليلُ وسيبويه قالوا: "إنَّ العلةَ علةٌ مشابهة، أي أنهما أشبه بـ (على)، و(إلى)، و(لدى) بلزومهما الإضافة وهذه تُقلب أَلْفَاتُهَا ياءاتٍ إذا دخلت على المضمر، ويقول الخليل: أَنَّ العرب قالت في (مررتُ بكلا أخويك) (مررتُ بكليهما) فجعلوهُ بمنزلة (عليك) و (لديك) في الجر والنصب؛ لأنهما ظرفان يُستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين، وإنما شبَّهوا (كلا) في الإضافة بـ (على) لكثرتهما في كلامهم⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، تحقيق: طارق نجم عبد الله، دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة، د.ط، 1986، 291/1.

(2) ابن إياز، المحصول، 140/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 145/1.

(4) سيبويه، الكتاب، 413/3.

وفي رأيي أنّ ابن إياز قد جاء بما قاله الخليل وسيبويه، في أنّ العلة في رفع (كلا)،
و(كلتا)، ونصبيهما، وجرهما، هي علة مشابهة بـ (عليك)، و(لديك)، فالخليل جعلهنّ
كالظروف في النصب والجر.

- في إسكان الياء في الفعل المنصوب

يذكر ابن إياز أنّ إسكان الياء جائز في الفعل المنصوب، لقربها من الألف، والألف لا
تتحرك⁽¹⁾. أي أنّ الياء شابهت الألف فمُنعت من الحركة. وهذا ما قاله ابن جنيّ في أنّ العرب
شبهت الياء بالألف، فيقول العربي: "لن يرميّ بإسكانِ الياء"⁽²⁾. فتشابهت الياء مع الألف.

- في المثني

يقول ابن إياز: قد يُقال أنّ تاء التانيث لا تكون حشواً كقولنا: "مسلمتان"، و"مسلمتين"،
فجاء حرف الإعراب بعد تاء التانيث، ولكن الألف لم تثبت، وإنّما قلبت مع الناصب أو الجار،
ولهذا جرّت مجرى الحركة⁽³⁾. فقد شابهت الحركة الإعراب للأسباب المذكورة.
وقد جاء عن السيوطي أنّ العلة في رفع المثني بالألف هي علة تخفيف؛ أي أنّ الألف
أخفّ الزوائد التي يمكن زيادتها على الاسم إذا تُثني⁽⁴⁾.

- في الجمع المكسر

يرى ابن إياز أنّ الجمع المكسر مُعرب بالحركات، فهو كالمفرد، لذلك شابهه في
الإعراب. فلم يأخذ هذا الجمع حركات تختلف عن المفرد، سواء أكان ذلك في حالة الرفع، أم
في حالة النصب والجر. فلمّا كان هذا جرى مجراه. وقد علّل ابن إياز تسمية هذا النوع من

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/153.

(2) ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، 2/114.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/171.

(4) يُنظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص49.

الجمع بجمع التكسير، أو المكسر تشبيهاً بتكسير الآنية، وهو عبارة عن إزالة النتمام أجزائها لاصطدامها بجسم صلب وحكمه حكم المفرد⁽¹⁾.

وقد جاء عند سيبويه أن قولك: قصور، بضم الصاد، إنما هو دلالة على أن الواو حرف قوي؛ لذا جاء مشابهاً للمفرد، وهو ما جاء به ابن إياز⁽²⁾.

ويكون جمع المؤنث السالم مرفوعاً في حالة الرفع، ومكسوراً نصباً وجرّاً، وذلك لأنّ منصوب جمع المذكر السالم يُشبه منصوب جمع المؤنث السالم ومحمولٌ عليه⁽³⁾. فالعلة مشابهة، بين جمع المؤنث السالم، وجمع المذكر السالم في حمل النصب على الجرّ.

- في إعراب الفعل المضارع

والفعل المضارع جاء من المضارعة، والمضارعة هي المشابهة، وقد أعرب لأنه يشبه الاسم⁽⁴⁾.

والفعل المضارع محمولٌ على الاسم في الإعراب، وليس بأصلٍ فيه؛ لأنّ الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وعدم الإعراب للأفعال والحروف لا يخلّ بمعانيها⁽⁵⁾.

وجاء في "المحصول" أنّ لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع، كقولنا: "إنّ زيداً ليضرب" وهذه اللام تدخل على الأسماء، ولا تدخل على الأفعال الماضية، فلولا قوة المشابهة لما دخلت اللام على الفعل المضارع والاسم⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 188/1.

(2) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 171/4.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 203/1.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 211/1.

(5) يُنظر: الأنباري، عبد الرحمن محمد، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قُدارة، دار الجيل، بيروت، 1995، ص46.

(6) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 212/1.

وقد أُختير للفعل المضارع الرفع والنصب، لمشابهته الاسم، ولم يُجر؛ لأنَّ الاسم يجرُّ بالحرفِ ويفيد البعضية والملكية، وهذا مُمتنع بالفعل، ثمَّ أنَّ الفعل يعرب بحركتين "الرفع والنصب"، والاسم يُعرب بثلاث حركات "الرفع والنصب والجر"، فلو جرَّ الفعل، لساوى الاسم، وهذا ممتنع وغير جائز⁽¹⁾.

وقد ذكرَ المرادي أنَّ الفعل المُضارعُ أعربَ لمشابهته الاسم في الإبهام، والتخصيص ودخول لام الابتداء⁽²⁾.

ولذلك شابه الفعل المضارع الاسم، بالرفع والنصب فقط.

- في المبني من الأسماء

لقد اختلف علماء النحو في علل البناء، وجاء في "المحصول" إنَّ الاسم مُشبه بالحرف، كالمضمرات؛ لأنها تفيد معنى في غيرها، فالمضمرُ كالجزء من المظهر، فعند قولهم: "زيدٌ ضربته" جاءوا بالهاء لتكون كالجزء من اسمه، وجزء الاسم لا يستحق الإعراب⁽³⁾.

وقد أجمع النحاة على أنَّ كلَّ المضمرات مبنية، وذكروا عللاً في بنائها، فمنهم من قال: إنها جاءت مبنية لمشابهتها بالحرف، فهي لا تتنى ولا تصغر ولا تُجمع⁽⁴⁾.

وأسماء الإشارات مبنية تشبيهاً للحروف، فالعلة مشابهة الاسم المضمر للحرف وقد شابه الاسم موقع الفعل، نحو: "حذم"، فتشابهت مع "نزال"، من حيث الموازنة اللفظية، والعدل، والتأنيث⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 217/1.

(2) يُنظر: المرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، (د.ط.)، (د.ت.)، 55/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 239/1.

(4) يُنظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (د. ط.)، 1967، ص29.

(5) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 244-245/1.

2- علّة الأصل

الأصل في اللغة: هو أسفل الشيء. ويطلق على الراجح بالنسبة إلى المرجوح. والأصول من حيث إنها مبنى وأساس لفرعها سميت قواعد⁽¹⁾.

وعلة الأصل: ما يبني عليه غيره، وما يُفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره⁽²⁾.

وتعد علة الأصل ثاني أكثر العلل التي وردت في كتاب المحصول عند ابن إياز. فقد كان العرب قديمًا يُرجعون الأسماء والأفعال إلى مردّها الأصليّ حتى يتبيّن لهم حقيقة الحكم النحوي. وابن إياز اعتمد على هذه العلة في كثير من المسائل النحوية التي كانت تحتاج إلى تعليل لسبب مجيئها على الحال التي هي عليه فقد وردت عنده في سبع وستين مسألة نحويّة⁽³⁾.

- المسائل النحويّة التي علّنها بعلة الأصل

- في الإعراب والبناء

يرى ابن إياز أنّ الإعراب أصلٌ للغة العرب⁽⁴⁾، فهو يزيل الغموض عن الكلام ويجعله أكثر وضوحًا.

(1) الكفوي، أيوب أبو البقاء، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ط2، 2011، ص100-101.

(2) الجرجاني، علي بن محمد، كتاب التعريفات، تحقيق: عبد المنعم الحفني، دار الرّشاد، القاهرة، (دط)، ص38.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 342/1، 556، 573 / 2 / 665، 711، 721، 761، 764، 774، 780، 783، 818، 825، 830، 842، 846، 865، 883، 886، 896، 920، 927، 943، 949، 966، 973، 983، 986، 992، 994، 997، 1002، 1004، 1011، 1021، 1032، 1034، 1036، 1039، 1044، 1046، 1050، 1057، 1060، 1070، 1074، 1076، 1080، 1086، 1111، 1130، 1142.

(4) ينظر: ابن إياز، المحصول، ص59-65.

والإعرابُ تغيّر أواخر الكلمة، كتقدير حرفٍ، أو حذفِ حركةٍ، أو حذفِ حرفٍ، فابن إياز يرى أنه في قولك: (لم يغزُ)، فقد حذفت حرفاً، كما أنّ الأصل في: (لم يضربا)، (لم يضربان)، فقد حذفت هذا حرفاً. وقد تكون الحركات حروفاً، كما في الاسماء الخمسة كقولك: (جاء ابوك)، فعلامة الرفع للفاعل (أبٌ) هي الواو⁽¹⁾.

والبناء هو الثبات، كبناء الجدار⁽²⁾.

فعند قولك: (ذهب محمدٌ)، و(ذهب خالدٌ)، و(ذهب أحمدٌ) فالفعل (ذهب) لم تتغير حركة بناؤه فهي ثابتة. وهذا ليس في الإعراب، فعلة الأصل جاءت ملازمة للإعراب والبناء، فالإعراب أصل في الفعل المضارع والبناء أصل في الفعل الماضي والفعل الأمر.

وقد جاء عند "المُرادي" أنّ الأسماء الخمسة مُعرّبة بحركات مقدّرة في الحروف، فلو قلت: (قام أبو زيد) فأصله (أبو زيد)، وإذا قلت: (رأيتُ أبا زيدٍ)، فأصله (أبو زيدٍ)، وإذا قلت: (مررتُ بأبي زيدٍ) فأصله "بأبو زيدٍ"، ففي المثال الأوّل استنقلت الضمة على الواو فحذفت، وفي المثال الثاني قلبت الواو ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها، وفي المثال الثالث استنقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة، ثمّ الواو ياء لسكونها بعد كسرة نحو: ميزان⁽³⁾.

ويقول ابن إياز إنّ الاسم مقدّم على الفعل والحرف، والإعرابُ أصل فيه. وأصل البناء للأفعال⁽⁴⁾. ويرى الباحث أنّ ابن إياز جعل الإعراب أصل في الأسماء والبناء أصل في الأفعال. والحرف عند ابن إياز نحو: (من)، و (قد) دائماً مبني؛ لأنّ هذا الأصل فيها، والأصل في البناء السكون، وقد يأتي الفعل معرباً بحرفٍ مضمّر، كقول طرفة⁽⁵⁾:

(1) ينظر: ابن إياز، المحصول، ص 59/1 - 65.

(2) ينظر: ابن إياز، المحصول، ص 66.

(3) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، 69/1.

(4) ينظر: ابن إياز، المحصول، 69/1.

(5) ينظر: ابن إياز، المحصول، 261/1.

ألا أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مَخْلَدِي⁽¹⁾
والشاهد في البيت نصب الفعل المضارع بأن مضمرة، وهو (أحضر) بعد (عن)
فالأصل: عن أن أحضر.

- في إعراب الاسم المتمكن

لقد بدأ ابن إياز بإعراب الاسم وقدمه على الفعل؛ لأنه يرى أن في الاسم أصل، وفي
الفعل فرع، فالاسم يكون على صفة واحدة مهما كثرت معانيه، فمثلاً إذا قيل: "ما أجملُ
السماء"، بسكون (أجمل)، وسكون (السماء)، فقد احتتم ثلاثة أوجه:

أولاً: التعجب؛ لأننا نقول: "ما أجملُ السماء"، بفتح لام (أجمل)، ونصب (السماء).

ثانياً: النفي؛ لأننا نقول: "ما أجملُ السماء" بفتح لام (أجمل)، ونصب (السماء).

ثالثاً: الاستفهام، لأننا نقول: "ما أجملُ السماء"، بضم لام (أجمل)، وجر (السماء).

فلما اختلف على العرب هذا، دعت الحاجة إلى وجود الإعراب في الأسماء⁽²⁾. لذلك

جاء الإعراب أصلاً في الأسماء، دون الأفعال والحروف.

وعلى النقيض من ذلك، فقد رأى الكوفيون أن الإعراب أصل في الفعل، وحجّتهم في

ذلك؛ أن الإعراب فرق بين المعاني في الأسماء، فكذلك الإعراب في الأفعال يفرق في

المعاني، فمثلاً يُقال: "لا يضربُ زيدٌ" بسكون الباء أفاد النهي، وتقول: "لا يضربُ زيدٌ" بضم

باء (يضرب) أفاد النفي⁽³⁾.

(1) ابن العبد، طرفة، ديوان طرفة بن العبد، شرح: عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي، حلب، سوريا،
ط1، 1999، ص63.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 72/1.

(3) يُنظر: الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص77-78.

- في المفرد الصحيح

وهو عند ابن إياز مُقَدَّم على المُثْنَى، والجموع؛ لأنَّ وضعَهُ قبل المثنى والجموع؛ ولأنَّ إعراب المفرد بالحركات، وإعراب المثنى، والجموع وبالحروف، والإعرابُ بالحركات أصلٌ للإعراب بالحروف. فالمفرد تقدّم على غيره⁽¹⁾.

فابن إياز يتبع ما جاء به النحاة الأوائل أمثال سيبويه، والسيوطي في أنَّ الحركات علامة إعرابية للمفرد، في حين أنَّ الحروف علامة إعرابية ملازمة للمثنى والجموع⁽²⁾.

- في الاسم المصروف

يرى ابن إياز أنَّ الأصل في الأسماء الصرف وذلك؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماء الإعراب، ثمَّ إنَّ امتناع الصِّرف لا يحصل إلا لسبب زائد.

فلما كانت الأسماء مُعرَّبة، دعت الحاجة إلى صرفها؛ لأنَّ حركات الاسم المصروف تختلف عن حركات الاسم الممنوع من الصرف. كما أنَّ الاسم لا يشبه الفعل أو الحرف، فهو باقٍ على أصالته لا يتغير. ثمَّ إنَّ التنوين علامة أصلية من علامات الاسم، والاسم المصروف هو الاسم المنون، فكيف نستغني عن علامة أصلية من علامات الاسم⁽³⁾.

فعلَّة الاختصاص جاءت للاسم المصروف؛ لأنَّ الاسم يختص بعلامات من بينها التنوين، ولا يمنع من التنوين إلا لأسباب مسوَّغة لذلك.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 74/1-75.

(2) يُنظر: سيبويه، الكتاب: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، 17/1، ويُنظر: السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، ص49.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 83/1-84.

والأصلُ في الأسماء أن تكون مُنصرفة، ولكنها تُمنع من هذا إذا وُجِدَ فيها أحد علل المنع من الصرّف⁽¹⁾.

- في (كلا)، و(كلتا)

وهما اسمان معربين كالمثنى، إذا أُضيف إلى مُضمرٍ نحو: "كلاهما"، و"كلتاهُما"، فالأصلُ فيهما عند إضافتهما لمُضمرٍ، أن تكون علامة الرفع الألف، وعلامة النصب والجر الياء، ويرى ابن إياز أن الاسم الظاهر أصلٌ، والإعراب بالحركات أصلٌ، والمُضمر فرَعٌ، والإعرابُ بالحروف فرَعٌ⁽²⁾.

فالعلة عند ابن إياز علة الأصل، أي أن الأصل يُعطى حقه في الأصالة، ولا يتأخر عن الفرع.

وقد جاء عند (ابن الشجري) أن (كلا)، و(كلتا) أُجريا مجرى المقصور في الإعراب بالحركات المقدّرة، ورُوعي معناهما مع المُضمر، أي أنّهما يعربان بالحركات المقدّرة عند إضافتهما لمُظهِرٍ، ويُعربان بالحروف عند اتصالهما بضمير⁽³⁾.

- في الأسماء الستة

وفي ذلك يقول ابن إياز: إنّها أسماء ترفع بالواو، وتنصبُ بالألف، وتجرُّ بالياء، إذا أُضيفت إلى غير ياء المتكلم، وهي: "أخ، أب، حم، هن، ذو، فو"، وإذا أُفردت أُعربت بالحركات، فأواخر الحروف أصولٌ، فيها وهي أسماء مُعرّبة فتكون لها حروف إعراب⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: الأنصاري، ابن هشام، عبد الله، شرح شذور الذهب، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، (د.ت)، ص451.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 141/1، 145، 146.

(3) العلوي، الحسني، هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطنّاحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، 290/1.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 153/1-156.

فقد أوضح ابن إياز هنا بأن الأصل أن تكون أواخرها حروفًا، إذا أُضيفت إلى غير ياء المتكلم، ومثال ذلك قولك: "جاء أخوك"، و"رأيتُ أخاك"، و"مررت بأخيك"، فقد جاءت مرّة مرفوعة، ومرّة منصوبة، ومرّة مجرورة؛ لأنّ الحرفَ أصبح حركة.

وجاء في "علل النحو" أنّ هذه الأسماء تُفرد في اللفظ، فيصبح إعرابها بالحركات، فنقول: هذا أبٌ، ورأيتُ أبًا، ومررتُ بأبٍ، وعند ردها إلى أصلها في الإضافة أرادَ العرب أن يُبقي هذا الحكم فيها، فلمَّا ضمُّوا أوسطها انقلبَ آخرُها واوًا، وحقَّ أواخرها أن تُقلبَ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذلك إذا انكسر ما قبلها صارت ياءً، فلهذا وجب أن تختلفَ أواخر هذه الأسماء عن الحُرُوفِ⁽¹⁾.

- في المثني

يرى ابن إياز أنّ المثني معربٌ، وهذا أصلٌ فيه، وكلُّ مُعربٍ يجب أن يكون له حرف إعراب⁽²⁾، ويقول سيبويه: إنّ الواحد إذا ثني، ألحق بحرفي المدِّ واللين، وهو حرف إعرابٍ، يكون ألفًا في حالة الرفع، وياءً مفتوحة في الجر⁽³⁾.

ويضيف ابن إياز قائلاً: إنّ المثني ينتهي بنونٍ مكسورة في الأحوال الثلاثة، وإنّ النون المكسورة منعًا لالتقاء الساكنين؛ لأنّ الأصل في التقاء الساكنين الكسر⁽⁴⁾.

فالعلة علة أصل، أي تكسر نون المثني لمنع التقاء الساكنين لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر.

(1) يُنظر: الوراق، علل النحو، ص 213-214.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 171/1.

(3) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 17/1.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 174/1، 185.

- في إعمال الفعل الذي يتوسط مفعولين

وقد يتوسط الفعل مفعولين فمثلاً يقال: "زيداً أظننتُ مُطلقاً" فقد توسط الفعلُ (ظَنَّ) المفعول به (زيداً)، والمفعول به (مُطلقاً) وهنا لنا خيار الإعمال، أو الإلغاء، فالإعمال هو المختارُ لعلّة الأصل⁽¹⁾. وابن إياز يختارُ الإعمال؛ لأنَّ الأصل في توسط الفعل الإعمال.

- في (ما) التي تأتي قبل فعل التعجب

يقول ابن إياز إنها تُعرب: اسم مبتدأ نكرة غير موصوفة، وهذا حسب رأي المصنف⁽²⁾. وهذا رأي سيبويه الذي ذهب إليه المصنّف حيث يرى أنّ (ما) نكرة غير موصوفة، وهي مرفوعة بالابتداء، والجملة التي بعدها خبراً لها. فالأصل في (ما) أنها مرفوعة على الابتداء.

ويرى ابن إياز أيضاً أنّ أفعال الألوان لا يجوزُ التعجب منها، سواءً أكانت مجردة، أم مزيدة، فالمجردة نحو: "سود"، و"زرّق"؛ لأنَّ الأصل فيها "أسود"، و"أزرّق"⁽³⁾.

- (ما زال)، و(ليس)

يقول ابن إياز: إنّ الأفعال التي في أولها (ما) الأصل فيها تقديم خبرها على اسمها، كقولك: "ما زال جالساً زيداً"، فجاء حرف النفي أولاً، ثمَّ الذي كان في حيّزه، و(ليس) كذلك، فنقول: "ليس قائماً زيداً"، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ مَصْرُوفًا﴾ [هود، 8]. فاسم ليس هنا مضمراً تقديره (هو)، ومصروفاً خبرها و(يوم يأتيهم) ظرف تقدّم على (ليس) فدّل على جواز تقدّم عامله وهو (مصروفاً) عليها⁽⁴⁾. والكوفيون لا يُجيزون ذلك؛ لأنَّ (ليس)

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 334-336.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 376/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 381/1.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، ج4/404-406.

غير متصرفة، ولذلك لا يتقدم مفعوله عليه فلا يقال: (ما زيدًا أحسن)، فـ (ليس) بذلك أولى⁽¹⁾.

ومسألة تقدير خبر (ليس) مسألة خلافية بين علماء النحو، فبعضهم أجاز تقديم الخبر، وبعضهم الآخر منعه⁽²⁾.

- في عمل الفعل للمصدر

يرى ابن إياز أنَّ الأصل في المصدر أن يعملَ فيه الفعل المشتقُّ منه، فقول العرب: "عادَ القهقري"، و"اشتمل الصِّماء"، فهي نُصبت؛ لأنها صفات لمصادر محذوفة، والتقدير: "رجعَ الرَّجعة القهقري"، و"اشتمل الاشتمالة الصِّماء"، وهي منصوبة بأفعالٍ من لفظها، كقولك: "تقهقرَ القهقري"⁽³⁾.

فابن إياز يُرجع هذه الصفات إلى تقدير الفعل فيها، فيظهرُ لنا سبب نصبها. وكلَّ مصدر صحَّ تقديره بـ (أنَّ والفعل) عملَ عملَ فعله المشتق منه، فهو بذلك يشبه الفعل؛ لأنَّ حروفه به، والأصل في العمل للفعل⁽⁴⁾.

وجاء في شرح المفصل أن المصادر يعمل منها ما كان مقدرًا بـ (أنَّ) أو (ما) المصدريتين والفعل، كأن تقول: (أعجبنى قيامك)، أي أن تقوم⁽⁵⁾.

- في نصب الظروف

والظروف أكثرها متمكنة ولها في الأغلب حالتان:

(1) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1/163.

(2) يُنظر: ابن جنِّي، الخصائص، 2/383.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/425-426.

(4) العكبري، اللُّباب في علل البناء والاعراب، 1/448.

(5) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ط.)، (د.ت.)، 6/59.

أولاً: ظهور (في) معها، ثانياً: حذف (في) معها. والأصل أن تكون (في) ظاهرة معها، فإذا بُنيت لتضمينها معنى (في) لكان البناء غالباً على الأسماء وهذا خلافٌ للأصل، وقد حُذفت (في) حتى لا تجرُّ ما بعدها، ثمَّ إنَّ أصل الأسماء الإعراب، وقد خرجت الظروف عن هذا وجاءت مبنية؛ لحدوث طارئٍ عليها وهو تقدير (في) الموضوع للظرفية، فحذف حتى لا يكون بمنزلة غيره مما تعدى إليه بحرف جر⁽¹⁾.

"والظرف حكمه النصب لفظاً أو محلاً، والعامل فيه هو المتعلق الذي يتعلّق به، وهو يدلُّ على زمانٍ وقوع الحدث أو مكانه"⁽²⁾.

فالعلة في نصبه عند ابن إياز وغيره، هي علة الأصل؛ لأنَّ الأصل به النصب، وبنائه فرع يتضمن معنى (في).

- في التمييز

التمييز لا يكون إلا نكرة؛ لأنَّ الغرض منه بيان الجنس، كقولك: "خمسة عشر درهماً"⁽³⁾.

لكن الكوفيين خالفوا ذلك، وأجازوا تعريفه، ودليلهم قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ

نَفْسَهُ﴾ [البقرة، 130]. فالكوفيون يجيزون تعريف التمييز والأصل فيه النصب⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 428/1-429.

(2) أبو خيارة، عزيز، الشامل، في قواعد اللغة العربية، الأردن، عمان، ط1، (د.ت)، ص120.

(3) الصُميري، عبد الله بن علي بن إسحق، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ط1، 1982، 316/1.

(4) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج727/2.

وقد نُصِبَ التَّمييزَ تشبيهاً بالمفعول؛ لأنَّ ما قبلَهُ تقدِيرَ الفاعلِ على طريقِ التشبيهِ، كقولك: عندي عشرونَ درهماً، فالنُّونُ مَنَعَتِ الدرهمَ من الجرِّ، كما مَنَعَ الفاعلُ من الرِّقَعِ، أي رفعِ المفعولِ، فأصبحتِ النونُ كالفاعلِ، وصارَ التَّمييزُ كالمفعول⁽¹⁾.

- في (إلا) الاستثنائية

يقول ابن إياز: إنَّ أصلَ أدواتِ الاستثناءِ هي (إلا)⁽²⁾.

فعند استخدامك أسلوباً معيناً من الاستثناءِ تدخلُ (إلا)؛ لأنها الأصلُ في الأدواتِ، فنقول مثلاً: "حضرَ الطلابُ إلا علياً".

وحكمُ الاستثناءِ بعد (إلا) غالباً ما يقع "النصب"، كما في المثالِ السَّابِقِ. ثمَّ إنَّ أغلب

كلامِ العربِ في الاستثناءِ جاءَ باستخدامِ (إلا) لأنها أصلُ أدواتِ الاستثناءِ⁽³⁾

- في المشبِّه بالمفعول

لقد اختصَّ التَّمييزُ في مشابِهتهِ للمفعولِ به؛ وذلك؛ لأنَّ المفعولِ به أصلُ المفاعيلِ،

وقد جاءَ هذا في "المحصول" إذ أكَّدَ ابن إياز أنَّ المفعولِ به له الأصالةُ في التشبيهِ.

فأصلُ المفاعيلِ جميعها هو (المفعولِ به). ويرى ابن إياز أنَّ معظمَ علماءِ النحوِ

العربي يقولون "مشبِّه بالمفعولِ به" فيخصِّصونَ الشبِّه به دون المفاعيلِ الباقيةِ، فهو شريكُ الفاعلِ

وغيره ليس كذلك⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: الورَّاق، علل النحو، ص536.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 476/1.

(3) يُنظر: أبو خيرة، الشامل في قواعد اللغة العربية، ص137.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 511/1.

3- علة أمن اللبس

أمن اللبس لغةً: (الأمان) والأمنة: بمعنى. وقد أمنَ أماناً وأمنةً. فهو آمنٌ. والإيمان: التصديق. واللبس: لبستُ الثوبَ اللبسُ. ولَبَسْتُ عليه الأمرُ اللبسُ: خَلَطْتُ (1).
وجاء عند النحاة أنها علة احتراز منها العرب، والنحاة من الخلط بين لفظين، أو مسألتين نحويتين (2).

وجاءت هذه العلة عند ابن اياز في سبع وأربعين مسألة نحوية (3)، وقد ذكرها كثيراً بقوله: وهذا احتراز، أي أن العرب أحترزت ذكر المسألة النحوية على حال معين؛ حتى لا تتشابه وتختلط مع المسألة النحوية الأخرى.

- المسائل النحوية التي عللها بعلّة أمن اللبس

- في تنوين الاسم

يقول ابن اياز: إنَّ التنوين يزيل اللبس بين الاسم، والفعل، والتنوين علامة مميزة للاسم (4).

والتنوين قد يكون للاسم المفرد نحو: "رجل"، وقد يكون تنوين تنكير، وهو يلحق بالأسماء المبنية نحو: "صه"، وقد يلحق بجمع المؤنث السالم، نحو: "هندات"، وقد يكون تنوين عوض نحو: "حينئذٍ"، و"يومئذٍ" (5).

(1) معالي، محسن محمد، معجم معالي اللغة، مؤسسة حورس الدولية، ط1، 2012، 41، 619.

(2) ينظر: العوادي، أسعد خلف، العلل النحوية في كتاب سبويه، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص275.

(3) يُنظر: ابن اياز، المحصول، 1/ 332، 339، 341، 348، 374، 476، 511، 532 / 2 / 670، 675، 731، 736، 749، 769، 795، 826، 839، 856، 866، 872، 878، 921، 927، 960، 991، 1006، 1111، 1042، 1059، 1075، 1091، 1095.

(4) يُنظر: ابن اياز، المحصول، 35/1.

(5) يُنظر: ابن اياز، المحصول، 36/1.

فالتنوين أينما كان إنما هو يزيل الغموض واللبس عن الاسم، ويميّزه عن الفعل.

- في تاء التانيث الساكنة

يقول ابن إياز: إنّ هناك تاء متحرّكة مختصة بالأسماء، ولكن أذكر هنا تاء التانيث الساكنة حتى لا يقع الخلط بينها، وبين المتحرّكة، كقولك: "بقرة"، و"نعجة"، فالتاء في الأسماء متحرّكة توقف بالهاء⁽¹⁾.

وأما الساكنة فهي التي تلحق بالأفعال الماضية.

لذلك احترز ابن إياز وذكر (الساكنة) حتى يميّزها عن (المتحرّكة).

- في حدّ الحرف وعلاماته

وحده ما دلّ على معنى في غيره فقط⁽²⁾ فالحرف لا يدلّ على معنى بنفسه.

ويقول ابن إياز: إنّ صاحب الفصول قد ذكر للاسم علامات، وللعمل علامات، فإن وُجدت كلمة لا تقبل علامات الأسماء وعلامات الفعل، علّم أنها حرف. وقد علّق ابن إياز على قول ابن معطٍ بأنّ الحرف كلمة لا تدلّ على معنى إلا في غيرها، على أنّ هذا التعريف أفضل ممّا ذكره غيره؛ لأنه لو قال: كلمة تدلّ على معنى في غيرها، لدخل فيه (أين)، و (من) ونحوهما⁽³⁾. وبإخراج صاحب الفصول بعض الحروف من حدّ الحرف، فإنه بذلك أمّن اللبس من الوقوع في التشابه مع الحروف التي تدلّ على معنى في نفسها.

- في المعرب والمبني

لقد فصلّ ابن إياز المعرب عن المبني باختلاف العوامل، وجعل ذلك من علامات الإعراب، إذ إنّ علامات الإعراب تتغيّر بتغيير العوامل، فقد يختلف آخر المبني عن المعرب،

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 52/1-53.

(2) العكبري، عبدالله بن الحسين، اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، (د.ط) 2001، 50/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 55/1.

وقوله باختلاف العوامل احترازاً عن المبني فإنَّ آخره قد يختلف، ولكن لا لاختلاف العوامل نحو: (من) فتقول: (من زيد) بسكون النون، و(من ابنك) بكسرها، و(من الرجل) بفتحها⁽¹⁾.

- في الإعراب

والإعرابُ في العربية يكون بالرفع، أو النصب، أو الجرّ، أو الجزم، وقد كانت الحركات ثلاث؛ لأنَّ الحروف عند العرب ثلاثة هي: الألف وأخذت منه الفتحة، والياء وأخذت منها الكسرة، والواو وأخذت منها الضمة؛ لأنها كانت على الفطرة، وكلامها مُقارنٌ للصواب، فلما خافوا من الوقوع في اللبس أزالوه بالإعراب⁽²⁾.

- في الممنوع من الصِّرف

يذكر ابن إياز أنَّ المُنصرف من الأسماء يُعرب بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا والكسرة جرًّا، وأنَّ الصِّرف هو التتوين، ومتى اضطرَّ الشاعر إلى صرفِ الممنوع نونُهُ في حالة الرفع والنصب؛ لأنَّهُ لو بقي الاسم مجرورًا لاختلط بالمضاف إليه⁽³⁾. وقد يُضطرُّ الشاعر إلى تجاوز هذه القاعدة، حتى لا يقع اللبس بين الاسم والمجرور، والمضاف إليه.

ويقول ابن إياز: إنَّ الاسم يُمنع من الصِّرف، إذا كان أعجميًا علميًا مُتلقياً، أي أنَّ الاسم إذا انتقل من موضعه بقي على حاله. فاحترز ابن إياز هنا عن النكرات التي تكون أسماءً أعجمية⁽⁴⁾.

كما يُشير ابن إياز إلى التَّركيب الممنوع من الصِّرف، نحو: "حَضرموت"، و"معدِي كرب"، ويقول ابن الحاجب في مقدمته: "هو التَّركيب الذي ليس بإضافة ولا إسناد"⁽¹⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 63/1-64.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 66/1-69.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 76/1-79.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 94/1.

- في التنوين اللاحقة بالاسم

يُشير ابن إياز إلى أنّ التنوين تلحق الاسم بعد كماله، وهذا احترازٌ عن المُضَاف، فإنه لمَّا اتَّصل بالمُضَاف إليه، وصارَ كالجزء منه، لم يلحق التنوين المُضَاف، كما لا يلحق بعض الاسم⁽²⁾.

- في الفعل المُضارع

يرى ابن إياز أنّ قول صاحب الفصول: الفعل المضارع إن كان مجرداً صحيح الآخر كان رفعه بضمّةٍ، ونصبه بفتحةٍ، أي أنه تحرّزَ به عن المعتل، كقولك: (يغزو)، و (يرمي)، و (يخشى)، فإنَّ غرضه أن تظهر الضمّة التي هي أمارَةُ الرَّفْع في حرف إعرابه، والمعتل لا تظهر الضمّة فيه، بل تكون مقدّرة في حرف إعرابه⁽³⁾.

فالعلة هنا علّة آمن اللبس؛ حتى لا يتشابه على القارئ الفعلُ المضارع الصحيح، والفعلُ المضارعُ المعتل الآخر.

ويقول الأنباري: إنّ ظهور الإعراب في الأسماء يزيلُ الغموضَ واللبسَ، في حين عدم الإعراب للأفعال، والحروف لا يخلُ بمعانيها، والإعراب زيادةٌ، والعامل لا يزيد شيئاً من غير فائدة⁽⁴⁾.

فالأنباري يخالف ابن إياز هنا في ظهور علامات الإعراب على الأفعال، فالأنباري يرى أنها زيادةٌ ولا معنى وفائدة في ظهورها على الفعل. وإنما وجب ظهورها على الاسم لإزالة الغموض واللبس.

(1) يُنظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، تحقيق: نجم عبدالله، دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدّة، (د.ط)، 1986م، ص65.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 84/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول 215/1.

(4) يُنظر: الأنباري، أسرار العربية، ص46.

والفعلُ المضارع إذا لحقته نون التوكيد، سواء أكانت خفيفة نحو: ﴿لَنَسْفَعْنَ﴾ [العلق، 15]، أو شديدة نحو: "لَيُقْتَلَنَّ" يُبنى على الفتح، وقد زيدت النون دون غيرها؛ لأننا لا نستطيع زيادة حروف العلة، فلو زدنا مثلاً حرف العلة على الفعل "ضرب"، لأصبح "ضرباً"، و"ضربوا"، و"اضربي". فتوهم أنها ضمائر للفاعلين⁽¹⁾. فزيدت النون دون غيرها لأمن اللبس. وتحذف الواو في جمع الفعل المضارع؛ لأن ذلك يؤدي إلى التباس المثني بالمفرد،

فمثلاً قوله تعالى: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ [التوبة، 65]. الأصل فيها "ليقولون" فحُذفت الواو لالتقاء الساكنين، فلو تمَّ حذف الألف كما حُذفت الواو لوقع الالتباس⁽²⁾. وقد بُني الفعل المضارع عند اتصال النون فيه؛ لأنَّ حركات آخر الفعل تدلُّ على المعاني، فالفتحة دالة على الواحد، والضمَّة دالة على الجمع والكسرة دالة على الواحدة المخاطبة، نحو: "اضربن"، فلم يُعرب هنا الفعل احترازاً لأمن اللبس⁽³⁾.

- في الفعل الماضي

يقول مصنّف الكتاب: إنَّ الماضي بوصفه مبنيٌّ على الفتح، إلّا إذا اتصل به ضمير المتكلم، أو المخاطب، أو نون جمع المؤنث، نحو: "قتلتُ"، و"قتلتَ"، و"قتلنَ"، ويقصد بقوله: "الماضي بوضعه"، أي: خوفاً واحترازاً من الماضي بالقرينة نحو: "لم يَقمُ زيدٌ"، فوجب إسكان آخره، إذا اتصل به أحد الضمائر المذكورة⁽⁴⁾.

فعلةً أمن اللبس تظهر في قول المصنّف "الماضي بوصفه"، فابتعد عن الفعل الماضي

بالقرينة، وهذا ما يريده ابن إياز.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 231/1.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 234/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 233/1.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 290-293/1.

- في تقدم الفاعل على المفعول به

يتقدم الفاعل على المفعول به إذا خيف أمن اللبس نحو قولك: (ضرب موسى عيسى).
فحقَّ الفاعل أن يكونَ بعد الفعل؛ لأنه كالجزم منه، والمفعول به ليس كذلك، وأيضاً يمكننا الاستغناء عن المفعول به ولا يمكننا الاستغناء عن الفاعل⁽¹⁾.
ويرى الباحث أن ابن إياز علَّل تقدم الفاعل على المفعول به خشيةً من التشابه بينهما واحترازاً من الوقوع في اللبس.

(1) يُنظر: ابن إيام، المحصول، 306/1.

4- علة الأولى

الأولى لغةً: (الأول): الرجوع. وقولهم: (آلتِ الضربةُ إلى النفس) أي رجعت إلى إهلاكها⁽¹⁾.

وعلة الأولى هي العلة التي بعد توجه العقل إليها لم تفتقر إلى شيء أصلاً من حدس أو تجربة أو نحو ذلك⁽²⁾.

وعلة الأولى لقيت اهتماماً كبيراً من ابن إياز، فقد علل بها خمساً وثلاثين مسألة نحوية⁽³⁾. فإذا تشابه مسألتان نحويتان في الحكم، أرجح الأولى والأقرب منها للقاعدة النحوية.

- المسائل النحوية التي عللها بعلة الأولى

- في بيان الكلام، والكلم، والقول

يقول ابن إياز: إنَّ القولَ لفظٌ يدلُّ على الجميع، ويجب أن يُستعمل في المفرد، وقد اختلف أهل العربية في هذا، فبعضهم يرى أنَّ القولَ كلُّ ما نطقه اللسان، سواء أكان ذلك تاماً، أم ناقصاً، كقوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ [اق، 18]⁽⁴⁾.

ويرى ابن جنِّي أنَّ القول: "هو كل لفظ مُز به اللسان تاماً كان أو ناقصاً"⁽⁵⁾.

ويرى ابن إياز أنَّ إطلاقَ القولِ، أولى من إطلاقِ الكلام⁽⁶⁾.

(1) المطرزي، أبو الفتح، ناصر الدين، المُعربُ في ترتيب المعرب، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ص22.

(2) الجرجاني، كتاب التعريفات، ص48.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 2/ 639، 824، 833، 837، 845، 933، 952، 959، 964، 974، 982،

1004، 1017، 1041، 1046، 1059، 1074، 1087، 1090، 1120.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/15.

(5) ابن جنِّي، الخصائص، 1/17.

(6) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/16-17.

فابن إياز لم يختلف فيما جاء به ابن جنّي في تعريفه للقول.

- في الحركات الإعرابية

يرى ابن إياز أنّ الاسم مُعرب، وليس مبنياً، فهو ليس كالفعل وأنّ الاسم يُعرب بحركاتٍ ظاهرة، أو مقدّرة، فقد تكون الحركة على حرف صحيح، نحو: "هذا محمد"، وقد تكون الحركة على حرفٍ مُعتل فتقدّر نحو: "جاء موسى". وقد بدأ مصنّف "الفصول" بالحركات قبل الحروف؛ لأنّ الحركات أولى في علامات الإعراب، والحروف محمولةٌ عليها⁽¹⁾.

فابن إياز يُعطى الإعراب بالحركات الأولوية؛ لأنّ لها حقّ التقدم فهي الأصل.

وقد ذكر سيبويه أنّ الرفع والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة⁽²⁾. وهذا ما أكده ابن إياز في كتابه المحصول بأنّ الاسم معربٌ وليس مبنياً.

- في الاسم المنقوص

يذكر ابن إياز أنّ إسكان الياء جائز في الفعل المنصوب، وإسكان الواو في الفعل المنصوب جائزٌ أيضاً؛ لأنّ الواو أثقل، فإسكانها أولى⁽³⁾.
فعلّة الأولى جاءت حتى تُجيز إسكان الواو في الفعل المنصوب نحو: "لن يدعو"
بتسكين الواو.

- في رفع الفعل المضارع

يرى ابن إياز أنّ الفعل المضارع إذا اتّصل به ضميرٌ المثنيّ نحو: "تفعلان"، أو ضمير الجمع نحو: "تفعلون"، أو ضمير المخاطبة نحو: "تفعلين" إنّما يرفع بثبوت النون،

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 64/1.

(2) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 14-13/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 153/1.

وينصبُ ويجزَمُ بحذفِ النون؛ وقد قَدَّمَ الرَّفْعَ للفعل المضارع، على النصبِ والجزم؛ لأنَّ الرفْعَ أولى، لذا قَدِّمت على النصبِ والجزم⁽¹⁾.

وقد جُعِلت (الألف) هنا علامةُ رفع؛ لأنَّ الرفْعَ أُسْبِقُ من أخويه، والألفُ أُسْبِقُ من أختيها، فجُعِلَ الأُسْبِقُ للأُسْبِقِ، ثمَّ أنَّ الألفَ لم تقبلُ الحركة، والرَّفْعَ هو الأَصْلُ، فجُعِلَ الأَصْلُ للأَصْلِ⁽²⁾.

وقد أشار "الرَّضِي" إلى أنَّ النون جاءت بدل الرفْعِ لمشابهته في الغنة للواو⁽³⁾.
والأصلُ والأساسُ وقوعُ الفعلِ أولًا ثمَّ وقوعُ الفاعلِ الصريحِ أو المؤولِ بعد ذلك⁽⁴⁾.
فالفعلُ له الأولويَّةُ في التقدُّمِ على الفاعلِ، والمفعولِ به.

- في ما يحلُّ محلَّ الفاعلِ

يقول ابن إياز: إنَّ الفاعلِ إذا فُقدَ، جاء الجار والمجرور مقامَ الفاعلِ، كقوله تعالى:

﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة، 7]. فالجار والمجرور (عليهم) في مكان الرفْعِ لمقامِ فاعلِ "المغضوب"⁽⁵⁾.

فالجار والمجرور له الأولويَّةُ في الإحلالِ مكانِ الفاعلِ.

وقد جاء في أسرار العربية أنَّ الجار والمجرور أولى؛ لأنه مفعولٌ به في المعنى، فحرف الجر يدخل على بعض الأفعال لفظًا، ويدخلُ على البعض الآخر في التقدير⁽⁶⁾. وقوله

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 228/1.

(2) يُنظر: العكبري، اللُّباب في عللِ البناء والإعراب، 100/1.

(3) الاسترأبادي، رضي الدين، شرح الكافية في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م، 19/5.

(4) أبو المكارم، علي، الظواهر اللُّغوية في التراث النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006، ص275.

(5) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 352/1.

(6) يُنظر: الأنباري، أسرار العربية، ص101.

تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ جاء الجار والمجرور "عليهم" سادًا محل الفاعل؛ لأنه قام مقامه.
فالعلة علة أولى.

- في عمل الفعل بالمصدر

يرى ابن إياز أن الفعل بنوعيه: اللازم، والمتعدّي يعمل بالمصدر، وقد بدأ "المصنّف" بذكر المصدر؛ لأنه الأولى في وجوب ذكره؛ لأنّ المصدر عند كثيرٍ من النحويين هو المفعول الحقيقي، وعامله أقوى من غيره، كقولك: "ضربتُ زيدًا ضربًا" فإنّما أحدثتَ عملية الضرب لا غيرها، والمصدر كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول⁽¹⁾. وهذا القول أيده ابن إياز في كتابه "المحصول" فعلّل بداية المصنّف بالمصدر؛ لأن له الأولوية في ذلك.

وقد رأى ابن إياز أنّ على "المصنّف" تقديم المفعول به، والمفعول معه، على الحال، والتمييز، والمستثنى، والمشبه بالمفعول، فهما مفعولان، وليس مشبهان⁽²⁾. فابن إياز يعطي المفعول له، والمفعول معه الأولوية، لأصالتها.

- في الحال

يقول ابن إياز: إنّ (الحال) جاءت مُشتقة؛ حتى تُفرّق بينها وبين (التمييز)، ثمّ إنها جاءت بعد معرفة؛ لأنّ صاحبها إذا كان نكرة صارت المشاكلة بينهما في الإعراب، والمشاكلة أولى من غيرها⁽³⁾.

(1) يُنظر: ابن الخبار، توجيه اللّمع، ص 165-166.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 420/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 445/1.

والأصلُ في صاحب الحال أن يكون معرفة، ولكن إذا خصص بوصفٍ، نحو: "جاء تلميذٌ مهذبٌ سائلاً" جاء صاحب الحال نكرة، أو أن تكون النكرة بعد نفي، أو استفهام، أو نهي، أو أن تتقدّم الحال على صاحبها⁽¹⁾.

فابنُ إياز يرى كذلك، أنّ الحال معرفة، وصاحبها لا يأتي نكرة إلا بمسوغاتٍ.

- في العدد العامل في التمييز

يرى ابن إياز أنّ العدد يعمل في التمييز، والظرف لا يعمل؛ لأنّ العدد أقرب إلى التمييز، فأعماله أولى، فالتمييز إذا أتى بعد العدد وجب إفراده، كقولك: "عندي عشرون درهماً"، والي ثلاثون كتاباً"، وإنّ لم يأت بعد ذلك جاز جمعه، كقوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾ [الكهف، 103]⁽²⁾. فالعددُ أقربُ إلى التمييز، لذلك كان إعماله أولى.

وقد جاء عند ابن عصفور، أنّ العامل في التمييز يجب أن يتقدّمه، وإن كان العامل غير فعلٍ لم يجز تقديمه ولا توسطه وذلك بإجماع النحاة⁽³⁾.

- في المستثنى

وجرى خلافٌ كبير بين النحاة، في عامل النصب للمستثنى في الكلام الموجب، فالبصريون يرون أنّ العامل هو الفعل بتوسط (إلا)، في حين يرى الكوفيون أنّ الناصب للمستثنى (إلا) نيابةً عن (استثنى)⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: أبو خيارة، الشامل في قواعد اللغة العربية، ص133-134.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 474/1.

(3) الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: صاحب أبو بجنّاح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، (د. ط)، 1982م، .

(4) يُنظر: الأنباري، الإنصاف، 260/1-261.

وفي ذلك يقول ابن إياز: إِنَّ المسنثى المكرّر، هو تكرارُ المسنثى من دون المسنثى منه، كقولنا: "ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرو"، و"ما جاءني إلا زيدًا إلا عمرو"، ولا يجوز نصبهما ورفعهما معًا، وقد ذهب علماء العربية إلى جواز رفعهما معًا، على تقدير حرف العطف، أي: "ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمرو"، وابن إياز يرى في ذلك خلاف الأصل؛ لأنَّ الحروف لا تُحذف؛ لأنها وُضعت للاختصار، فإن حذفتهما كما في المثال السابق فإنك حذفْتَ الاختصار وهذا غير جائز، فلمَّا كان ذلك في خلاف الأصل، كان الإضرابُ عنه أولى⁽¹⁾.

فابن إياز يرى أن الأولى عدم إعمال حرف العطف في هذا النوع من المسنثى.

- فيما يرتفع بفعلٍ مُضمرٍ

فالفاعل يرتفعُ بفعلٍ مُضمرٍ بعد حرف الشرط، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ

المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾ [التوبة، 6]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق،

5]⁽²⁾. والاسم المرفوع بعد (إِنْ) الشرطية فاعل لفعلٍ مُضمرٍ يفسره المذكور، وهذه قضية

خلافية بين البصريين والكوفيين، ويجوز عند الأخفش أن يُرفعَ الاسمُ بعد (إِنْ) على الابتداء، والأولى رفعه على أنه فاعل لفعلٍ مقدر⁽³⁾.

فابن إياز يعطي الأولوية لإعراب الاسم بعد (إِنْ) على أنه فاعل، وليس الابتداء، وهو

بذلك خالفَ ما جاء به الأخفش وتفرّدَ عنه بإعطاء الاسم الواقع بعد (إِنْ) أولوية الفاعل عن الابتداء.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 486/1-488.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 528/1.

(3) يُنظر: الأنباري، الإنصاف، 616-620، ويُنظر: سيبويه، الكتاب، 11/3.

- في الجوازم

وقد جاء في "المحصول" أنّ الجازمَ لفعلين حرفُ شرطٍ؛ لأنه ربط أحدهما بالآخر، قياساً على حروف التشبيه، و(ظننتُ) وأخواتها، وإن كان حرفُ الجر، لا يعمل في شيئين، لكن امتناع الجازم من ذلك، أولى، فحرفُ الجزم لما اقتضى فعلُ الشرط، وجوابُ الشرط، عملَ فيهما⁽¹⁾.

وابن إياز يجعل الإعمال أولى من غيره في حرف الشرط الجازم؛ لأنه اقتضى الربط بين عنصريين. وقد ذكر "الفتلي" أنّ النّحاة قد أجمعوا على أنّ الجزم في الأفعال المضارعة جاء نظيراً للجرّ في الأسماء⁽²⁾. وبذلك يكون ابن إياز قد وافق النحويين في بيان علة جزم الحرف وربطه لفعلين مختلفين.

- في (أفعل) التفعيل

يرى ابن إياز أنّ (أفعل) منها ما يكون لغير التفضيل، مثل: (أسود) و(أعور)، و(أحول)، والقياس هنا يكون للفاعل؛ لأنّه كالصفة، وهي بالفاعل أولى؛ لأنه المقصود بالنسبة إليه، والمفعول فضله، ولو كان للمفعول لتعدّى أكثر الأفعال عنه، وهو لازم، فلما كان القصدُ فيها العموم كان للفاعل⁽³⁾.

ولم يُجزّ البصريّون بناء (أفعل) للتفضيل من الألوان والعيوب، فلا يجوز قولك: "أسودٌ به" فهي زادت عن ثلاثة أحرف في الأصل، والصّحيح (سودٌ) وكذلك في العيوب، كقولك: (أعورٌ) والأصح (عورٌ)⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 633/2.

(2) يُنظر: الفتلي، العلل النحوية، ص80.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 748/2-749.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، والأنباري، الإنصاف، 148/1.

- في تنازع فعلين على اسم واحد

لقد اختلف علماء النحو في جواز إعمال الأولوية للفعل، فالبصريون يرون أن الفعل الثاني هو الأولى بالعمل، والكوفيون يرون أن إعمال الفعل الأول هو الأولى⁽¹⁾. وابن إياز يعرض حُجج البصريين في كلامهم، ويقول: إن في قولك: "لقيتُ وأكرمتُهُ زيدًا" قد عملَ الفعل "أكرمَ" في المفعول به "زيدًا"، والحجّة الأخرى للبصريين أن في إعمال الأول فصلًا بينه وبين معموله بالثاني، والحملُ على عدمه أولى، ثم يقول ابن إياز: إن الكوفيين في قولهم: الفعلُ الأولُ أولى احتجوا، بأنَّ ابتداءك بالأول يدلُّ على الاهتمام، ثمَّ الابتداء بالفعل الأول يجعله قويًّا، ولذلك كان ابن إياز مع رأي الكوفيين في إعمال الفعل الأول؛ لأنه أقوى فهو مبدوء به الكلام، لذلك الأولى إعماله⁽²⁾.

- في زيادة النون مع الضمير المتصل

يقول ابن إياز: إنَّ ضمير المتكلم (الياء) في قولك: "نفعني" قد أُحقَّ بـ (نون) وقد سميت هذه النون عند البصريين بنون الوقاية؛ لأنها وقّت آخر الفعل من الانكسار؛ لأنَّ ياء المتكلم يجب كسر ما قبلها، فلولاها لقلت: "نفعي" بكسر العين، وإنما جاءت زيادة النون دون غيرها من الحروف؛ لأنَّ أولى الحروف بالزيادة هي حروفُ العلة، والنون قد شابته حروف العلة في القوة لذا زيدت دون غيرها⁽³⁾.

فابن إياز يرى أنَّ النون أولى بالزيادة؛ لأنها قد ناسبت الضمير (ياء) ومنعت انكسار

الفعل ووقته.

(1) يُنظر: الأبنباري، الإنصاف، 83/1.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 804/2-805.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 821/2.

5- علة الحمل

الحمل لغةً: ما حُمِلَ، والجمع أحمالٌ، وحمله على الذّابة يحمله حملاً⁽¹⁾.

وعلة الحمل: هو أن يقوم النحويّ بحمل لفظٍ على لفظٍ آخر، فيأخذ أحكامه من إضافة وحذف.

وهي من العلل التي إذا أراد ابن إياز أن يقيس الحكم النحوي في المسألة بمسألة أخرى، جاء بها وسمّاها (علة الحمل) أي حمل هذا الحكم على ذلك الحكم في المسألة الأولى. وذكرها في تسع وعشرين مسألة نحويّة في كتابه المحصول⁽²⁾.

- المسائل النحويّة التي علّلتها بعلة الحمل

- في تشابه الحركة بين النصب والجرّ، في (المجموع)، و(المتنّى)

لقد جاءت الحركة متشابهة في جمع المُذكّر السالم، والمتنّى، وذلك في علامة النصب، والجرّ، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ نَّشَأْ وَأَهْلَكْنَا الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنبياء، 9]. وقوله تعالى:

﴿لِيُنذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [يس، 70]. فقد جاءت الحركة الإعرابية

في النصب كما جاءت في الجرّ.

وهذا ما قاله ابن إياز في أنّ المنصوبات والمجرورات فضلتان في الكلام، فالمتنّى

والمجموع السالم، لما لم يكن لهما في النصب علامة تخصّصهما حملاً على المجرور⁽³⁾.

فالعلة علة الحمل، أي حملُ المجرور على المنصوب.

(1) ابن فارس، مجمل اللغة، ص175.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 2/ 945، 959، 965، 968، 974، 1006، 1038، 1046، 1057، 1059، 1063، 1084، 1092، 1098.

(3) يُنظر: ابن إياز، المصدر نفسه، 82/1.

والياء من حروف الإعراب في المثني، وجمع المذكر السالم، فلمّا جاءت في المثني
أُهملت في جمع المذكر السالم، في النصب والجرّ.

- في المثني

يرى ابن إياز أنّ الياء المفتوح ما قبلها في المثني، تكون علامة نصب أو جر له،
وهو حمل المنصوب على المجرور؛ لأنّ الجرّ إعرابٌ خاصٌّ بالاسم، وليس كالرّفع؛ لأنّه
مُشترك بين الاسم، والفعل، وأيضاً فإنّ المرفوع من عمدة الكلام لا نستطيعُ الاستغناء عنه،
فلذلك حُمِلَ النَّصْبُ على الجرّ، ثمّ إنّ أحد حرفي التنثية ألفاً، ولا يجوز ذكر ما قبل الألف إلاّ
مفتوحاً، فوجبَ ذلك على أحدهما، فحُمِلَ الآخر عليه⁽¹⁾.

فابن إياز يجعل الألف في المثني ساكنة؛ لأن قبلها مفتوحاً، فالفتحة هي العلامة
الأصلية لما قبل الألف؛ لذلك حُمِلت على ما قبل الياء في النصب، والجرّ. وكانت حملُ
النصب على الجرّ أسلم؛ لأنّ الجرّ علامة مُلزمة للاسم.

- في جمع المؤنث السالم

يقول ابن إياز: إنّ هناك أسماءً مذكّرة غير عاقلة مجموعة بالألف والتاء، نحو:
"صمّام"، "صمّامات"، و"سرادق"، "سرادقات"، وهذا شاذ يُقصر على السماع⁽²⁾.

وقد ذكر سيبويه هذا وقال: "هذا باب ما يُجمعُ من المذكر بالتاء؛ لأنه يصير إلى تأنيث
إذا جُمع، فمنه شيء لم يُكسرَ على بناء من أبنية الجمع فجمع بالتاء إذا منع ذلك، وذلك قولهم
سرادقاتٌ وحماماتٌ وإذاناتٌ"⁽³⁾. ويُضيف ابن إياز في أنّ "سنة"، و"سنون" هو جمع مؤنث
جُمع جمع المذكر، فأصلُ "سنة" (سَنَوَةٌ)، بدليل قولهم: "سنواتٍ"، فحذفوا الواو في "سَنَوَةٌ"،

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 172/1-173.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 206/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 15/3.

وحُمِلَ ذلك النقص بجمع المؤنث، ولذلك كسروا (السين) بعد أن كنت مفتوحة⁽¹⁾. فقد حمل ابن إياز جمع المؤنث على جمع المذكر.

- في نصب الفعل المضارع

يرى ابن إياز أنَّ الجزمَ علامة أصلية للفعل المضارع، والنصبُ محمولٌ عليه؛ وذلك لأنَّ منصوب جمع المذكر السالم محمولٌ في الياء على مجروره، فقيسَ هذا على ذلك، والفعل المضارع إذا لحقه نون جمع المؤنث بُنيَ على السكون، كقولك: "يضرِبْنَ"، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ﴾ [النساء، 19]. وفي ذلك يرى ابن إياز أنَّ الفعل المضارع هنا محمولٌ على "ضَرِبْنَ"، فلولا إسكان الباء لتوالت الحركات على الضَّاد، والرَّاء، والباء، والنون، وهو ليس كذلك في الفعل المضارع، فحُمِلَ الفعل المضارع على الفعل الماضي في البناء الذي هو أصله⁽²⁾.

ثمَّ إنَّ الفعل المضارع إذا كان مُعْتَلًا نحو: "يُقَالُ"، و"يُبَاعُ" فذلك حملاً على الماضي⁽³⁾. فقد ظهرت الفتحة على ما قبل الياء، أو الواو حملاً على الفعل الماضي.

- في الفعل الماضي

من المعروف أنَّ أصلَ الفعل الماضي البناء، وأنَّ أصلَ البناء السكون، وقد جاء الفعلُ الماضي مبنياً على السكون كقولك: "لقد تبيَّنَ أنَّ الجوَّ ماطرٌ" وأعلل ذلك بأنَّ السكون أصلُ البناء. ولكن ابن إياز يقول: إنَّ الفعل الماضي جاء مبنياً على السكون مع اتصاله بضمير نحو: "دحرجتُ"، "استخدمتُ"، وعلل بذلك؛ أنَّ هذه الأفعال قد حُمِلت على نحو: "ضربتُ"،

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 206/1.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 228/1-236.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 348/1.

و"استخرجتُ"؛ لأنه لو لم يُسكَّن ما قبل الضمير فيها لم تتوالَّ أربع متحرّكاتٍ، فلا بد من القولِ بالحملِ إذن ولا يُصار إلى ذلك إلا عند الضرورة⁽¹⁾.

- في فعل التعجّب

إنَّ صيغة "أفعلُ به"، محمولةٌ على صيغة "ما أفعلُ"؛ لأنَّ صيغة (أفعلُ به) مشتركة بين التعجّب، والأمر، وصيغة (ما أفعلُ) جاءت للتعجب فقط، فحمّلتْ صيغة "أفعلُ به" على صيغة "ما أفعلُ"⁽²⁾ وهذا ما أيّده ابن إياز، وقال: إنَّ هذا الرأْي فيه نظرٌ وتصرفٌ؛ لأنَّ صيغة (ما أفعلُ به) مُشتركة بين التعجّب، والاستفهام أيضاً كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة، 175]. وفيها قال المفسّرون: إنها تعجّب، واستفهام، أي أنّ شيئاً جعلهم صابرين على النار⁽³⁾.

فابن إياز لا يُخالف العُكبري في أنّ الصيغة لفعل التعجّب والمعروفة (ما أفعلُ) يُحتملُ فيها وجهان:

- الأوّل: الاستفهام.

- الثاني: التعجّب.

لذا جاءت الصيغة "أفعلُ به" محمولة على صيغة (ما أفعلُ)!.⁽¹⁾

- في التّمييز

يرى ابن إياز أنّ التّمييز جاء منصوباً، حملاً على الحال؛ لأنَّ التّمييز تبيّن المعدود، والمقدار، والحال مُبيّنة للصفة، وكلاهما يأتي بعد جاء منصوباً كلام تام، ثمَّ إنّ التّمييز نُصب؛

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 293/1.

(2) يُنظر: العكبري، أبو البقاء، المتبّع في شرح اللّمع، تحقيق: عبد الحميد حمد الزّوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، (د.ط.)، 1994م، 539/2.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 375/1.

لأنه أخذ حركة الحال، لذا جاء حملاً له⁽¹⁾. والتمييز: كل اسم نكرة منصوب⁽²⁾. ففي هذا التعريف عند ابن الوراق، نرى أنّ التمييز جاء منصوباً كالحال، فابن الوراق حدّد "التمييز" بأنه كل اسم، والحال أيضاً كذلك، فلمّا كان هذا التشابه، حمّل هذا على ذلك.

- في (إلا) الاستثنائية والمستثنى المكرّر

وتقديم الاسم الواقع بعد (إلا) عليها غير جائز؛ لأنّ (إلا) محمولة على واو (مع) فلا يتقدّم ما بعد الواو عليها، وكذلك (إلا)⁽³⁾. فقد حمّلت (إلا) على الواو التي بمعنى (مع)، فلا يجوز قولك: "ما قومك خالداً إلا جالسون" والمستثنى المكرّر مثل: "ما جاعني أحدٌ إلا إخوانك إلا زيداً"، وقد ذكر أئمة اللغة العربية في كتبهم ذلك وقالوا: لا يجوز رفعها معاً؛ بل يُنصب أحدهما، ويرفع الآخر، وجاء في "الخصائص جواز النصب للثنتين كقولك: "أكلتُ خبزاً سمكاً تمرّاً" والتقدير: "أكلتُ خبزاً وسمكاً وتمرّاً"⁽⁴⁾.

وقد تحمّل (إلا) على (غير) كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾

[الأنبياء، 22]. ويحمل كما قال ابن إياز: إذا كان تابعة لجمع منكور غير محصور كقولك: "جاعني رجالٌ إلا عمر"⁽⁵⁾.

- في العامل في المبتدأ، والخبر

يرى "المصنف" أنه يجوز تنكير المبتدأ والخبر معاً كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾

مِن مُّشْرِكٍ ﴿ [البقرة: 221]. ولكن بمسوغات منها، أن تكون النكرة فيها معنى النفي نحو قول

العرب: "شرُّ أهرّ ذاب". ومعناه: "ما أهرّ ذاب إلا شرّاً"⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 464/1.

(2) ابن الوراق، علل النحو، ص 392.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 477/1.

(4) يُنظر: ابن جنّي، الخصائص، 290/1.

(5) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 505/1.

(6) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 561/1-562.

فقد حُمِلَ المنفي في تنكير المبتدأ والخبر، على المثل السابق عند العربِ.

ويرى تمام حسّان أنّ في قولك: "زيدٌ هذا"، فإنّ (زيداً) هو المبتدأ، و(هذا) خبره،

والأولى أن تبدأ بـ (هذا)؛ لأنّ الأعراف أولى⁽¹⁾.

- في (حتّى)

يقول ابن إياز: إنّ (حتّى) جاءت عند العرب على استخدامين، بالحاء، والعين المهملة

كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف، 35]. وهي في لغة هُذَيْل "حتّى حين". وتأتي جارة،

وعاطفة، وحرف ابتداء، وتدخلُ على الاسم، والفعل، وهي محمولة على (إلى) لاشتراكهما في

انتهاء الغاية⁽²⁾.

فعند قولك: (ذهبتُ من مكة حتّى المدينة) فقد أفادت (حتّى) هنا انتهاء الغاية المكانية،

وهو نفس المعنى الذي تفيدُه (إلى) نحو: (سافرتُ من الأردن إلى السعودية). لذلك حُمِلت

(حتّى) على (إلى).

- في إضافة اسم الفاعل

يرى ابن إياز أنّ إضافة اسم الفاعل يُحمل على الكثير الشائع، فقولك: "تُبَّتْ" بمعنى:

ثابت. فإضافته منفصلة، وهي حملٌ لهُ على أنّ الصّفة للحال، ويحتاج إلى إثبات ذلك، كما

يرى ابن إياز أنّ الإضافة المنفصلة كالمتّصلة، ولو قدّر اسم الفاعل الماضي باللام لم يكن

بعيداً، والمنفصلة إضافة الصّفة إلى معمولها، فـ (ضاربٌ) للماضي، فإذا كان صفة، فإضافته

متّصلة إذا لم يُضَفْ إلى معموله، وهو مقدّر باللام، كما أنّ الإضافة المتّصلة للماضي لا يقدر

⁽¹⁾ يُنظر: حسّان، تمام، الأصول دراسة إبستمولوجيّة للفكر اللّغوي عند العرب (النحو فقه اللغة)، الهيئة

المصريّة العامة للكتاب، مصر، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، (د.ط)، 1988، ص192.

⁽²⁾ يُنظر: ابن إياز، المحصول، 716/2.

فيها التتوين، وهذا يجعل قولك: "غلامٌ زيدٌ"، و"خاتمٌ فضةٌ باطلٌ، فتقديره: غلامٌ لزيدٍ؛ وخاتمٌ من فضةٍ⁽¹⁾.

- في ضمِّ التاء في (أنتما)

يرى ابن إياز أن الضمير (أنتما) جاءَ للاثنتين مُطلقاً والتاء للخطاب، ومن مُسوِّغات ضمِّها، حتَّى تختلف عن الواحد فالضمير (أنا) مفتوح (النون) فوجبَ ضمُّ التاء في (أنتما) حتى تختلف عن الواحد، ثمَّ أنَّ المثنى أخو الجمع فحملَ عليه⁽²⁾.

فحملُ المثنى على الجمع في اللُّغة العربيَّة، هو ما جعلَ ابن إياز أن يحملَ ضمَّ (التاء) في (أنتما) على ضمِّ المثنى في حالة الرَّفع؛ لأنَّ (أنتما) جاءت للدلالة على اثنين.

- في إلحاق النون بـ (أولاني)، و(دعائي)

يقول ابن إياز: إنَّ النون هنا جعلت هذه المفردات مكسورة الآخر، وقد أُجري المعتل مجرى الصحيح، حتَّى تجري الأفعال كُلُّها على مجرى واحد، فكما قالوا: (أعدُّ)، (نعدُّ) حملاً على (يعدُّ)، وفي هذه المسألة حملُ المعتل على الصحيح⁽³⁾. وقد جاء عند سيبويه أنَّ المعتل هو القليل، وحملُ القليل على الكثير هو الجيد، ثمَّ أنَّه حملَ الوقف في المقصور على الصحيح⁽⁴⁾.

فابن إياز يقدر الكسرة في الألف في (دعائي)، والمعتل يحملُ على الصحيح في (أولاني) حتى تكون هذه الأفعال على نسق واحد.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 771/2-772.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 810/2.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 822/2.

(4) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 167/2-183.

- في إعراب "أي"

يرى ابن إياز أن جميع الموصولات مبنية؛ لأنها كالحروف، وأما "أي" فإنها مُعربة؛ لأنها حُمِلت على نظيرها، وهو (بَعْضٌ)، وضيؤها، وهو (كُلٌّ)⁽¹⁾. فابن إياز يجعل (أي) مُعربة؛ لأنها جاءت بمسوِّغ وهو الحملُ على النظير، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ

أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِينًا﴾ [مريم، 69].

وأرى أن (كل) اسم مجرور، أي أنها معربة وليست مبنية، وكذلك (أي) لو جاءت مكان (كل) لكانت اسمًا مجرورًا.

- في إضافة (كذا) إلى المعدود

يرى ابن إياز أن في إضافة (كذا) إلى المعدود إنما هو أنه تمَّ الحملُ في ذلك على (كم) الخبرية. فنقول: "كذا درهم" والمقصود: "مائة درهم". وتكون الإضافة أيضًا إلى الجمع كقولهم: "لهُ عندي كذا دراهم" ويحمل على الثلاثة⁽²⁾.

ويرى الباحث أن ابن إياز ذكر (كذا) مع المعدود وجعلها محمولة على (كم) الخبرية، بجرٍّ ما بعدها⁽³⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 847/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 941/2.

(3) يُنظر: الصيداوي، يوسف، الكفاف، دار الفكر، دمشق، (د.ط)، 2006، 494/1.

6- علة الامتناع

الممانعة لغةً: المنعُ خلافُ الإعطاء. ويقال: فلان في عزّةٍ ومنعةٍ، أي تمنع على من قصده من الأعداء⁽¹⁾.

وعلة الممانعة: هو عدم اجتماع شيئين متعارضين على شيء واحد، كامتناع اجتماع (أل) التعريف والتتوين في الاسم لتعارضهما⁽²⁾.

وجاءت هذه العلة متساوية بالعدد مع علة الحمل. وقد ذكرها ابن إياز عندما كانت العرب تمنع مجيء المسألة النحوية على الحكم الذي هو عليها، فيقول: وامتنع ذلك. وبلغ وعلل بها ثمانياً وعشرين مسألة نحوية⁽³⁾.

- المسائل النحوية التي عللها بعلة الممانعة

- في الكلام، والكلمة، والقول

يقول ابن إياز: "إنه لا يجوز أن يكون (الكلام) مصدرًا محذوف الزوائد؛ لأنّ الألفَ هنا زائدة، ووزنه (فَعَالٌ) كـ (نَجَاحٌ)، و(عَزَالٌ)، فلا يجوز تسميته مصدرًا محذوف الزوائد؛ لأنّ فيه زائدة، وفي قولك: (كَلَامُكَ زَيْدًا أَحْسَنٌ)، فـ "زيدٌ" منصوب بـ (كلامك)؛ لأنه جاء مصدرًا، فقد عمل هنا المصدر عملَ الفعل، ولكن أنت تقول: "لما نابَ عن المصدر الحقيقي، وقامَ مقامه عملَ عملِهِ. فابن إياز يبيّن أنّ (الألف) لما جاءت زائدة في (الكلام)، امتنع من تسميته مصدرًا محذوف الزوائد.

(1) المطرزي، المغربُ في ترتيب المعرب، ص241.

(2) الفتلي، العلل النحوية، ص324.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 2/ 1014، 1059، 1064، 1070، 1072، 1087، 1091، 1094، 0195، 1118، 1126، 1131، 1142.

ومما يدل على هذا القول، قول الشاعر⁽¹⁾

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرَّتَّاعَا⁽²⁾

والشاهد في البيت إعمال اسم المصدر، وهو (عطائك) حيث نصب (المائة)

- في المثني

امتعت الأفعال في التثنية لأن لها مدلولات المصادر المطلقة، ثم إنَّ العرب ثنت كثيرًا من أسماء الأجناس، نحو: "الحجران" وهما الذهب والفضة، و"الأبيضان" وهما الماء واللبن، و"الأحمران" وهما الخمر واللحم، فهذا كله ضمُّ جنسٍ إلى جنسٍ آخر في المعنى من غير زيادة حرفٍ، ولكن التثنية لا تصحُّ إلاَّ للأسماء، بدليل أنَّ الفعل لو ثني لقلت: "قاما زيدٌ" فجاءت (قاما) كـ (قام وقام)⁽³⁾.

فابن إياز يعلل عدم تثنية الفعل بعلة الممانعة؛ لأنَّ الفعل يكون تارة تامًا، وتارة أخرى ناقصًا وهذا إشكال، ويأتي مرةً جامدًا وغير متصرفٍ، فلا يجوز تثنيته ثمَّ إنَّ التثنية تدخل عليها النون، وهي علامة أصلية لها، في حين أنَّ الأفعال لا تكون النون فيها علامة أصلية⁽⁴⁾.

- في عدم جرِّ الأفعال، وعدم جزم الاسم

الفعل المضارع لا يجرُّ؛ لأنَّ الجرَّ علامة خاصة بالأسماء، والاسمُ يجرُّ بالحرفِ، ويفيد البعضيَّة والملكيَّة، وهذا مُمتنعٌ في الفعل، ثمَّ إنَّ الفعل يُعرب بحركتين (الرفع والضم)،

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 11/1-12.

(2) الرتَّاعا: الرتُّع: الأكل والشرب في الربيع رغدًا، ورتعت الإبلُ رتعا، وأرتعتها: ألقيتها في الخصب. ينظر: الفراهيدي، كتاب العين، ص15. التلبي، عمير بن شبيب، ديوان القطامي، تحقيق: محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط.)، 2001، ص265.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 11/1-167-168.

(4) يُنظر: الوراق، علل النحو، ص163.

والاسم بثلاث حركات (الرفع والنصب والجر)، والفعل لو جُرَّ لساوى الاسم، وهذا مُمتنع، وكذلك الاسم لم يجزم كالفعل؛ لأنه لو جُرِمَ لسقط عنه التتوين⁽¹⁾.

فالعلة في عدم جرّ الفعل كالاسم هي علة مُمانعة، وكذلك الأمر في عدم جزم الاسم. والمعروف أيضًا أن التتوين علامة صرف للأسماء، فلو دخلَ الجزم على الاسم وأسقط التتوين لاختلط المنصرف بغير المنصرف.

- في إسكان الضمير

يقول ابن إياز: إن الضمير إذا كان فاعلاً، أصبح جزءاً من أجزاء الفعل، وإسكانه مُمتنع، حتّى لا يشتبه ببناء التأنيث الساكنة، ولأنه على حرفٍ واحدٍ يُقَوَّى بالحركة، فلا يجوز تسكينه، ثمَّ إنَّ بحركته يكون الفرق بين المتكلم، والمخاطب، والمخاطبة⁽²⁾.
فإسكان الضمير ممتنع حتى لا يشبه بناء التأنيث الساكنة.

- في فعل التعجّب

يرى ابن إياز أنه لا يجوز بناء فعل التعجّب من الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرفٍ، نحو: (انطلق)، و(استغفر)، و(تقطّع)؛ لأنها إذا زيدت صارَ لها معنى، وإن حُدفت الزيادة زال المعنى⁽³⁾.

فابن إياز يقول: إن مجيء فعل التعجّب من الأفعال الزائدة كالأمتثلة المذكورة، إنّما هو مُمتنع؛ لأنَّ الزيادة وضوحاً في المعنى. كما لا يجوز التعجّب من الألوان؛ لأنها خلقٌ ثابتة، فجاءت كالأعضاء، مثل اليد والرجل⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 217/1-218.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 291/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 382/1.

(4) يُنظر: الأنباري، أسرار العربية، ص121.

- في التَّمييز

بيِّن ابن إياز أن الجرجاني يرى أنه متى امتنع مُميِّز العدد من الإضافة، جاء منصوبًا، وهو من المؤيدين لهذا القول⁽¹⁾.

وحتى يكون مميز العدد تامًا لا بدّ من التتوين، سواء أكان ظاهرًا نحو: "هذا رطلٌ زيتًا"، أو مُقدَّرًا نحو: "أحدَ عشرَ درهماً"، والأصل الرفع: أحدٌ وعشرٌ، والأمرُ الآخر نون التننية، ونون الجمع نحو: "عندي صاعين بُرًّا"، "هؤلاء حسَنون وجهًا"، كما يجب أن يكون مميِّز العدد مُضافًا نحو: "ملءُ الإناءِ عسلًا"⁽²⁾.

فابن إياز يضعُ علَّةَ الامتناع سببًا في عدم مجيء مميِّز العدد منصوبًا؛ إلا بمسوِّغاتٍ قد ذكرناها.

والتَّمييز مشابه للحال في كونه منصوبًا، وفضلة، ومُبتنِّيًا لإبهام⁽³⁾.

- في دخول (ما) على (حاشا)

يقول ابن إياز: إنَّ (حاشا) لا تُوصَلُ به (ما) المصدرية، فلا يجوز أن تقول: "قامَ القومُ ما حاشا زيدًا" فـ (حاشا) لا تقع في الاستثناء غير المتصرف، فلعدم تصرفه امتنع أن توصل (ما) به⁽⁴⁾.

وقد جاء عند سيبويه أنَّ (حاشا) ليس اسمًا، ولكنها تشتملُ على معنى الاستثناء⁽⁵⁾.

فابن إياز يرى أنَّ (حاشا) لا تقع صلة لـ (ما) المصدرية؛ لأنها غير متصرفة فامتنع ذلك.

(1) يُنظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 731/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 470/1.

(3) يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص254.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 498/1.

(5) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 349/2.

- في المفعول معه

والمفعول معه منصوب ولا بدَّ له من ناصب، ولا يخلو أن يكون هذا الناصب هو الفعل⁽¹⁾.

ويلزم المفعول معه النصب، كقولك: "سرتُ والنيلُ" فالنيلُ لا يجوز عطفه على الفاعل؛ لأنه مُضمر مرفوع، ولو عطفنا (النيل) على الفعل، لأوهمنا أن (النيل) يسيرُ، والنيلُ يجري ولا يسير، ثمَّ إنه متصلٌ غيرَ مُؤكَّدٍ، ولا يجوزُ العطفُ إلاَّ بعدَ التأكيدِ، وكذلك (مالكٌ وزيدًا) لا يجوز به العطف؛ لأنَّه يمتنع عطفَ الظاهرِ على المضمَرِ المجرورِ، إلاَّ بعدَ إعادةِ الجارِ، والتقدير: "ما تصنعُ زيدًا"⁽²⁾. فالعلةُ في نصب المفعول معه امتناعه عن العطفِ.

- في تقدّم الخبر على المبتدأ

يذكر ابن إياز في كتابه "المحصول" أنَّ أهلَ البصرة ذهبوا إلى جواز تقديم الخبر على المبتدأ، إذا كان المبتدأ معرفة والخبر نكرة، أو جملة، أو ظرفًا، كأن تقول: "قائمٌ زيدٌ"، والأصل: (زيدٌ قائمٌ)، وقولك: "أخوه منطلقٌ زيدٌ"، والأصل: (زيدٌ أخوه منطلقٌ)، في حين أنَّ أهلَ الكوفة قالوا: هذا غير جائز؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضمَرِ على الظاهر⁽³⁾.

وفي ذلك يرى ابن إياز أنَّ تقديم المضمَرِ على الظاهر يُمتنع منه إذا تقدّم لفظًا ومعنى نحو: (ضربَ غلامه زيدًا)، فإذا تقدّم لفظًا، والنية به التأخير، كان جائزًا⁽⁴⁾. أمّا إذا كان

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 519/1-520.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 523/1-524.

(3) يُنظر: الأنباري، الإنصاف، 65/1.

(4) ابن إياز: المحصول، 581/1.

الضمير متأخراً عنه كقولهم: "في بيته يُؤتى الحَكَمُ"، أي: الحكم يؤتى في بيته، فيجوز هنا تقديم الخبر لتقدّم شبه الجملة من الجار والمجرور⁽¹⁾.

فابن إياز يمنع تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى تقديم المضمّر على الظاهر، وهذا أيضاً مُمتنع.

- في الفصل بين حرف النداء، والمُنَادَى

ويظهر ذلك بما جاء في "المحصول" بقوله: "يا لزيدٍ لعمرو" فاللام في "زيد"، جاءت مفتوحة، وهي لام المُستغاث به، واللام في (عمرو)، جاءت مكسورة وهي لام المُستغاث منه، وابن إياز يمنع الفصل بين حرف النداء، والمُنَادَى⁽²⁾.

فالعلّة في عدم الفصل بين حرف النداء، والمنادى، وكسر، وفتح اللّامان في المُستغاث به، والمُستغاث منه هي علّة الممانعة.

- في إضافة الصّفة إلى معمُولِها

ويرى ابن إياز أنّ: الإضافة في هذا الباب غير محضة، كاسم الفاعل ولذلك تقول: "الحسنُ الوجه" ويقول: "وكذلك جواز رفعه إذا كانَ صفةً للمنادى المفرد المقصود، كقولك: "يا زيدُ الحسنُ الوجه"، ولو اتّصلت الإضافة لوجب النصب⁽³⁾.

ويقول: إنّ الإضافة، إضافة مُنفصلة، وكذلك وقوعه صفةً للنكرة كقولك: "مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه"، فلو كانت إضافةً متّصلةً لتعرّف بها، وامتنع وصف النكرة به وكذلك وقوعه حالاً، كقولك: "مررتُ بزيدٍ حسنٍ الوجه"⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 582/1.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 669/2.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 743/2.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 743/2.

- في أسماء الأفعال

يرى ابن إياز أنَّ أسماء الأفعال كـ (صَه) وهي بمعنى (اسكت)، و"هَلْم" بمعنى (احضر)، إنما هي دالة على مُسمياتٍ، وقد امتنع أن تكون من الحروف؛ لأنَّ الحرفية معناها في نفسها، والحرف أيضاً لا يفيد مع الاسم، وهذه الأسماء قد أفادت مع أسماء أخرى، ثمَّ أنَّ الأسماء تتسم بالاتساع في اللغة، وهي خاصية لا تمتاز فيها الحروف⁽¹⁾.

وهذه الأسماء مُعربة في الأصالة، وهي مسألة خلافية، عند البصريين، والكوفيين، حيثُ جاء في الإيضاح أنَّ هناك خلافاً في إعراب هذه الأسماء⁽²⁾. وابن إياز يعلّل بعدم جوازها أن تكون حروفاً، وذلك لامتناعها عن ذلك وعدم حملها لخواص الأسماء.

- في إضافة لام التعريف على (الذي)

جاء عند البصريين أن اللام والألف زائدتان في (الذي)، فالأصل في (الذي) أن تكون (لذي) من غير ألفٍ، أو لام⁽³⁾.

وقد دلَّ ابن إياز على ذلك بأنَّ بعض النحاة، منَعوا من اجتماع مُعرِّفان في كلمة واحدة، لذلك امتنع القول: "يا الرجل" وهذا أيضاً مُمتنع، "الذي"؛ لأنَّ أحد التعريفيين بالحرف، والآخراً بالصلة، وبعضهم يقول: "مُعرِّفان مُختلفان؛ ولذا نُكرَ (زيدٌ) في النداء، كقولك: "يا زيدٌ"⁽⁴⁾.

- في امتناع العطف على المُضمر المجرور، والمُضمر المرفوع المُتصل

جاء عند صاحب المحصول أنَّ جميع الأسماء، يُعطف بعضها على بعض، إلاَّ المُضمر المجرور، فلا يعطفُ عليه إلاَّ بإعادة الجار، فنقول: "مررتُ بزيدٍ وبك"، ولا يجوز القول: "مررتُ بزيدٍ وك"⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 753/2-754.

(2) يُنظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص77.

(3) يُنظر: الأنباري، الإنصاف، 669/2.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 834/2.

(5) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 894/2.

والعطف على الضمير مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، فمنهم من أجاز العطف، ومنهم من منع العطف⁽¹⁾.

وابن إياز يرى أنّ العطف على المضمّر المجرور مُمتنع، وذلك لعدم اتّساعه في الكلام. وأمّا المضمّر المرفوع المتّصل فالبصريون منعوا العطف عليه دون فاصل، أو تأكيد، فمثلاً لو عطفنا على الضمير المستتر نحو: "قام وأحمد"، فكأنك عطفت الاسم على الفعل؛ لأنّه لا يوجد معطوف عليه في اللفظ، في حين أن الكوفيين أجازوا العطف من غير فاصل، وهذه مسألة خلافية⁽²⁾.

ويرى ابن إياز أنّ رأي البصريين هو الصواب، لأنّه قد تجيء صور لا يستقيم فيها العطف إلا على الضمير، كقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة، 3]، فـ (رسولُهُ) معطوف على الضمير؛ (بريء)، و(ومن المشركين) سدّ مسدّ التأكيد⁽³⁾.

فالعلة في مجيء العطف على هذه الصورة هي علة امتناع، أو مُمانعة.

وقد يكون العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد له بمنفصل.

كقول عمر بن أبي ربيعة⁽⁴⁾:

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كنعاج الملا تعسفن رملاً⁽⁵⁾

والشاهد في البيت: العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيده بمنفصل، فعطف (زهراً) على الضمير (ت) في (قُلْتُ).

(1) يُنظر: الأنباري، الإنصاف، 463/1.

(2) يُنظر: الأنباري، الإنصاف، 474/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 897/2.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 898/2.

(5) ابن أبي ربيعة، عمر، ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح: يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت،

(د.ط)، (د.ت)، ص524.

7- علة الاختصاص

الاختصاص لغة "كل مركب من خاص و عام فله جهتان، قد يُقصد من جهة عمومه، وقد يُقصد من جهة خصوصه؛ فالقصد من جهة الخصوص هو الاختصاص"⁽¹⁾.

وعلة الاختصاص: هي اختصاص علامة إعرابية بفعل، أو اسم تجعله مميزاً عن باقي المسائل النحوية الأخرى.

وذكرها ابن إياز كثيراً في الأسماء عندما كان يريد أن يميّزها عن الأفعال، حيث كان يقول: والاسم يختصُّ بكذا وكذا، والفعل يختصُّ بكذا وكذا. وجاءت عنده في أربع وعشرين مسألة نحوية⁽²⁾.

- المسائل النحوية التي عللها بعلة الاختصاص

- في علامات الاسم

إنَّ من علامات الاسم "التعريف" فهو مختص بالاسم؛ لأنه يحدثُ عنه، والمحدثُ عنه لا يكون إلا معرفة؛ لأنَّ الحرف لا يصح تعريفه، والفعل لا يكون نكرة⁽³⁾. فخصَّ ابن إياز هذا التعريف بالاسم.

والإخبار أيضاً مُختص بالاسم، دون الفعل والحرف؛ لأنَّ الفعل خبرٌ، وإسنادُ الخبر إلى الخبر لا يفيدُ القارئ شيئاً، فالفائدة تكمن في إسناد الخبر إلى المُخبر عنه، نحو: قام زيدٌ، "وجلس بكرٌ"، والحروف كذلك لا يجوز الإسناد إليها؛ لأنه لا معنى لها في ذلك⁽⁴⁾.

(1) الكفوي: الكليات، ص48.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 2/ 750، 794، 835، 879، 890، 893، 945، 1049، 1093.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 34/1.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 34-35/1.

وقد ذكر الزمخشري أنَّ الإسناد من خصائص الاسم، فهو خصصَّ الإسناد للاسم دون الفعل، والحرف⁽¹⁾. وكذلك الجرُّ يكون علامة مميزة للاسم، فهي مختصة به⁽²⁾.

وأيضاً ذكر ابن إياز، أنَّ التثنية والجمع، والنعته من خصائص الاسم فتقول في التثنية: "معلمان"، وتقول في الجمع: "معلمون"، وقوله تعالى دليل على ذلك: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ

نَضَّاخَتَانِ﴾ [الرحمن، 66]. وقوله تعالى أيضاً: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ

وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب، 35]. أمّا النعت فتقول مثلاً: "هذا رجلٌ ظريفٌ"، فقد اختصَّ هذا

"الرجلُ عن غيره من الرجال بالظرافة"⁽³⁾.

فابن إياز يرى أنَّ الفعل لا يثنى ولا يُجمع، ولا يأتي موصوفاً، وإنما اختصَّ الاسمُ بهذه الصفات من دون غيره.

كما يرى ابن إياز أنَّ النداء علامة مُختصة بالاسم، فلا يُنادى سوى الاسم، كقوله

تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَابْتِغِي أَفْلَحِي﴾ [هود، 44]⁽⁴⁾.

ويرى الباحث أنَّ الاسم عند ابن إياز وغيره من النحاة كان قد اختصَّ بعلامات كما تم

ذكرها سابقاً، فهذه العلامة لا تكن في الفعل، لذلك جاءت علة الاختصاص في حد الاسم حتى

تكون سبباً في تمييزه عن الأفعال.

(1) يُنظر: ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2001م، 85/1.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 35/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 41/1.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 41/1.

- في (السين، وسوف)

يرى ابن إياز أنهما يدخلان على الفعل المضارع ويجعلانه مختصاً للاستقبال والحال، فلو قلت: "خليلٌ يضربُ"، فاحتمل أن يكون للاستقبال أو للحال، لكن إذا قلت: "سيضربُ"، أو "سوف يضربُ" اختص ذلك بالاستقبال⁽¹⁾. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾

[الأعراف، 122]. وقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة، 142].

- في الفعل الماضي والمضارع

لقد جعل ابن إياز الفعل المضارع يختص بالنهاي، ولام الأمر، والجزم أيضاً، فهذه كلها مختصة بالأفعال دون الأسماء والحروف، والجزم في الفعل، كالجزم في الاسم، وقد اختصت الأفعال أيضاً بالتصرف، والتثقل في الأزمنة، ما عدا ستة أفعال ذكرها ابن إياز، وهي: "نعم، وبئس، وحبذا، وليس، وعسى، وكان". كما أن الأفعال اختصت باتصال الضمائر بها: نحو: "جعلتُ"، و"فعلوا". وقد قسم ابن إياز الفعل إلى: الماضي، والحاضر، والمستقبل، لتخصيص زمن المصدر⁽²⁾.

- في الإعراب والبناء

يقول ابن إياز: إن الإعراب تغيير في المعنى، ودليل ذلك أن الحذف والحركة يكونان في المبني، ولو كانت الحركة نفس الإعراب، أو الحذف، لم يكونا فيه، فالحركة تنقسم إلى حركة إعراب، وحركة بناء، وقيل (حركة الإعراب)؛ لأن الحركة عامة، والإعراب خاص⁽³⁾. والإعراب يبين لنا ما يجب أن يكون عليه آخر الكلمة من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم،

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 50/1.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 51/1، 56، 281، 284.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 62/1.

فالإعراب يقع في آخر الكلمة، وقد يتغير بتغير العامل⁽¹⁾. فالإعراب خاص بالأسماء والبناء خاص بالأفعال والحروف

- في الجموع

وقد اختصَّ الجمعُ عند ابن إياز بالواو؛ لأَنَّ الواو ثقيلة، ثمَّ إِنَّ الجمعَ قليلٌ في كلام العرب، فخصَّوا الواو بالجمع، والألف بالمتنى، والمتنى أكثر في كلام العرب⁽²⁾. فقد خصَّ ابن إياز الواو للجمع، دون غيرها من الحروف، لأنَّ الجمع قليلٌ في كلام العرب.

- في بعض الحروف المختصة

يرى ابن إياز أنَّ هناك بعض الحروف اختصت بالفعل، والمتكلم، فمثلاً: اختصت الهمزة للمتكلم المفرد؛ لأنها أول المخرج، وخصت التاء بالمخاطب وخصت النون بالمتكلم في غيره، وخصَّ الغائب بالياء⁽³⁾. فهذه حروف اختصت ببعض الأسماء، والأفعال، دون غيرها.

- في ظرفي الزمان، والمكان

يرى ابن إياز أنَّ ظرفي الزمان والمكان، قد يكونان نائبين عن الفاعل، ولكن لو اختلفا بالتمكن، نحو "عندك"، و"سحر"، فلا يُقاما مقام الفاعل؛ لأنَّ ذلك يوجب رفعه، فلو قلت: "فقد مكاناً" لم يحسن ذلك؛ لأنَّ لا فائدة من الكلام، فلو قيل: "ذهب يوم الجمعة"، حسن ذلك⁽⁴⁾. ويقول ابن إياز: إِنَّ المصنّف لم يقسم ظرف المكان إلى منصرف، وغير منصرف، كما قسم ظرف الزمان؛ لأنَّ ذلك مختص بظرف الزمان، دون ظرف المكان، وقد اختصَّ

(1) يُنظر: الكسواني، مصطفى خليل، وقطّاني، حسين حسن، الواضح في علم النحو، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، (د.ط)، 2011، 22/6.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 191/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 287/1-289.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 430-355/1.

الظرفُ (عند) بدخول حرف الجر (من) كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ﴾

[القصص، 27]، فاخْتَصَّتْ (من) لكثرة تصرفها⁽¹⁾.

ويعمل ظرفا الزمان والمكان، لا بُدَّ من اختصاصهما بالتمكّن، وإذا سُئِلَتْ بِـ "متى

أكرمت محمداً"، تقول: "يوماً جاءني فيه محمداً"، فعند وصفه خصّصناه، فأصبح كالمعرفة.

- في الابتداء بعد (نعم)، و(بئس)

يقول ابن إياز إنَّ القول بعد (نعم)، و(بئس) يكون بالابتداء، نحو: "نعمَ الرجلُ محمدٌ"،

كما يجب أن يكون اسم الممدوح، أو المذموم أخصَّ من الفاعل، وليس أعمَّ، أو أشمل، فلا

يُقال: "نعمَ الرجلُ إنسانٌ؛ لأنَّ الرجلَ أعمُّ من الإنسان، لهذا يجبُ أن يكونَ اسمُ الممدوح، واسم

المذموم، أخصَّ من الفاعل⁽²⁾.

- في الأفعال الناقصة

والأفعال الناقصة منها ما يتصلُّ بها (ما)، وهي: "ما زال، ما انفكَّ، ما فتى، ما برح"،

يقول ابن إياز: إنَّ هذه الأفعالَ قبلَ دخول (ما) النافية عليها كانت نافيات، فلما نُفِيت أصبحتُ

موجبة؛ ولذلك اختصَّتْ هذه الأفعالُ بوجود (ما) النافية قبلها⁽³⁾.

- في المُشَبَّه بالمفعول

يرى ابن إياز أنَّ كثيراً من أهل العربية يقولون: "مُشَبَّهٌ بالمفعول به"، فهم خصَّوا

المفعول به، دون غيره من المفاعيل؛ لأنه شريك الفاعل⁽⁴⁾.

فابن إياز يُعَلِّلُ ما جاء به أهل العربية، حيث إنهم خصَّصوا المفعول به، بالمفعولية

لأنه شريك للفاعل وبقيّة المفاعيل وصفت بشبه المفعول.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 511/1-512.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 362/1-363.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 388/1.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 511/1-512.

- في المسوّغات بالابتداء بنكرة

يرى ابن إياز أنّ أصلَ المبتدأ التعريف، وأصلُ الخبر التتكير؛ لأنَّ الغرض في الخبر إفادة المخاطب ما ليس عنده، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، فلو قلت: (رجلٌ قائمٌ) لم تحصل فيه فائدة؛ إذ لا يستنكر أن يكون في الوجود رجلٌ قائمٌ ممّن لا يعرفه المخاطب ويقول ابن إياز: يجوز تنكير المبتدأ والخبر معاً نحو قولك: (أقائمٌ أخوك؟)، فجاء المسوّغ هنا الابتداء باستفهام، فـ (قائمٌ) مبتدأ، و (أخوك) فاعله، وهو سادٌ مسدٌ الخبر، ومن المسوّغات الابتداء بنكرة أيضاً عند ابن إياز، أن يكون الخبر مختصاً بالظرفية، أو الجار والمجرور، كقولك: "عند زيدٍ كرمٌ"، وفي زيدٍ منفعةٌ، وقد يأتي المسوّغ للابتداء بنكرة أن يكون جواباً للاستفهام، فحين يُقالُ لك: من جاءك؟ فنقول: "رجلٌ جاءني"، وكذلك الابتداء بنفي كقولك: شيءٌ جاء بك، أي: ما جاء بك إلا شيءٌ⁽¹⁾.

فأدوات الاستفهام، والنفي، والابتداء بالظرف، أو الجار والمجرور كلها مسوّغات للابتداء بنكرة؛ لأنها أدوات اختصت بالصدارة.

- في دخول الباء في خبر (ما) الحجازية

لقد خصَّ ابن إياز دخول الباء في (ما) الحجازية⁽²⁾. وهذا ما جاء به الزمخشري الذي خصَّ ذلك بلغة أهل الحجاز⁽³⁾.

ولكن وردَ في القرآن الكريم غير ذلك كقوله تعالى: ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة، 8]،

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا ﴾ [يوسف، 17].

فأدوات الاستفهام، والنفي، والابتداء بالظرف، أو الجار والمجرور، كلها مسوّغات للابتداء بنكرة؛ لأنها أدوات اختصت بالصدارة.

(1) يُنظر: الورّاق، علل النحو، ص235.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 650/2.

(3) ينظر: ابن إياز، المحصول 561/1 - 563.

فابن إياز يذهب إلى استعمال الباء مع (ما) الحجازية؛ لأنها تختصّ بذلك.

- في حروف الجر

يرى ابن إياز أنّ حروف الجرّ أحد أنواع الإعراب، ويأتي عند النّحاة ذكره بعد الرّفْع، والنّصب، وقد عملت مختصّة في الأسماء⁽¹⁾.

فابن إياز يذكر وبين لنا أن حروف الجر قد لازمت واختصت بالاسم، وقد بيّنا ذلك، فالفعل على أنواعه لا يجرّ؛ لأن ليس من علاماته وخصائصه الجر، فالجرّ علامة مميزة وخاصة للاسم كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنْتُمْ مُّجْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء، 39]، فـ (الناس) اسم، ولذلك اختصّ بحرف الجر قبلها وهو (اللام).

- في اختصاص المفعول به بالاسم

وقد بين ابن إياز في هذا القول إنّما جعلنا اختصاص المفعول به بالاسمية، فلا يُنادى إلاّ الاسم وهو مفعول به، ولا يجرّ إلاّ الاسم وهو اسم مجرور، فمثلاً يُقال: ضرب زيدٌ خالدًا، فقد اشترك المفعول به في الفاعل، للإخبار عن الفعل، وقد اختصّ المفعول به بالاسم أيضاً؛ لأنّ الفعل لا يصلح أن يكون مفعولاً به؛ لأنه يُصبح مع فاعله⁽²⁾ فامتنع مجيء المفعول به إلاّ اسماً، لذلك اختص به، فابن إياز علل مجيء المفعول به اسماً بعلّة الاختصاص؛ أي أنّ المفعول به اختصّ بالاسمية.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 688/2-690.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 41/1-42.

8 - علة الاستئقال

التقل لغةً: نقيض الخفة. والتقل: مصدر التقليل، تقول: تقل الشيء ثقلاً وثقالاً، فهو

تقليل⁽¹⁾.

وعلة الاستئقال: من العلل التي كثرت عند ابن إياز، فالعرب كانوا يستئقلون عبارة ما،

أو حرفاً، أو حركة، فيهربون من هذا التقل إلى ما هو أخف عليهم.

ويذكرها ابن إياز باسم (التقل) أي الاستئقال، فالعرب تستئقل اسماً على اللسان، أو

مسألة نحوية معينة، وقد كان ابن إياز أحياناً يجيز الحذف أو الإلغاء؛ لاستئقال هذه المسألة

النحوية على اللسان وذكرت عنده في أربع وعشرين مسألة نحوية⁽²⁾.

- المسائل النحوية التي عللها بعلة الاستئقال

- في الاسم المفرد "رام" وما شابهها

يرى ابن إياز أن (رام) قد حُذفت منها الياء؛ لالتقاء الساكنين، فليس فيه كما في

(يرمي)، بل في التقدير، ولو كانت في الأسماء المتمكنة من يلحقها من ياء المتكلم، وياء نسبة

لقلت: "أدلوي" بكسر الياء، أو رفعها، وهذا ثقيلٌ على العرب⁽³⁾. فابن إياز قد ذكر علة مجيء

(رام) بهذه الصورة؛ لأنه لا يجوز أن نتبعها بـ (ياء)؛ لمنع التقاء الساكنين؛ وأيضاً (أدلو) لا

تضاف لها الياء، ولو ضيفنا الياء، لكان ذلك ثقيلًا على العرب في النطق.

(1) ابن فارس، أبو الحسين، أحمد، مجمل اللغة، تحقيق: هادي حسن حمودي، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط1، 1985، 85/1.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 2 / 1044، 1047، 1073، 1081، 1085، 1087، 1091، 1094، 1126.

(3) يُنظر: ابن إياز، المصدر نفسه، 76/1.

- في قلب الواو والياء ألفاً

والأصل في: قَامَ (قَوْمَ)، وفي: خَافَ (خَوْفَ)، وفي: طَالَ (طَوْلَ)، فلماً اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة ومُتشابهة، وهي الفتحة على الواو، والواو أو الياء، وفتح الحرف الأول، كُرِّه في ذلك الاجتماع لثلاثة أشياء مُتقاربة، فلجأ العربُ إلى الألف هروباً من الواو، فهذا هو السبب في قلب الواو، أو الياء، نحو: قام وأصلها (قَوْمَ)، وباع وأصلها (بَيْعَ)⁽¹⁾.

- في (هاء) التأنيث

يقول ابن إياز: إنّ التاء هي الأصل، والهاء بدلٌ منها في الوقف، بدليل ما يثبت في الوصل يكونُ الأصل، ففي الوقفِ، ثَقُلَ، وتضعيفٌ، وأيضاً هناك من العرب من يقف بالتاء، ولا يُبدلها هاءً⁽²⁾.

أي أنّ العرب تقف على الهاء وليس على التاء لثقلِ التاء في حالة الوقف.

- في الاسم المنقوص

يرى ابن إياز أنّ المنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء، وقلبها كرة، وقد سمّي (منقوصاً)؛ لأنّ ياءه تنقص مع التنوين، وحركته في الرفع والجر، نحو: "هذا قاضٍ"، و"مررتُ بقاضٍ". والأصل في (جاء قاضٍ)، (جاء قاضيٌ)، لكن استتقال الضمة على الياء أدّى إلى حذفها؛ فالتقى ساكنان، (الياء والتنوين)، واجتماعهما مُحال، لعدم إمكان النطق بهما، فكان لا بُدَّ من حذف أحدهما، أو تحريكه، ولأنّ الأصل في التخلص من التقاء الساكنين الكسرة، حُرِّك بالكسرة، فأصبحت من (جاء قاضيٌ)، إلى (جاء قاضٍ)؛ لأنّ حذف التنوين يوقع لبساً بين المنصرف وغيره، والتحريك كان منه الفرار⁽³⁾ فلماً استتقلت الحركة على الياء المفروض وجودها، جاءت بهذه الصورة.

(1) يُنظر: ابن جني عثمان، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رُشدي شحاته، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2007، 37/1.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 107/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 147/1-148.

- في فتح ما قبل ياء المثني، وفتح (نون) جمع المذكر السالم

والمثني ما دلَّ على اثنين كقولك: "جاء المعلمان" "رأيت المعلمين"، وهنا جاء ما قبل الألف، وما قبل الياء مفتوحًا، ولم يأتِ مكسورًا. وقد علَّل ابن إياز سببَ هذا في أنَّ وضع غير الفتحة يكون مستقلًا على اللسان⁽¹⁾. فابن إياز يرى أننا إذا وضعنا الضمة، أو الكسرة، لكان ثقیلاً ذلك على اللسان، ولم يأتِ بشيءٍ من كلام العرب، أو النحاة القدامى ما ذكر أنَّ قبل ياء المثني، أو حتى ألفها، جاء غير الفتحة.

وأما جمعُ المذكر السالم فقد بيَّن ابن إياز أنه كل جمع انتهى بنونٍ مفتوحة، وتحذف في الإضافة، وإنما قد فُتحت لعدم استئصالها على اللسان، فلوا وضعنا الضمة، أو الكسرة لاستئصالها اللسان⁽²⁾.

فأنت تقول: "جاء المزارعون" بفتح النون، و"رأيت المزارعين" بفتح النون. وجاء عند الوراق أنَّ النون جاءت زيادة من دون الحروف الأخرى؛ لأنه لا يمكن زيادة بعض حروف المدِّ في الجمع استئصالًا لاجتماعهما⁽³⁾.

- في حركة آخر الفعل المضارع المنتهي بـ (واو وياء)

يرى ابن إياز أنَّ الفعل المضارع إذا جاءت حركته على الواو، أو الياء، كقولك: "محمدٌ يغزو"، و"أحمدٌ يرمي"، فحركة الإعراب غير ظاهرة على آخر حرف في الفعل، فقدرت الحركة استئصالًا؛ لأنها ثقيلة على اللسان. لأنَّ الحركات تُستقل على حروف العلة، للتشابه بينهما⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 173/1.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 192/1-193.

(3) يُنظر: الوراق، علل النحو، ص 164-165.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 219/1-222.

ويرى تمام حسان أن العرب جعلوا الكسرة والضمة ثقيلتين على الياء والواو، وقدروهما عليهما في الإعراب⁽¹⁾.

- في (ويحهُ) و(ويلهُ)، و(ويسهُ)، و(ويبهُ)

يقول ابن إياز: إن هذه مصادر لا أفعالاً؛ لأنَّ استخدام الفعل منها يقودنا إلى اعتلال فائها، وعينها، كقولك: "يُولِجُ" للمستقبل على وزن (يَضْرِبُ)، فيجبُ حذف واو (يُولِجُ)؛ لوقوعها بين ياء، وكسرة، بدليل حذفها في (يَعْدُ)، و(يَزِنُ)؛ فأصلهما: (يَوْعَدُ)، و(يَوْزِنُ)، ثم عليك إسكان عينها، وذلك استئقلاً للكسرة عليها⁽²⁾.

وقد رأى سيبويه أن الأصل: "ويحٌ"، و"ويسٌ"، و"ويبٌ"، و(ويَلُّ)، كما أنها تضاف إلى ضمير المخاطب، كقولك: "ويحك"، وإلى ضمير الغائب كقولك: "ويحهُ"⁽³⁾.
فابن إياز يعلل إسكان الحرف الثاني في المصادر السابقة، استئقلاً للكسرة، أو الفتحة عند وضعها دون السكون.

- في الترخيم (ما لزم آخر الأسماء من حذفٍ، وقلبٍ، وإبدالٍ)

يرى ابن إياز أن الترخيم هو حذف حركة في هذه الأسماء، فمثلاً إذا أرادوا ترخيم (بَلَهْنِيَّةٍ) لقالوا: "بَلَهْنِيٌّ" فحذفت التاء، وجاءت الضمة على الياء، ولكن استئقلت الضمة فقالوا: "يا بَلَهْنِي" بتسكين الياء⁽⁴⁾.

فعندما استئقلت الضمة على الحرف الأخير المُرخَّم، تمَّ حذفه تناسباً مع نطق اللسان، فوضعنا السكون.

وكذلك في ترخيم الاسم الذي فيه قلب كـ (بائمي) فهي في الأصل: (بائمو) ولكن قلبت الواو إلى ياء، لأنَّ ليس في كلام العرب اسم متمكّن آخره واو، وقبلة ضمة لاستئقال ذلك

(1) يُنظر: حسان، تمام، الأصول، ص194.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 543/1.

(3) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 332/1.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 677/2.

على اللسان. وقولك في الإبدال أيضاً نحو: "كروان"، وهو اسم الطائر لُقِّتَ في ترخيمه (ياكرو)، فحُذفت الألف والنون، ولم تَقُلْ: (ياكرا) بالألف؛ لأن ذلك فيه استنقال كالضم على الياء⁽¹⁾.

- في تصغير الترخيم

يرى ابن إياز أن معنى تصغير الترخيم في الاسم أن تحذف جميع زوائده؛ لأنهم استنقلوا الجمع بين زوائده، فخففوا هذا الاستنقال بحذف الزوائد، فنقول في (أزهر): (زُهَيْرٌ) فاستنقال الجمع بين الزوائد، وعلم التصغير جعل هذا العلم محذوفاً من الزوائد لعلّة مجيء الترخيم خفيفاً على اللسان⁽²⁾. والبصريون يجيزونه في الأعلام، وغيرها، فقد زعم الفراء أنه يختص بالأعلام، كحارث، وأسود فيقالُ منهما: "حُرَيْثٌ"، و"سُوَيْدٌ"، وهذه مسألة خلافية عند النحاة⁽³⁾.

ولكن ابن إياز أجاز الحذف حتى لا يكون استنقالاً؛ بل يجب الحذف من الزوائد في الترخيم؛ ليكون خفيفاً غير مُستقل.

- في تصغير (ذ) و(تا)

يقول في إياز: إن الأصل تصغير "ذا"، و"تا": "ذَيَّياً" و"تَيَّياً"، ولكن حُذفت الأولى استنقالاً لاجتماع الياءات؛ وخصت بذلك؛ لأن الثانية جاءت للتصغير، والثالثة جاءت مفتوحة؛ لوقوع الألف بعدها، ولو تم حذفها لتحركت ياء التصغير، وهي لازمة السكون، فأصبح اللفظ (ذَيَّياً)، و(تَيَّياً)⁽⁴⁾.

وأرى أنه لما كانت الزيادة فيها استنقالاً على اللسان، جاء الحذف للياء الأولى وذلك للعلّة المذكورة؛ حتى تخفف على اللسان.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 678/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 969/2.

(3) يُنظر: أبو حيان، الارتشاف، 400/1.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 970/2.

- في تشديد ياء النسب

يرى ابن إياز أنَّ المشدّد في النسب قد جاءت بهذه الصّورة، حتّى تجري بوجوه الإعراب، كـ "بَصْرِيٌّ"، و"بَصْرِيًّا"، و"بِصْرِيٌّ"، فلولا تشديد الياء لكانت مُفردة، واستنقلت عليها الضمّة والكسرة⁽¹⁾.

فابن إياز كان قد علّل الياء المشدّدة في آخر الاسم المنسوب، حتّى يكون ذلك الاسم على جميع وجوه الإعراب، ثمّ أنّ وجود هذه الياء مشدّدة، جعلها تخرج من دائرة النقل، لأننا لو قلنا: "بصري" من دون تشديد الياء لما كنا نطقناها بسهولة، واستنقلناها على اللسان، فجاء التشديد ليجعلها خفيفة سهلة النطق.

- في تعويض أحد ياءين النسب ألفاً

جاء في "المحصول" أنّ مصنّف الفصول قد أجازَ تعويض أحد الياءين في النسب بالألف، وقد رأى ابن إياز أنّ الياءَ الثانية قد تكون هي المحذوفة، وذلك لتطرّفها، ويمكن أن تكون المحذوفة الياء الساكنة، فاستنقلت الحركة على الياء الباقية فأسكنت، واجتماع المثليين مُستقلّ، لذا جاءت الألف حتّى تخفّف ذلك الاستنقال كقولك في (يمنيّ): (يمان)، وفي (شاميّ): (شام)⁽²⁾.

فالعلة في مجيء الألف مكان أحد الياءين هي علة استنقال، فالألف جاءت تخفيفاً، إنّ للياء المتطرّفة، وإما للياء الساكنة.

- في نسب الاسم الثلاثي المكسور العين

يرى ابن إياز أنّ الاسم الثلاثي المكسور على وزن "فَعِلٍ" تُبدل كسرته فتحة في النسب، فنقول في "تمر": "تَمْرِيٌّ"، وعلة ذلك الاستنقال؛ لأنّه لو تركنا الكسرة بحالها، واللام تُكسر لأجل الياء، لاجتمعت كسرتان، وبعدهما ياء في النسب⁽³⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 974/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 974/2.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 978/2.

فابن إياز يستتقلُّ بقاء الكسرة في الاسم عند نسيه، لذا جاءت الفتحة لتحلَّ محلَّ الكسرة، وذلك منعاً للاستتقال الكلام بوجود الكسرة.

- في قلب الواو إلى ياء في "مِقاتٍ"، و"مِزانٍ"

يرى ابن إياز أن إِيَّازَ أن (مِقاتٍ)، و(مِزانٍ) أصلها: (مِقاتٍ)، و(مِوزانٍ) وإنما قلبت الواو فيهنَّ إلى ياء؛ لاستتقال الضمة، فانكسرَ ما قبلها وجاءت الياء ساكنة⁽¹⁾.

فابن إياز استتقل مجيء الواو ساكنة وما قبلها مكسور، لذلك سوَّغَ لاستخفافها إبدالها بياءٍ قبلها مكسور، وهي ساكنة، فالعلة في قلب هذه الأسماء هي علة استتقال.

- في فتح عين المضارع، إذا كان عينها أحد حروف الحلق

يقول ابن إياز: إنَّ حروفَ الحلق هي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، فإذا جاء أحد هذه الحروف عيناً للكلمة، أو لامها، جازَ أن تُفتح العين في المضارعة، نحو: "قرأ"، و"يقرأ"، و"نصح"، و"ينصح"، فابن إياز يرى أن تُفتح العين في الفعل المضارع هنا؛ لأنَّ هذه الحروف ثقيلة فجاءت الفتحة لتخفيف هذا الاستتقال⁽²⁾.

فلما كانت خاصية الاستتقال في حروف الحلق الستة، جاء ابن إياز بجواز الفتح؛ لأنها

كالألف تمنعُ الاستتقال.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1006/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1037/2.

9- علة الاستخفاف

والخفة: ضد الثقل والرجوح. يكون في الجسم والعقل والعمل. خفَّ يخفُّ خفاً وخفةً: صار خفيفاً فهو خفيف وخُفِّفٌ⁽¹⁾.

وعلة الاستخفاف: هي العلة التي يتم فيها حذف حرفٍ أو إبدال لفظٍ؛ حتى يصبح التركيب مستساغاً على اللسان⁽²⁾.

وجاءت هذه العلة التي سماها بعض النحاة، بعلة الخفة وهي لا تختلف شيئاً عن معنى الاستخفاف مفسرة لبعض المسائل النحوية في كتاب المحصول، فلما كان ابن إياز يريد تجانس الالفاظ وعدم الاستتقال، جعل المسألة النحوية تخضع لعلة الاستخفاف، وقد جاءت عنده في ثلاثٍ وعشرين مسألة نحوية⁽³⁾.

- المسائل النحوية التي عللها بعلة الاستخفاف
- في صرف الاسم "هند"

يرى ابن إياز أن صرف (هند) جاء؛ لأنه خفيفاً، وجاء على ثلاثة أحرف؛ ساكنُ الثاني، وليس فيه حرفٌ خارجٌ عن حكمة الواضع، وجاء الحرف الأول متحرّكاً، حتى نستطيع الابتداء بالحرف، والحرف الثالث أيضاً متحرّكاً للدلالة على المعنى، فليخفّتها صرفت عند العرب⁽⁴⁾.

(1) معالي، معجم معالي اللغة، ص196.

(2) العوادي، العلل اللغوية في كتاب سيبويه، ص276.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 2/ 1035، 1046، 1067، 1084، 1088، 1091، 1125، 1142.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/ 89-90.

وقد ذهب سيبويه إلى أنّ الثلاثي الساكن حشوة، ومن الأفضل عدم صرفه، حيث قال:
"وتركُ الصِّرفُ أجوداً"⁽¹⁾.

وابن إياز استخفَّ (هِنْدًا) لأنها ثلاثية ساكنة الوسط.

وقد أجرت العرب الحرف مجرى الحركة، نحو قولهم: لم يرم، ولم يسع، فحذفوا هذه الحروف للجزم، وقد أجروا أيضًا الحركة مجرى الحرف، فأجازوا صرفَ هِنْدٍ: اسم امرأة معرفة⁽²⁾. فابن إياز يخالف سيبويه في هذه المسألة؛ لأنها أجاز صرف (هِنْدٍ) في حين سيبويه منع ذلك.

وأرى أن ابن إياز كان محققاً في ذلك؛ لأن الاسم جاء متحركاً في الابتداء، لذا جاء خفيفاً على اللسان، والعرب استخفت الاسم المبدوء بالحركة، وساكن الوسط فصرفت الاسم (هِنْد) لخفته.

- في العُدولِ في وزن (فُعَل)

والمقصودُ بالعدل هو: إرادة اللفظ، والعدولُ عنه إلى لفظٍ آخر، فيكونُ المسموعُ لفظاً والمرادُ غيره، فيكون العدلُ في اللفظ، لا في المعنى⁽³⁾. وقد صرَّحَ الجرجاني أنه لفظٌ معدول عن لفظٍ مُكرَّرٍ طلباً للاختصار، وذكر أن العدلَ يكون في اللفظ، وأنَّ المعنى مقدَّرٌ في الذهن⁽⁴⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، 240/3.

(2) يُنظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 42/1.

(3) ابن يعيش، التهذيب الوسيط، تحقيق: فخري صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، (د، ط)، 1994، 62/1.

(4) الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، 1010/2.

وابن إياز يرى أنَّ الفائدة من العدول هو التخفيف، فقولنا: "عَمَر" بدلاً من "عامر" فيه استخفافٌ على اللسان⁽¹⁾.

فابن إياز يُفضل (عَمَر) على (عامر)؛ لأنها جاءت على ثلاثة أحرف، وهي غيرٌ ثقيلةٌ على اللسان، ومثلها "فَزَح"، و"هَبَل" وغيرها من الكلمات.

- في إسكان (الفعل) وفتح آخر الفعل المضارع المنصوب

يقول ابن إياز: إنَّ إسكانَ الفعل أفضلُ من الاسم؛ لأنَّ حركة الاسم دالة على معنى، في حين أنَّ حركة الفعل غير دالة على معنى، ثمَّ أنَّ الفعل أثقل من الاسم، وتخفيف التثنية أفضل، وأحسن، والأصل في الأفعال البناء، كما ذكرنا وأصل البناء السكون⁽²⁾.
فالعلة عند ابن إياز (استخفاف) لأنَّ الفعل أثقل من الاسم، فعندما أردنا تخفيفه سكتناه بالسكون؛ لأنَّ السكون أصلُ البناء.

أمَّا فتح آخر الفعل المضارع كقولنا: "لن يغزو"، و"لن يرمي"، فقد جاء هذا الفتح استخفافاً على اللسان، ثمَّ إن حرف العلة يَسْتَخِفُّ الفتح، ولا يستثقلها لذلك ظهرت الفتحة لخفتها، أكثر من الضمة، أو الكسرة⁽³⁾.

- في جمع الاسم المقصور

يرى ابن إياز أنَّ الجمعَ المقصور إذا جُمع جمعَ مذكرٍ سالم، في حالة الرَّقْع يكون كـ (هؤلاء مُصْطَفُونَ) بفتح ما قبل الواو، وفي الجر والنصب كـ (مررتُ بمُصْطَفَيْنِ)، و(رأيتُ

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 115/1.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 152/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 220/1.

مُصْطَفَيْنِ) بتسكين ما قبل النون، فَفَتَّحَ ما قبل الواو في حالة الرفع استخفافاً على اللسان، وفي النصب والجر، سَكَّنَا تخفيفاً أيضاً؛ لأنَّ الضمَّة والكسرة ثقيلتان⁽¹⁾.

وهذا أيضاً ما جاء به المبرِّد عندما بيَّن أنَّ جمعَ (مصطفى) (مصطفون) بفتح ما قبل الواو. وقال: إنَّ الضمة والكسرة ثقيلتان؛ لذا جننا بالفتحة⁽²⁾.

- في جمع المؤنث السالم

وقد بيَّن "المصنف" أنَّ هذا النوع من الجمع هو: كل جمع (ينتهي بألفٍ وتاءٍ) فالتاء لا يكونُ قبلها إلاّ مفتوحاً، أو ألفاً، والألفَ أخفَّ⁽³⁾.

وابن إياز يرى أنَّ وجود الألف قبلَ التاء في جمع المؤنث السالم أخفَّ على اللسان العربي من وجود الواو، أو الياء قبلَ التاء.

وقد جاء في المحصول أيضاً أنه لا يجوز انفكاك التاء في الجمع للألف فلا يُقال: (مسلمات)، أو (هندات) من غير تاءٍ، أو غير ألفٍ، فالتاء مُلزمة للألف لذلك فضلت عن غيرها؛ لخفتها على اللسان⁽⁴⁾.

- في البناء

الأصل في البناء السكون؛ لأنَّ السكون أخفُّ، والبناء ضدُّ الإعراب، والإعرابُ حركةٌ توجب أن يكون ضدُّه السكون⁽⁵⁾.

فابن إياز بيَّن أن السكون أخفُّ من غيرها من علامات البناء، وغيرها مُستقل، لذا جاءت علامة بناء أصلية.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/195.

(2) المبرِّد، المقتضب، 1/259.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/202.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/202.

(5) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/250.

وتبنى الكلمة على الفتح أيضاً للتخفيف نحو: "كيف" و"أين"، وكذلك يُبنى الفعل الماضي على الفتح من أجل التخفيف نحو: "ردّ"، و"شدّ"⁽¹⁾.

فقد بُنيت هذه الكلمات على الفتح؛ لاستخفافها أكثر من الضم، والكسر. وقد جاءت أيضاً بعض الحروف كـ (إنّ)، و(ثمّ) مبنية على الفتح لعلّة الاستخفاف أيضاً، فنطقها مفتوحةً أخفّ على اللسان من نطقها مكسورةً، أو مضمومة⁽²⁾.

- في علامة الفعل الذي يستغنى عن فاعله

يقول ابن إياز: إنّ الفعل الذي يستغنى عن فاعله يضمّ أوله، ويكسر ما قبل آخره، وهذا ما جاء به "المصنّف"، ويعلّل ابن إياز سبب بدء "المصنّف" بضم الأوّل، وقال: لأنّ في ذلك خفةً، ففي المعتلّ الوسط كـ (قال)، و(باع) يتمّ كسر الأوّل وقلب الواو ياءً فتصبح: "قيل"، و"بيع"، ولم نقل "قول"، "بيع" بكسر ما قبل الآخر، وذلك لعدم استخفاف هذه الحركة⁽³⁾.
فالكسرة جاءت أخفّ عندما وضعت في أول الكلام، فخالفت الأصل؛ لاستخفافها على اللسان. وهذا ما يراه ابن إياز.

- في حذف (النون) من اسم الفاعل، إذا تثنّى

يقول ابن إياز: إنّ اسم الفاعل إذا تثنّى، وجُمع بالواو والنون، وكان مُعرّفاً باللام، كقولك: "الضاربان"، و"الضاربون" جاز فيه حذف النون، والإضافة، كقولك: هذان الضاربان زيد، و"الضاربون زيد"⁽⁴⁾. فعندما جاء اسم الفاعل مضافاً، ودالاً على اثنين حذفت منه النون.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 255/1-256.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 272/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 346/1.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 734/2.

فابن إياز جعلَ هذا النونَ مُرتبطةً بالإضافة، فالنونُ تحذفُ للإضافة، وذلك تخفيفاً على

اللسان، كقوله تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمُ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾

[الحج، 35]. فـ "المقيمي" جاءت محذوفة من النون؛ لذا جاءت خفيفة على اللسان.

ومثال ذلك قول الشاعر⁽¹⁾:

أبني كُليبٍ إنَّ عمِّي اللذا قتلا الملوكِ وفككا الأغلالا⁽²⁾

والشاهد في البيت (اللذا) فالأصل فيها (اللذان)؛ لأن الشاعر أراد المثني؛ لأن الأعمام

المقصودين عددهم اثنان ولكنه حذف النون استخفافاً على اللسان.

- في فتح تاء (هَيْتَ)، وفتح نون (آمِين)

يقول ابن إياز: إنَّ (هَيْتَ) تكون بمعنى (أسرع)، وقد فُتحت تاؤها طلباً للاستخفاف،

وقد كَثُرَ قول العرب على هذه الصورة، أمَّا (آمِين) فقد جاء فتحُ النون فيها أيضاً

للاستخفاف⁽³⁾.

فالعلة في نطق (هَيْتَ)، و(آمِين) بهذه الصّورة هو استخفافُ الفَتْحِ على (التاء)،

و(النون) وذلك لسهولة نطقها على اللسان.

- في الاسم الموصول (ألذِّ)

يرى ابن إياز أن بعض العرب نطقت (ألذِّ) بوجود الياء في آخر الاسم الموصول

بـ (ألذِّ) وذلك بحذف الياء من آخره، وقد بيّن لنا ابن إياز أن المسوِّغ في ذلك هو

الاستخفاف؛ أي تخفيفاً على اللسان⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 734/2.

(2) الأخطل، غيّاث بن غوث، ديوان الأخطل، شرح وتصنيف: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية،

بيروت، لبنان، ط1، 246/1986.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 764/2.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 844/2.

وأرى أن العرب نطقت (الَّذِي) بتسكين الياء، ونطقت (الَّذِي) بكسر الذال، فحذف الياء طلباً للخفة.

- في تثنية المضمر، وجمعه

يرى ابن إياز أن علة الاستخفاف هي المسوغ الأساسي، والرئيسي لمنع تثنية المضمر، أو جمعه، وقال: قد طلب العرب الخفة في الإضمار فاستغنوا بتثنية المفسر عن تثنية المفسر، وعند قولك: "يَعْمَ رجلاً زيداً"، فإنَّ فاعل (نعم) هنا مضمر تفسره النكرة⁽¹⁾. فالضمير مثلاً في قولك: "رُبُّهُ رجلاً" جاء مفرداً عند البصريين، في حين يرى الكوفيون أنه يأتي جمعاً، ومؤنثاً⁽²⁾.

وابن إياز من المؤيدين لرأي البصريين في مجيء المضمر مفرداً، وذلك طلباً للاستخفاف.

- في حذف نون "الَّذِينَ"

يقول ابن إياز: إنَّ حذف النون جاء جائز، وذلك طلباً للاستخفاف، كقوله: ﴿وَحُضِّمُ

كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة، 69]. والتقدير: كالذين خاضوا، وإنما حُذفت النون هنا خفةً على اللسان⁽³⁾.

فـ (الَّذِينَ) بتشديد اللام جاز فيها حذف النون أحياناً؛ لأنَّ من جمال اللغة الاستخفاف وعدم الاستتقال في الكلام، لذلك جاء عند بعض العرب أنهم قد حذفوا النون في (الَّذِينَ)؛ طلباً للخفة.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول 800/2-801.

(2) يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 422/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 846/2.

- في نسب ما كان على وزن (مفاعل)

يرى ابن إياز أنَّ النسب في هذا الوزن كـ (مساجد)، و(فرائض) يكون بتشديد الياء، وكسر ما قبلها فتقول: "مَسْجِدِيٌّ"، و"قَرَضِيٌّ"، فالنسبُ هنا نقل الاسم إلى الوصفية، والوصفُ هنا لواحد، فوجبُ إفرادُ الصفة، واستخف ابن إياز هذا اللفظ، لذا جاء فيها النسب بهذه الصورة، ولا تقول في (مساجد): (مَسْجِدِيٌّ)؛ لأنَّ النسب هنا جاء للجمع، وهذا غير جائز؛ لأنَّ ذلك غيرَ خفيف على اللسان⁽¹⁾.

- في الغرض من الإمالة

يرى ابن إياز أنَّ الغرض من الإمالة هو الاستخفاف، وتجانس الصوتِ وذلك؛ لأنَّ اللسان في الإمالة يجري واحداً، وليس في طرقٍ مختلفة؛ لأنَّ الألف تطلبُ فتح الفم، والكسرة تطلبُ غير ذلك، فبالإمالة يتجانس الصوت، فقالوا: "صَدَرُوا" فأشربوا الصاد صوت الزاي، وذلك لتجانس الدال في الجهر⁽²⁾.

فالإمالة تخفف من استتقال الكلمة، لذلك رأى ابن إياز أنَّ علَّة الاستخفاف هي المسوِّغ للغرض منها.

والإمالة هي أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة، والغرضُ منه التجانس اللفظي والتقديرية جميعاً على ما يذكره في الأسباب⁽³⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 987/2-988.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 998/2.

(3) يُنظر: ابن الحاجب، جمال الدين، الإيضاح في شرح المُفصل، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2011، ص598.

- في ضروب الفعل

يرى ابن إياز أنَّ الفعل لا يكون إلا على ضربين: ثلاثي، ورباعي، وذلك لعلّة الاستخفاف؛ لأنَّ الأسماء أخفُّ من الأفعال؛ لأنها تستدعي الفاعل، والمتعدّي منها يستدعي المفعول، والمفعولين، والثلاثة، وتتعلّق بها ظروف الزمان والمكان، والمفعول معه، والمفعول له، والحال، والتمييز والاستثناء، بخلاف الأسماء، فالأفعال أثقلُ من الأسماء العاملة⁽¹⁾.

ويرى الباحث أنَّ الأصل في الفعل أنه لا يكون إلا على الوزن الثلاثي، أو الرباعي، لذلك جاءت علّة افنقاد الاستخفاف منه علّة مانعة أن يأتي على أكثر من هذا التقسيم، وليس فيه (فعلٌ) بسكون العين، إلا أن يكون مخففاً مما أصله التحريك.

(1) يُنظر: المبرد، المقتضب، 203/2.

10 - عِلَّةُ الْعَوْضِ

العَوْضُ لُغَةً: واحد (الأعواض) أي أعطاه العوض. و (استعاض) أي طَلَبَ العوض⁽¹⁾.
وعِلَّةُ العَوْضِ: هي تعويض كلمة مكان كلمة، أو حرف مكان حرف لغاية أو مسوِّغ نحوي⁽²⁾.

وذكرها ابن إياز في كتابه المحصول في اثنتي عشرة مسألة نحوية. وكانت عنده سببًا لحذف أو إضافة حرف، أو لفظًا، وتحميل التركيب المعوِّض حكمًا نحويًا آخر.

- المسائل النحوية التي علَّلها بعِلَّةِ العَوْضِ

- في بيان تاء (مَفْعِلَة)

وجاء في "المحصول" أنَّ حال الجمل ليس كحال الكلمة، فالكلام هو اسمُ المصدر لـ: (تَكَلِّم)، وأمَّا (تَكَلَّم) فمصدره (التَكَلَّمَ)، وإن قيل: لماذا لم تأت في (تَفَعَّل) (التَفَعَّلَة) كما أتت في مصدر (فَعَّل)؟ يجيب ابن إياز عن ذلك بقوله: إنَّ التاء في (تَفَعَّلَة) مصدر (فَعَّل)، فهي عوض من الياء المحذوفة، والأصل (عَطَّى) (تَغَطِّيًا) بيائين، فحذفت الياء الأولى، وعُوِّضَتْ منها التاء⁽³⁾.

- في تعويض الهمزة دون غيرها من الحروف

يقول ابن إياز إنَّ أصلَ (أَسْمَاءَ) (سُمُوٌّ)، فحذفت (الواو)، وأُسكنت (السين) وأُتيت بالهمزة عوضًا عن الواو المحذوفة، وتوصلاً إلى النطق بالساكن، ولا ينطبق هذا على قولهم: "ابنٌ"، و"ستٌ"، إذا الأصل في (ابن): (بنو) كـ "جَمَلٌ"؛ وذلك لأنه قد ثبتَ للفاء الفتح بدليل قولهم (بنون)⁽⁴⁾. فالهمزة في (أَسْمَاءَ) عوضٌ عن الواو.

(1) الرازي، مختار الصحاح، ص462.

(2) العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص281.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 10/1-11.

(4) ابن إياز، المحصول، 23/1.

- في المثني

يبين ابن إياز في "المحصول" أنّ المثني ينتهي بنون مكسورة في الأحوال الثلاثة، بدلاً من التتوين، أي أنّ النون المكسورة في المثني عوضٌ عن التتوين في المفرد⁽¹⁾. وهذا ما جاء به سيبويه، عندما ذكرَ بأنّ النون عوضاً من الحركة، والتتوين، وحركة النون الكسرة مثل: "هما الرّجلان"، و"رأيتُ الرّجلين"، و"مررتُ بالرّجلين"⁽²⁾؛ فالنون عند ابن إياز، وسيبويه عوضٌ عن التتوين.

- في (حتى)

يرى ابن إياز أنّ (حتى) جعلت عوضاً عن (أنّ) فنقول العرب: "شربتُ الإبلُ حتى تجيء البعيرُ تجرُّ بطنه"، فالفعل انتصب بإضمار (أنّ)، لذلك لم يظهرها⁽³⁾. فعندما استغنينا عن (أنّ) المصدرية، والناصبية للفعل المضارع، جئنا بـ (حتى) عوضاً عنها.

- في "اللهم"

يرى ابن إياز أنّ الميم جاءت عوضاً عن حرف النداء في (اللهم)، وهذا ما جاء به البصريون⁽⁴⁾.

وفي هذا التعويض محافظةً على هيبة الاسم المعظم، فلو دخل حرفُ النداء "الياء" لكان ذلك مخالفاً للأصل، وجاؤوا، بالميم دون غيرها عن الحروف؛ لأنها دالة على الجمع، فنقول: (عليكم) فالميم في (اللهم) هي النداء لله تعالى بكلِّ أسمائه، وصفاته⁽⁵⁾. فعندما استغنينا عن حرف النداء (الياء)، عوضنا ذلك بالميم.

(1) ابن إياز، المحصول، 174/1.

(2) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 18/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 610/2.

(4) يُنظر: الأنباري، الإنصاف، 341/1.

(5) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 681/2-682.

- في الهاء الداخلة على (هذا)

يقول ابن إياز: إنَّ في هاء (هذا) إنما هي عوضٌ من إضافة (أيُّ)، إذ تستحق الإضافة؛ لأنها جزءٌ وقيل أنَّ الرجل في قولك: "يا أيُّها الرَّجُلُ" هو المنادى في الحقيقة، وإنَّ كان في اللفظ صفة لـ (أيُّ)، ومن حقّه مباشرةُ حرفِ النداء له، لكن لما مُنع من ذلك، عوّضَ حرف التنبيه، وهو (ها)⁽¹⁾.

وقد جاء في "الارتشاف" أنَّ الهاء للتنبيه، وقد جاءت عوضًا عن قطع (أيُّ) عن الإضافة⁽²⁾.

فابن إياز يُوافق رأي علماء النحو في هذه المسألة، فالعلة واحدة عندهم، إذ إنَّ الهاء جاءت تعويضًا عن إضافة (أيُّ).

- في اسم الإشارة (ذا)

يرى ابن إياز أنَّ أسماء الإشارة تأتي بين الظاهرة والمضمرة؛ فلقربها من الظاهرة جاز تصغيرها، وتنثيتها؛ ولقربها من المضمرة جاز أن تكون تُنثيةً. وتنثيتها في الرفع (ذان)، فألفها محذوفة؛ لالتقاء الساكنين، ولا تكون المحذوفة ألفُ التنثية؛ لقولك في نصب، والجر: (ذين)؛ لأنها عوضٌ من الألف المحذوفة. فإنَّ إياز أجاز تنثية اسم الإشارة (ذا)، لأنها لا يوجد لها أصلٌ في الثلاثي⁽³⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 685/2.

(2) يُنظر: الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982م، 2195/4.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 828/2.

- في اسم الله تعالى (الله)

يقول ابن إياز: إنَّ الألف واللام في (الله) جاءا عوضاً من الهمزة التي هي فاء في (إلاه) و(إلاهية)، فحذفت الهمزة وعوض عنها الألف واللام⁽¹⁾.

فابن إياز يرى أنَّ الألف واللام في قولنا: (الله) هما عوضٌ عن الهمزة فصارت (الله).

- في تعريف "أجمع"، و"أكتع"، و"أبضع"، و"أبتع"

يقول ابن إياز: إنَّ هذه الكلمات معارفٌ، فلا تتبعُ إلاَّ المعارفَ دون النكراتِ، فحالها كحال الصفة، ثمَّ أنها جاءت مضافةً إلى مضمَرٍ بتقدير، فلو قيل: "شاهدتُ الجيشَ أجمعاً"، فكأننا قلت: أجمعه، ولو قيل: "جاءني المعلمون أجمعون"، أي: أجمعهم، فتمَّ حذف المضاف إليه، ثمَّ عوضَ هذا الجمع بالواو والنون⁽²⁾.

وقال سيبويه: "وأما أجمعُ وأكتعُ فإذا سميتَ رجلاً بواحدٍ منهما لم تصرفهُ في المعرفة وصرفته في النكرة، وليس واحدٍ منهما في قولك: مرتتُ به أجمعُ أكتعُ، بمنزلة أحرر لأنَّ أحررَ صفةٌ للنكرة، وأجمعُ وأكتعُ إنما وصفَ بهما معرفة فلم ينصرفا لأنهما معرفة، فأجمع هنا بمنزلة كلِّهم⁽³⁾".

وأرى أنَّ العلةَ في تعريف هذه المعارف هي علة العوض؛ لأننا قد عوضنا الواو والنون عن المضاف إليه.

- في تصغير المبهمات

يرى ابن إياز إنَّ المبهمات جاءت فيها الزيادة في آخرها أيضاً، عوضاً من ضمِّ أولها،

فتقول مثلاً في (هذا): (هَذَا)⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 853/2-854.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 873/2.

(3) سيبويه، الكتاب، 202 - 203.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 970/2.

فهذه المبهمات جاءت الزيادة في آخرها ألفاً؛ لأننا لا نستطيع ضمّ الأوّل منها، لذا جاءت هذه الألف عوضاً عن ضمّ أولها.

- في كثرة مجيء الهمزة في أوّل الثلاثي

يقول ابن إياز: كثرَ مجيؤها في أوّل الثلاثي؛ لأنه امتنع زيادة الألفِ أوّلاً لسكونها عوّضَ عن ذلك الهمزة، فحصلَ لها زيادتها لنفسها من حيثُ إنّها من حروف الزيادة، فهمزة المتكلم عوضٌ من الألف⁽¹⁾.

فقد علّل ابن إياز مجيء هذه الهمزة في أوّل الثلاثي وبشكل كبير نحو: (أحمر)، و(أذهب)؛ لعلّة العوض من الألف؛ لأنه امتنع الزيادة للألف لسكونها، فجاءت الهمزة بدلاً منها وعوضاً.

- في حذف (الواو) في (وعدة)، وتعويض ألف الوصل في (ابن)

يقول ابن إياز: إنّ هذا الحذف قياسي؛ لأنه أعلّ تبعاً لإعلال الفعل، ونقلت به كسرة الواو إلى العين، لذلك الأصلُ في (عدة) (وعدة)، والأصلُ في (ابن): (بنو)، كـ (قلم) فالفاءُ مفتوحة، بدليل قولهم: (بنون)، والعين مُتحرّكة بدليل قولهم في الجمع: (أبناء)، وأمّا اللّام فالمشهورُ أنّها واوٌ؛ ودليل ذلك قولهم: "النبوة"⁽²⁾.

فالحذفُ للألفِ في (ابن) هو مُعوضٌ عنه، لذلك جاءت علّة العوضِ لحذفِ الألفِ من (ابن)، كما جاءت علّة العوضِ في (وعدة) بحذفِ النون والتعويضُ بالكسرة على الفاء في (عدة).

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1057/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1083/2.

11- علة أقوى

والأقوى لغةً: (القوة) ضد الضعف. والقوة الطّاقة من الحبل وجمعها (قوى). ورجلٌ شديدٌ (القوى) أي شديد أسر الخلق⁽¹⁾.

وعلة الأقوى: هي العلة التي تكون فيها قوة العامل سبباً في مجيء المسألة النحوية على ما هي عليها.

ويقول ابن إياز عنها أحياناً علة القوة، والمعنى واحد. فعندما قوّي العامل عند ابن إياز في المسألة النحوية جاء سبباً في تعليلها، سواء كان ذلك في الحركة الاعرابية، أم في تركيب لفظي وقد جاءت عنده في إحدى عشرة مسألة نحوية.

- المسائل النحوية التي علّتها بعلة الأقوى

- في اشتقاق الفعل من المصدر

وهذه مسألةٌ خلافية معروفة عند البصريين والكوفيين، فالكوفيون يرون أنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل، في حين أنّ البصريين يرون عكس ذلك⁽²⁾.

وابن إياز يرى أنّ الفعل يدلُّ على المصدر، فسُمِّي باسم ما يدلُّ عليه، كما أنّ سبب تسميته بالمصدر جاء لدلالته على المصدر بحروفه، وعلى الزمان بحركاته، فلو قلت: "ضربٌ" بسكون الراء، لدلَّ على الحدث، وإذا فُتحت الراء دلَّ على الزمان الماضي، والحروف أقوى من الحركات، لذلك سُمِّي بما الدلالة عليه أقوى، ثمَّ إنّ المصدر يدلُّ على جميع الأزمنة، لذلك جاءت علة الأقوى لتكون سبباً في اشتقاق الفعل من المصدر⁽³⁾.

(1) الرازي، مختار الصحاح، ص558.

(2) يُنظر: الأنباري، الإنصاف، 1/235.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/26.

- في جعل الضم أقوى من الفتح

لقد علّل ابن إياز جريان الضم مجرى السكون، لعلّة الأقوى وذلك؛ لأنّ الضمّ أقوى من الفتح، والفتح مؤاخي للسكون، كقولهم: "عَضِدٍ بضم (الضاء) ولو قلت: "عَضِدٍ بسكون (الضاء)، فإنّ ذلك غير مُستتكر، ولا يختلفُ المعنى في ذلك⁽¹⁾.

ويرى الباحث أنّ الضمة أقوى من الفتحة، والفتحة تؤاخي السكون.

- في المؤنث بغير علامة

وقد بدأ ابن إياز بالتعريف مثل: (زينب)، و(سُعاد)، وقَدِّمَ على باقي الأسباب كالموضوع على تأنيث الجنس، والمؤنث الذي به علامة؛ لأنه رأى أنّ في التعريف قوّة على باقي الأسباب الدّالة على المؤنث⁽²⁾.

فابن إياز يتحدّث عن علامات المؤنث التي تجعله ممنوعاً من الصرّف، ولكنه بدأ بالتحدّث عن التعريف كعلامة أساسيّة للمؤنث، فلم يبدأ بالمؤنث الذي به علامة مثلاً كـ (فاطمة)، و(آمنة)، بل جعلَ التعريف أولى في التقدّم به؛ لأنه أقوى من جميع علامات التأنيث.

- في الاسم المقصور

والمقصور عند ابن إياز ما آخره ألف مفردة، كـ "عصا"، و"حبلى" ويُعربُ على هذا النحو بالحركات، وتكون مقدّرة على الألف يُمنع من ظهورها التعذّر، وقد بدأ بما آخره ألفاً؛ لأنّه أقوى في الاعتلال من المنقوص وهو الذي آخره ياءً قبله كسرة؛ ولأنّ المنقوص تُحرّكُ ياءً في النَّصب، والمقصور يستحيلُ فيه ذلك⁽³⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 92/1.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 92/1-93.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 134/1-135.

وفي رأيي فإنَّ المقصور أقوى من المنقوص لأنَّ المقصور تقدّر عليه الحركات في جميع الحالات بينهما المنقوص تظهر عليه علامة النصب.

- في ضمّ (قبلُ)، و(بعدُ)

يرى ابن إياز أنَّ قبلَ آخرها جاء ساكنًا، فلو بنيا على السكون لالتقى ساكنان، وكانت الحركة ضمةً، والضمّة قويّة في باب الإعراب، فيجب أن تكون ضعيفة في باب البناء، و (قبلُ)، و (بعدُ) لم يتمكنا في البناء فجعلت الحركة الضعيفة فيهما⁽¹⁾.

وجاء عند العكبري في اللباب، أنَّهما تحركا بالضم؛ لأنَّ الضمَّ أقوى من غيره، وأنَّهما في حالِ الإضافة يُحرکان بالفتح والكسر دون الضم، فجاءت الضمة في البناء لتكتمل لهما الحركات⁽²⁾.

- في اتصال الضمير بالفعل

يرى ابن إياز أنه إذا كان الفعل مُسنَدًا إلى ضمير المؤنث، يجب إلحاق العلامة، نحو: "هذَّ قامتُ"، و"الشمسُ طلعتْ"، وعلة ذلك عنده أنَّ اتصالَ الضميرِ بالفعل أشدَّ وأقوى من اتصالِ المظهر به، وكلِّما اشتدَّ الاتصال، دعت الحاجة إلى إظهار العلامة⁽³⁾. فلما كانت (تاء) التانيث الساكنة متصلة بالفعل وجبت الحركة لقوتها.

- في (واو) المفعول معه

يرى ابن إياز أنَّ الواو الموجودة في المفعول معه ملازمة له؛ لأنَّ الواو هي المقويّة للفعل على العمل، فإذا حذفت زال أثرها، فـ (الواو) مقويّة لغيرها⁽⁴⁾. والواو هنا ليس كحروف الجرِّ التي حذفت وأعملت؛ لأنَّ تلك عاملة بنفسها، وهذه مقويّة لغيرها.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 266/1.

(2) يُنظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 83/2.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 316/1.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 627-526/1.

فالمفعول معه يأتي بعد (واو) بمعنى (مع) ويسمونها أهل العربية بـ (واو) المعية نحو: "سرتُ والسَّاحلُ"⁽¹⁾.

وأرى أنّ الواو هنا ليست كحروف الجرّ التي حُذفت وأُعمِلت؛ لأنها عاملة بنفسها، وواو المعية مقوية لغيرها ولذلك إذا حُذفت لا تعمل.

- في حرف العطف (الواو)

يرى ابن إياز أنّ (الواو) جاءت للجمع وهي أقوى حروف العطف؛ لأنها يُعطفُ بها جميع أصناف الكلام، نفيًا، أو إثباتًا، ولأنها أقوى الحروف فقد بدأ بها مصنف "الفصول" حيث جعلها في مقدمة حروف العطف، حيث قال: وهي عشرة: الواو للجمع بلا ترتيب، فمثلًا تقول: "جاء زيدٌ وخالدٌ"، و"جاء خالدٌ وزيدٌ"، فالمعنى واحد⁽²⁾.

فالمسوّغ الذي جعل (الواو) أن تتقدّم على باقي حروف العطف هو القوّة، فالواو تصدرت هذه الحروف، لأنها دلت على اشتغال وقوّة دون باقي الحروف.

ويجوز أن يكون العطف تقديرًا بحذف الواو⁽³⁾

كقول المتنبي:

أيّ يومٍ سرّرتني بوصولٍ كم تُرعى ثلاثةً بصدود⁽⁴⁾

والشاهد أنه يجوز المعنى: وكم تُرعى. فحذف حرف العطف (الواو).

(1) يُنظر: سعد الدين، عبد المحسن، البيان في القواعد والإعراب، مكتبة دار طلاس، فكتوريا، ط1، 2005، ص172.

(2) ابن إياز، المحصول، 880/2.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 897/2.

(4) العكبري، أبو البقاء، شرح ديوان المتنبي، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، 44/2.

- في طبقات العدد

يقول ابن إياز: إنَّ العددَ كثرةٌ مركبةٌ من آحاد، فالواحد ليس من العدد، وطبقاتُ العدد أربعٌ وهي: الآحاد، والعشرات، والمئات، والألوف، وجاءت على هذه الصورة؛ لأنَّ كل واحد منها فوق الأخرى، فالعشراتُ فوق الآحاد، وهكذا⁽¹⁾.

فابن إياز يُعلل مجيء هذه الأعداد بهذه الصورة، بعلَّة الأقوى، أي أنَّ كلَّ واحد أقوى من الذي قبله، وهذا معروف، فالألوفُ أقوى وأكثرُ من المئات، والمئات كذلك أقوى وأكثر من العشرات، والعشراتُ أيضًا أقوى وأكثر من الآحاد.

- في قلب الواو ياءً

يرى ابن إياز أنَّ الواو إذ سَكُنَتْ، وانكسر ما قبلها، قلبت ياءً نحو: "ميزان"، و"مِقات"، وجاءت السكون هنا؛ لأنها متى تحرَّكت فيما لم يكن إعلالُه تبعًا لإعلال شيءٍ آخر سلَّمت الواو، نحو: "عوَض"، و"طَوَّل"، وذلك لأنَّ الحرفَ يَضَعُفُ بالسكون، وتكون له القوَّة بالحركة، فتأتي الكسرةُ لتغيِّرَ حالةَ ضعفه، ويمتنعُ عليها عند قوَّته بالحركة⁽²⁾.

فعلَّة القوَّة هي التي تُسوِّغ للواو في أيُّ قلب ياءً، فعند قولك: "ميزان"، قويت الياء التي هي في الأصل (واوًا) لأنَّ ما قبلها مكسور، وكذلك (مِقات) فالحركةُ تغيِّرُ حالة الحرف من الضعف إلى القوَّة.

- في ضمير (الغائب)

يرى ابن إياز أنَّ ضمير الغائب هو أضعفُ الضمائر؛ لأنه يرجعُ إلى معرفة، ونكرة، ومنه ما يُفسَّرُ ما قبله، ويكون لفظًا ومعنى كقولك: "ضربَ زيدٌ غلامه"، ويكون لفظًا دون

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 915/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1076/2.

المعنى كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] ويكون معنى دون اللفظ كقولك:

ضَرَبَ غلامُه زيدًا، والتقدير أنَّ (زيدًا) مُقَدِّمٌ على (غلامه) (1).

وقد جاء في "الخصائص" أنه يجوز أن تقول: "ضربَ غلامه زيدًا" فالمفعول وإن كان

مؤخرًا، فإنه مُتَقَدِّمٌ في التقدير، وقد كَثُرَ ذلك (2).

فضمير الغائب جاء أضعفُ من ضمير المتكلم، وضمير المخاطب، وعلَّة ذلك أنه جاز

فيه التقدير.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 795/2-796

(2) يُنظر: ابن جني، الخصائص، 294/1.

12 - علة الاستغناء

والاستغناء لغةً: غَنيت المرأةُ بزوجها (استغنت). و(غني) بالمكان أقام به. وما (يُغني) عنك هذا، أي ما يجزئُ عنك وما ينفَعك⁽¹⁾.

وعلة الاستغناء: هو أن تستغني العرب عن لفظٍ، أو تركيب فيصبح قليل الاستعمال ولا يُستخدم في تعليل المسائل النحوية.

وارتبطت هذه العلة ارتباطاً وثيقاً بكلام العرب، وشعرهم، فلما رأى ابن إياز أن هناك ألفاظاً استغنت عنها العرب جاء بهذه العلة وذكرها في سِتِّ مسائل نحويّة.

- المسائل النحوية التي علّتها بعلة الاستغناء

- في أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط

يقول ابن إياز إنّ هذه الأسماء دالّة على معاني في نفسها من حيث أنّها هي أسماء، وكذلك أنّ (أين)، و(متى)، و(إذا) دوالٌ على الظرفية، فهي مُستقلّة مستغنية عن غيرها، فقد استقلّت بالدلالة من حيث أنّها أسماء⁽²⁾.

فابن إياز عندما رأى أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط لها دلالة مستغنية عن غيرها.

- في العامل في المبتدأ، والخبر

ذهب بعض النحاة إلى أنّ رافع المبتدأ هو الابتداء، واختلفوا في ذلك، فقال بعضهم:

هو التعرّي، وإسناد الخبر، وهو ما جاء به الزمخشري، وصاحب الفصول⁽³⁾.

(1) الرّازي، مختار الصّحاح، ص483.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 32/1.

(3) يُنظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص43.

فالعامل عندهما هو: التجرد، والإسناد، وهذا ضعيف؛ لأنَّ التجردَ عَدَمٌ، وعدم العامل لا يكونُ عاملاً؛ فلو وجدَ لكان المبتدأ مرفوعاً، فيكون مستغنياً عنه، والمبتدأ مرفوع بوجود ذلك العامل، أو عدمه، والإسناد أيضاً لا يصلحُ أن يكون عاملاً؛ لأنه هنا متأخراً عن التجرد، والمتأخر عن الشيء لا يكون عاملاً فيه⁽¹⁾.

فلما رأى ابن إياز أنَّ المبتدأ جاء مرفوعاً، ومستغنياً عن عامله، علَّلَ ذلك بعلة الاستغناء.

- في إظهار خبر (لولا)

من المعلوم لدينا أنَّ (لولا) حرف امتناع لوجود، ودائماً يأتي بعد اسم يُعرب مبتدأ، والخبر فيها محذوف تقديره (موجود) كقولك: "لولا الماء ل مات الإنسان"، وتقدير الجملة: "لولا وجود الماء ل مات الإنسان".

وجاء عند ابن إياز أنَّ الخبر يُحذف، ولا يجوز إظهاره؛ لأنَّ جواب (لولا) أغنى عنه كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ﴾ [الفتح، 25]. ثمَّ إنَّ (لولا) مركبة من (لو) الذي معناها امتناع الشيء لامتناع غيره؛ و(لا) النافية، فـ (لولا) استغنت عن الخبر، لذلك جاء معناها امتناع الشيء لوجود غيره⁽²⁾.

- في المضمرة المعرفة

يقول ابن إياز: إنَّ المضمرة أعرِفُ من العلم، ولذا لا يُوصَفُ لاستغنائها عن ذلك باختصاصه، وكذلك لا يُبدل من ضمير المتكلم، كما أنَّ تثنيته، وجمعه يردان على حكم مُفْرَدِهِ في التعريف، والعلمُ يتكرَّرُ فيها، فعند قولك: "رَبُّهُ رَجُلًا" إنما الإفادة لدخول (رب) عليه إمَّا

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 559/1.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 578/1.

لتتكبيره، أو لإبهامه⁽¹⁾. فابن إياز يرى أنّ المضمّر هو أعرّف المعارف، وهذا ما ذهب إليه البصريّون⁽²⁾. فقد علّل ابن إياز عدم وصف المضمّر لاستغنائه عن ذلك باختصاصه.

- في وصف المضمّر

لقد جاء عند البصريّين أنّ المضمّر لا يوصّف منه إلا ضمير الغائب، كما جاء ذلك عند الكسائي؛ لإبهامه حيث قال: "مررتُ به المسكين"⁽³⁾.

وابن إياز لا يُجيزُ وصفَ المضمّر إطلاقاً؛ لأنه إن كان متكلّماً، أو مخاطباً، فقد استغنى عن الصّفة بحضوره، أمّا إن كان غائباً فلا بد من ظاهرٍ راجعٍ إليه، يُغني عن وصفه⁽⁴⁾.

فابن إياز عندما وجد مُسوِّغ الاستغناء موجوداً في الضّمائر لحضورها، منع أن يوصّف المضمّر؛ لأنّ في وصفه يُستغنى عن الصّفة.

- في زيادة الواو في "عَمْرُو"

يقول ابن إياز: إنّ "عَمْرًا" جاء عند العرب مكتوباً في الرّفع والجرّ بالواو؛ حتّى يكون الفرقُ بينه وبين (عَمْر)، وأمّا في حالة النّصب فلا داعي لذلك؛ لأنّ الصّرف والألف يفرق بين الاثنين، لذلك استغني عن الزيادة بالواو في حالة النّصب⁽⁵⁾.

فابن إياز يجعل (الواو) لازمة للتفريق بين (عَمْر) بفتح الميم، وبين (عَمْرُو) بتسكين الميم، في حالتي الرّفع والجر، بينما استغنت العربُ عن هذه الواو في حالة النّصب وقالوا: لا حاجة لنا بها؛ لأنّ الألف تلتحق (عَمْرًا) عند النّصب.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 782/1-783.

(2) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، 220/1.

(3) يُنظر: أبو حيان، الارتشاف، 1931/4.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 864/2.

(5) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1007/2.

13- علّة الفرق

الفرق لغةً: فرقتُ بين الشيء فرقاً ما باب قتلِ فصلتُ أبعاضه وفرقتُ بين الحق والباطل فصلتُ أيضاً⁽¹⁾.

وعلّة الفرق هو أن يأتي المتكلم أو الناظم بشيئين من نوع واحد فيوقع بينهما تبياناً وتقريباً. ولعلّة الفرق أثر بارز في إزالة اللبس، وتوضيح المعاني⁽²⁾.

جاءت عند ابن إياز في ست مسائل نحويّة. وظهرت عنده عندما لاحظ أن الجملة العربية تختلف من وضع إلى وضع آخر عند ادخال عامل نحويّ جديد عليها.

- المسائل النحويّة التي علّتها بعلة الفرق

- في حروف النفي وحروف الاستفهام

يرى ابن إياز أن هناك فرقاً في قولنا: "زيدٌ قائمٌ"، و"هل زيدٌ قائمٌ"، ففي الجملة الثانية تم إدخال حرف الاستفهام (هل) على الجملة الاسمية "زيدٌ قائمٌ"، ولم نفهم هل (زيدٌ) قام، أم لا، وكذلك الأمر إذا أدخلت حرف النفي (ما) لأصبحت الجملة (ما قام زيدٌ)، وبذلك تغيّر معنى الجملة من الإثبات إلى النفي⁽³⁾. فابن إياز جعل علّة الفرق في مثل هذه الجمل؛ لأنّ ثمة فرق بين الجملة، قبل دخول الاستفهام والنفي عليها، وعند دخول الاستفهام والنفي عليها، فهي تتحوّل من معنى إلى آخر.

(1) يُنظر: المقرئ، الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1987، ص179.

(2) الكفوي، الكلّيات، ص248.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 57/1-58.

- في (حمراء) ونحوها

يقول ابن إياز: إنَّ (حمراء) ونحوها، تُبدل الهمزة فيها إلى واو؛ لأنَّ قبلها ألفاً زائدة، فنقول: "حمراون"، وإنما قُلبت الهمزة هنا إلى واو، حتَّى تفرَّق بين الهمزة الزائدة، وهمزة الأصل، وجاء اختيارُ القلب إلى واو دون غيره؛ لأنَّ الهمزة أشبه إلى الألف⁽¹⁾.
ولو ثبتت الهمزة في "حمراوان" ولم تقلب إلى واو لكانت على النحو الآتي:
"حمراءان"، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ الهمزة قويّة الشبه بالألف، واجتمع في ذلك ثلاثة أمثال⁽²⁾.
فلذلك جاءت علّة الفرق، حتَّى لا تجتمع الهمزة مع الألف، وحتّى نفرّق في نوع الهمزة من الأصلية، والزائدة.

- في لام (الجر)، ولام (الابتداء)

يرى ابن إياز أنَّ الفتحة جاءت لتفرّق بين لام (الابتداء)، ولام (الجر)، نحو: "لزيد منطلق" ففتحت اللام هنا حتّى نفرّقها عن لام الجر⁽³⁾. فابن إياز يجعل الفتحة علامة فرق حتى تستطيع التمييز بين لام (الابتداء)، ولام (الجر). وقد جاء عند سيبويه أنَّ اللام مكسورة في قولك: لعبد الله حال، ثمَّ يقول: لك مال، بفتح (لام) لك، وقد علل ذلك بأنَّ (اللام) في (لعبدالله) لو فُتحت لالتبست بـ (لام) الابتداء⁽⁴⁾.

- في الفرق بين (المصدر)، و(اسم الفاعل)

يقول ابن إياز: إنَّ هناك فرقاً بين (المصدر) و(اسم الفاعل) فاسم الفاعل يكون أقوى حالاته إذا كان باللام، وعلى العكس من ذلك فإنَّ أضعف أحوال المصدر إذا كان مُقترناً باللام، فالألف واللام بمعنى "الذي" في اسم الفاعل، وهي ليست كذلك في المصدر⁽⁵⁾. فالمصدر ليس فيه من القوّة، والأصالة كما في اسم الفاعل، لذلك ظهرت علّة الفرق بينهما.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/185.

(2) يُنظر: الورّاق، أبو الحسن، علل النحو، ص540.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 2/256.

(4) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 2/376-377.

(5) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 2/747-748.

وكذلك فإنَّ النحاة أعملوا اسم الفاعل؛ لأنه ضارعُ الفعل وصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى، وهذا ما جاء به ابن السراج⁽¹⁾.

- في اشتقاق النعت

يرى ابن إياز أنَّ جميع النحاة يشترطون في النعت أن يكون مُشتقاً، فالنعت ليس كالحال التي لا تُشترط بها الاشتقاق، ثمَّ أنه ليس في كلام العرب اسمٌ دالٌّ على ذاتٍ باعتبار معنى حصل فيها إلاَّ المُشتقُّ، وبهذا المعنى يحصل الفرقُ بينه وبين غيره⁽²⁾. وقد جاء عند سيبويه أنَّه يُشترطُ الاشتقاق في الصِّفة، حتى تفرِّق بينها وبين غيرها من التَّوابع⁽³⁾.

وعلى النقيض من ذلك فقد ذهب الفراءُ أنَّه لا يُشترطُ الاشتقاق في النعت؛ لأنَّ كلَّ ما دلَّ على معنى في الموصوف فهو صفة على جميع الأحوال مشتقٌّ، أم غيرَ مُشتقٍّ⁽⁴⁾. وابن إياز كان من مناصري الرأى الأول في اشتراط الاشتقاق في النعت.

- في الفرق بين المضارع الثلاثي، والرِّباعي

يقول ابن إياز: لقد جاء أوَّل المضارع الرباعي مضموماً، للتفريق بينه وبين مضارع الثلاثي، ولم يكن كسر ما قبل اللام فارقاً؛ لأنه لا يكفي نحو: "يُكْرِمُ" في مُستقبل "أَكْرَمَ"، و"يُكْرِمُ" في مُستقبل "أَكْرَمَ"، فجاء الضمُّ في الأوَّل للفرق⁽⁵⁾. فابن إياز يرى أننا إذا ضمَّنا الأوَّل في المضارع الرباعي كقولك في "أعطى": "يُعطي"، للتفريق بينه وبين (ياء) المضارع في الثلاثي.

(1) يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 55/1.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 861/1.

(3) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 434/1.

(4) يُنظر: أبو حيان، الارتشاف، 1919/4.

(5) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1039/2.

14- علة الضعف

الضعف لغةً: بفتح الصاد في لغة تميم خلاف القوة والصحة والجمع ضعفاء وضعاف⁽¹⁾.

وعلة الضعف: هي علة تكون فيها السبب النحويّ ضعيفاً في إثبات الحكم النحويّ. وجاءت هذه العلة لتبيان سبب الحذف أو الاضافة في المسألة النحويّة، وعلّل بها ابن اياز خمس مسائل نحويّة كانت كافية للاستدلال بأنّ الضعف قد يوقع الجملة في موقع آخر للحكم النحويّ.

- المسائل النحويّة التي علّلها بعلة الضعف

- في حذف حرف العلة عند جزم الفعل المضارع

يقول ابن اياز: إنّ حرف العلة يُحذف عند جزم الفعل المضارع كقولك: "لم يرم"، و"لم يخش"؛ لأنها قد خُففت، وعند سكونها تقترب إلى الحركات، فالجازم لا بد له من تأثير لفظي، فلما لم يصادف غير الحركة، وهي ضعيفة -لما تقدّم- حذفها⁽²⁾. فابن اياز يرى أنّ الجزم يؤثر في اللفظ، كقولك: "جاء أحمدٌ يرمي القوس"، فإن "يرمي" فعل مضارع لم يحذف منه أي حرف، ولكن عند قولك: "لم ترم" فقد حُذف حرف (الياء) من آخر الفعل (يرمي)؛ لذلك أثار الجزم على الحرف بحذفه، وتعليل ذلك عند ابن اياز؛ لأنه خفيف.

- في عمل الصفة المشبّهة

وقد جاء عند "المصنّف" أنه لا تعمل إلاّ معتمدة على ما له صدرُ الكلام، من نفي، أو

استفهام، كقولك: "أحسنٌ وجهٌ"، و "ما حسنٌ وجهٌ"⁽³⁾.

(1) المقرئ، المصباح المنير، ص137.

(2) يُنظر: ابن اياز، المحصول، 222/1.

(3) يُنظر: ابن اياز، المحصول، 737/2-738.

وقد كان لابن السراج رأي آخر في ذلك حيث بيّن أنّ اسمَ الفاعل يعمل دون الاعتماد على الاستفهام، والنفي، وهو جائز عنده⁽¹⁾.

وكأنّ ابن السراج يُعمل اسمَ الفاعل لضعف الصفة المشبهة، وابن إياز كذلك يُعمل اسمَ الفاعل لقوته وأصالته، وضعف الصفة المشبهة⁽²⁾.

- في إعراب (حَدَام) وبابه

يقول ابن إياز: إنّ بني تميم يعربونه، ويمنعونه من الصرف وعلّتهم في ذلك التعريف، والتأنيث، وذلك لضعف علّة البناء، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر؛ لأنّه كـ "نَزَالٍ"، في حين بني تميم يخالفون بناءه على وجه الشبه بـ "نَزَالٍ"⁽³⁾.

وقد جاء في "المقتصد" أنّ (حَدَام) قد بُنيت لأنها تضمنت تاء التأنيث التي في "حاذمة"⁽⁴⁾.

فبنو تميم يُعربون (حَدَام) لضعف البناء، في حين بعض النحويين كالجرجاني يرون فيها البناء.

- في معنى المشتق "ذو"

يقول ابن إياز: إنّ القول: "مررتُ برجلٍ ذي مالٍ أبوه"، غير جائز؛ لأنها غير مُشتقة، بل جاءت في معناه فضعفَ عن العمل، ثمّ أنها تلزّم الإضافة، وذلك يجعلها خفيفةً في قُربها إلى الفعل، وهي على حرفين لذلك جاءت خفيفةً⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 60/1.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 739/2.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 765-766/2.

(4) يُنظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 1018/2.

(5) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 863/2.

فابن إياز يُسوّغ إبطال عمل (ذي) في الجملة السابقة بعلّة الضعف التي جعلتها بعيدة عن الاشتقاق، والفعل، ومجيؤها أيضًا على حرفين جعلها تضعف أكثر فأكثر.

- في البديل الغلط

يقول ابن إياز: ومن الأمثلة على هذا البديل قولهم: "مررتُ برَجُلٍ حمارٍ"، وهذا النوع من البديل لا يصحُّ إلاّ بإسقاط المبدلِ منه، وهذا البديل لم يردّ في الاستعمال الفصيح عند العرب، فهو ضعيف ولا يُستدلُّ به⁽¹⁾.

فلأنّ هذا النوع من البديل فيه ضعف وغير مُستدلّ في الفصحى عند العرب، جاءت علّة الضعف لإسقاط بدل الغلط لضعفه.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 902/2.

15 - علة الإيجاز

الإيجاز لغةً: اختصار الكلام وتقليل ألفاظه مع بلاغته. يقال لغةً: أوجز الكلام إذا جعله قصيراً ينتهي من نُطقه بسرعة⁽¹⁾.

وعلة الإيجاز: علة استخدمها العرب بحذف حرف، لعلّ مجيء المسألة النحوية على الشكل المُراد، والحذف كان مقترناً عندهم بالإيجاز. وهي من العلل التي كُثر استخدامها عند النحاة الأوائل، وجاء بها ابن إياز في ثلاث مسائل نحوية مبيّناً أن الإيجاز هو المسوّغ لهذه المسائل.

الحذف ظاهرة نحوية لا تخصّ اللغة العربية وحدّها، بل هي ظاهرة عالميّة؛ لأنّها ترتبط بالمستوى التركيبي، والمستوى الدلالي، ولا يمكن إقامة هذين المستويين في الجملة دون تقدير ما هو محذوف، فالنحوي يشير إلى ما هو محذوف على أساس ما هو موجود، من خلال ما هو موجود أمامه من آيات قرآنية، أو شعر، أو أمثال، مع الاهتمام بتعليل الحذف في الجملة⁽²⁾.

- المسائل النحوية التي علّلتها بعلة الإيجاز

- في (هلم)

وهي مركبة من حرف التنبيه مع (لم)، والهاء محذوف منها الألف، والحجازيون يُثَنُّونها، ويجمعونها، ويذكرونها، ويؤنثونها على لفظٍ وقولٍ واحدٍ، أمّا بنو تميم فيقولون: "هلمّا،

(1) الميداني، عبدالرحمن، البلاغة العربية (أسسها، وعلومها، وفنونها)، دار القلم، دمشق، ط1، 1996، 26/2.

(2) يُنظر: ياقوت، سليمان، محمود، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، ص209.

وهلموا، وهلمى، وهلمن⁽¹⁾. وقد وردت في القرآن الكريم نحو: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب،

[18].

والاسم المنسوب ما أخره مُشَدَّدة مكسور ما قبله، نحو: (هاشمي)، و(تبصري)⁽²⁾.

وقد ذهب البصريون إلى أنها مركبة من (ها) التنبية مع (لم)، أمّا الكوفيون فقالوا: إنها

مركبة من (هل) مع (أم) محذوفة الهمزة⁽³⁾.

وقد حذفت الألف لوجوه منها: أنّ الكلام في (لم) أصلها السكون كقول أهل الحجاز

(المم) فحذفت الألف لأجل ذلك. والوجه الآخر أنّ الألف حذفت لاستطالتها في التركيب فعند

قولنا مع الألف (هالم) يُصبح الكلام طويلاً لا معنى له⁽⁴⁾.

ويغلب عليّ الظن أنّ الحجازيين هم الأقرب إلى الصواب؛ لأن دليلهم جاء في القرآن

الكريم، ثم إنّ مجيئها على أكثر من لفظ كبني تميم يجعل لفظها ثقيلًا على اللسان. فالحذف

من هنا لعلّة الإيجاز والتخفيف.

- في الضمير (هم)

يقول ابن إياز: إنّ الضمير (هم) جاء للجمع، وهو يختصُّ بالعاقلين، نحو قوله تعالى:

﴿وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة، 27]. والأصل فيه: "هُمُو"،

وإنما جاء حذف الواو لمنع الاستطالة في الكلام، لذلك سَكَنَ ما قبله حتّى جاء، على هذه

الصورة⁽⁵⁾.

(1) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 180.

(2) يُنظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 255.

(3) يُنظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 193.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 757/2-758.

(5) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 814/2.

وفي رأيٍ فإنَّ المسوِّغ الذي جعل الضمير (هُم) على هذه الصّورة هو الإيجاز والخفة،
أي حذف الواو في (هُمُو) حتّى يسهلُ نطقها على اللسان؛ لذلك أصبحت (هُم).

- في تصغير الاسم الزائد على أربعة أحرفٍ

يرى ابن إياز أنه جاز الحذف من الاسم الزائد على أربعة أحرفٍ عند تصغيره؛ لأنَّ
الخماسي ثقيلٌ جدًّا؛ لكثرة حروفه، فحذفوا آخره، حتّى صارَ رباعياً، وخصّوا الآخر بالحذف؛
لتطرفه، حتّى يتساوى الصّدر مع العجز، فنقول في "قَبَعَثَرَى": "قُبَيْعَث" (1).

فالاسمُ متى كان زائداً على أربعة أحرفٍ، حُذِفَ آخره حتّى يُستَساغُ به الكلام، لذا
جاءت هذه العلةُ مُسوِّغاً في تصغيره على هذه الصّورة.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 964/2.

16- علة الوجوب

الوجوب لغةً: هو ضرورة اقتضاء الذات عينها، وتحققها في الخارج، وعند الفقهاء عبارة عن شغل الذمة. والوجوب العقلي: ما لزم صدوره عن الفاعل بحيث لا يتمكن من التّرك بناءً على استلزامه محالاً⁽¹⁾.

وعلة الوجوب: هي الاستحسان والألويّة. وهو مصداق الحمل، ومنشأ الانتزاع، وهو ما يستغني في موجوديته عن غيره⁽²⁾.

وهي من العلل التي جاء بها ابن إياز امتداداً من النّحاة السّابقين، حيث بيّن فيها أنّ بعض المسائل النحويّة يجب فيها مثلاً: النّصب أو الجر أو الجزم، لذلك جاء بهذه العلة في ثلاث مسائل نحويّة.

- المسائل النحويّة التي علّلتها بعلة الوجوب

- في حدّ الاسم وعلاماته

إنّ الفاعل والمفعول كلاهما مُخبرٌ عنهما، فإذا قلت: "ضربَ زيدٌ خالدًا" فنحن أخبرنا عن وقوع الضرب من (زيدٍ) وبحصوله في (خالدٍ)، ولهذا وجبَ أن يكونان اسمين، وكذلك المبتدأ كقولك: "زيدٌ ضاربٌ"، فإنّ (زيدًا) مخبرٌ عنه بقولك: "ضاربٌ"، والفرقُ بين الفاعل والمبتدأ، أنّ خبر المبتدأ مخبرٌ عنه بقولك: "ضاربٌ"، والفرقُ بين الفاعل والمبتدأ، أنّ خبر المبتدأ مؤخر عنه، وخبر الفاعل مقدّم عليه⁽³⁾. فابن إياز يبيّن علة أن يكون الفاعل والمفعول به اسمين، وذلك لأنهما وجب فيهما الإخبار فالعلة علة وجوب، ثمّ إنّ المفعول به يشارك

(1) الجرجاني، كتاب التعريفات، ص250.

(2) يُنظر: التهانوي، محمد علي، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط1، 1996، 1761-1759/2.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 42/1.

الفاعل في الإخبار عنه بالفعل، ولكن الفرق، في عدم المقدرة على الاستغناء عن الفاعل، في حين أنّ المفعول به فَضْلَةٌ، تُكْمَلُ الجُمْلَةُ بدونه.

- في حروف الشرط

وحروف الشرط تربط بين جملتين، كقولك: "إنَّ جاءَ زيدٌ جاءَ خالدٌ" فأصلُ هذه الجُمْلَةُ جملتين: "جاءَ زيدٌ"، و"جاءَ خالدٌ"، ولكن تمَّ الرِّبْطُ بينهما بحرف الشرط (إنَّ)، فلو لا حرف الشرط لما كان هناك ربطٌ بين الجملتين⁽¹⁾.

فربطُ أي جُمْلَةٍ مع جُمْلَةٍ أُخْرَى توجب وجود حرف الشرط.

وقد جاء عند "ابن السَّراج" أنّ الحرف معناه في غيره، وهناك كثيرٌ من الحروف أفادت معنى في غيرها⁽²⁾. لذلك جاءت حروف الشرطِ رابطةً لجملتين، ليس كباقي الحروف.

- في دخولِ "رُبَّ" على المضمَر

يقول ابن إياز: إنّ "رُبَّ" لا تدخل إلاّ على النكرات، ولكن جاء سببُ دخولها على المضمَر نحو: رُبُّهُ رجلاً؛ لأنَّهُ يجب تفسير النكرة، ولم يتقدّم ما يعودُ الضميرُ إليه⁽³⁾. وقد جاءت هذه المسألة خِلافِيَّةً بين البصريين، والكوفيين، فالبصريون أجازوا القول "رُبَّ رجُلٍ"، والكوفيون أجازوا القول: "رُبَّ الرَّجُلِ"⁽⁴⁾. وكلا القولين خالٍ من الوصف. فابن إياز يوجب تفسير المضمَر بمنصوب، حتّى تُسوِّغَ له دخول (رُبَّ) عليه.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 56/1.

(2) يُنظر: ابن السَّراج، الأصول في النحو، 42/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 799/2.

(4) يُنظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1748-1747/4.

17 - علة كثرة الاستعمال وقلة الاستعمال

الكثرة لغة: خلاف القلة. وتُجعلُ عبارة عن السّعة⁽¹⁾. والاستعمال لغة: ذكر اللفظ الموضوع ليُفهم معناه أو مناسبة، فهو فرع الوضع⁽²⁾.

وعلة كثرة الاستعمال: هو أن يُكثر العرب من استعمال بعض التراكيب النحويّة، مما يترتب على هذه العلة حذف، أو تخفيف.

وجاءت هذه العلة معتمدة كثيراً على أقوال العرب، وحكمهم، وشعرهم، وعند ابن إياز جاء كثرة الاستعمال علة، حيث علّل بعض المسائل النحويّة بهذه العلة وقال: لأنّ العرب قالت، ولأنّ العرب استخدمت هذا اللفظ، ووردت عنده في خمس عشرة مسألة نحويّة⁽³⁾.

- المسائل النحويّة التي علّلها بعلة كثرة الاستعمال

- في "قد" و"السين وسوف"

وهي حروف تدخل على الفعل الماضي والمستقبل، كقولهم: "قد قدّم الأمير"، فـ (قد) أفادت هنا التقريب من الحال، وعند اتصالها بالفعل المضارع، نحو: "قد يفعل أحمدُ كذا وكذا"، فـ (قد) هنا أفادت التقليل من حدوثه، وقد تجيء مع المستقبل للتكثير، وذلك في شعر العرب، ونثرهم؛ لأنّ (قد) استعملت عند العرب بكثرة، لتدلّ على المدح والافتخار⁽⁴⁾.

فابن إياز هنا يُعلّل مجيء (قد) مع الفعل المضارع، أو الماضي، في أنها قد كُثِرَ

استعمالها عند العرب.

(1) المطرزي، المُغربُ في ترتيب المعرب، ص220.

(2) الكفوي، الكلّيات، ص114.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 2/ 850، 961، 1011، 1049.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 48/1.

أما (السين وسوف) فهي مسألة خلافية، إذ يرى الكوفيون أنَّ (السين) تدخلُ على الفعل المستقبل، نحو: "سأفعل"، وأنَّ أصلها (سوف)، والبصريون على العكس من هذا⁽¹⁾.

ويرى ابن إياز أنَّ اللام تدخل على (سوف)، ولا تدخل على (السين)، واحتج بذلك أنها وردت في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى، 5]. ثمَّ أنه ورد عن العرب أنها كانت تضعُ قبل (سوف) اللام، ولم يرد عنها استخدامُ اللام مع (السين)⁽²⁾.

ثمَّ إنَّ (السين) و(سوف) لا يدخلان إلا على الفعل المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة، 142]، وقوله تعالى: ﴿سَوْفَ نُصَلِّيهِمْ نَارًا﴾ [النساء، 56]⁽³⁾.

فلم يردَ عن العرب إدخالُ اللام مع (السين) فكثرة الاستعمال هي علَّة استخدام اللام مع سوف.

- في حروف العطف

و(الواو) أصلُ حروف العطف لأنها أكثرُ الحروف استعمالاً في اللغة العربية، والدليل على ذلك؛ أنها لا توجب إلا الاشتراك بين الشئيين في حكم واحد⁽⁴⁾.

وقد وردَ عن العرب أنها لم تستعمل (واو) العطف في غير معنى الاشتراك، فقد كان حرف العطف يربط بين اسمين، أو بين فعلين. وقد ذكر ابن إياز أنَّ من علامات الحرف،

(1) يُنظر: الأنباري، الإنصاف، 646/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 50/1.

(3) الأثري، محمد بن رياض الأحمد، كتابُ النَّحو، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، ص20.

(4) يُنظر: الورَّاق، علل النَّحو، 377/1.

الربط بين اسمين وفعلين، ومثال ذلك حروف العطف، كقولنا: "جلس زيدٌ وخالدٌ"، و"زيدٌ قامَ وجلس"، وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاحة، 5]. فلم يردَ عندَ العرب استعمال حروف العطف لغير الربط بين الاسمين، أو الفعلين⁽¹⁾.

- في بناء الاسم على الكسر

إنَّ الاسمَ يبنى على الكسر نحو: "أمس"، وهو لاءٌ، فـ (أمس) ظرف زمان كثير الاستعمال في اللغة، ويبنى على الكسر إذا كان اسماً لليوم الذي قبلَ يومك، نحو: "معنى أمس بما فيه"، فجاء هنا معرفة؛ لأنه عُرِّفَ بـ "لام" التعريف⁽²⁾.

- في زيادة حرف الجرِّ في الفعل غير المتعدّي

يقول "المصنف": إنَّ كلَّ فعلٍ لا يتعدّى، يجوزُ تعديتهُ بحرف جرٍّ، نحو: "مررتُ بزيدٍ"، وقد ذكر "المصنف" هنا حرفُ الجرِّ؛ لأنه أكثرُ استعمالاً، وأوسعها مجالاً، ولا يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ⁽³⁾.

فحرفُ الجرِّ أكثرُ الحروفِ استخداماً، وأوسعها ذِكراً في كلام العرب؛ لذلك جاءت في كلامهم دون الحروف الأخرى.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 56/1.

(2) يُنظر: الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، 400/2، والصايغ، محمد بن الحسن، اللحة في شرح الملحّة، تحقيق: إبراهيم الصّاعدي، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (د.ط)، (د.ت)، 909/2.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 301/1.

- في تقديم المفعول به

والمفعول به يأتي ظاهراً، أو مُضمراً، والظاهر لا يحتاج إلى قرينة تكلم، أو خطاب والمُضمَر لا يدلُّ على معناه بقرينة، فلو قلت: "ضربَ محمدٌ بكرًا"، فإنَّ المفعول به هنا ظاهراً، ولو قلت: "أطاعني محمدٌ"، جاء المفعول به مُضمراً، وقد يأتي المفعول به ضميراً منفصلاً، كقولك: "ما أطاعَ الرسولُ إلاَّ إِيَّاي" ف (إِيَّاي) ضمير منفصل وهو مفعول به⁽¹⁾.

وقد يتقدم المفعول به على الفاعل، أو الفعل كقولك: "زيداً حسبتُ مُطلقاً" فتقدّم المفعول به على الفعل والفاعل، وقد كثر وشاع تقديم المفعول به، حتى أصبح ذلك غير ممنوع، فجاءت علة كثرة الاستعمال⁽²⁾.

فالأصلُ في المفعول به، أن يأتي مُتأخراً عن الفعل والفاعل كقوله تعالى: ﴿إِنَّ

الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ [النساء، 142]. ولكن العرب رأَت أنه يجوز تقديمه كقوله تعالى:

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَاطَةَ﴾ [البقرة، 16]. فجاء المفعول به مُتصدراً للكلام؛ لذلك كثر

الاستعمال بهذا فجاز تقديمه.

- في فعل التعجب

وقد زيدَ فعلُ التعجب بالهمزة دون الحروف الأخرى، لكثرة استعمالها، ثمَّ إنَّ العرب

فضلوا أن يكون فعلُ التعجب على وزن "أفعل"؛ لكثرة المبالغة⁽³⁾. لذلك جاءت الهمزة زائدة

(1) يُنظر: الأثري، كتاب النحو، ص131-144.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 334/1-336.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 376/1.

في فعل التعجب؛ لأنَّ استعمالها كثر عند العرب. ثمَّ إنَّ الهمزة قد خُصَّت من بين سائر الحروف؛ لأنها أقرب إلى حروف المدِّ، فالهمزة والألف مخرجُهما من أقصى الحلق⁽¹⁾.

- في تقدّم (كان) على أخواتها

لقد جاء تقدّم (كان) على أخواتها؛ لأنها كثيرة الاستعمال دون أخواتها⁽²⁾. و(كان) وأخواتها ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وقد سمى علماء النحو أخوات (كان) بنظائرهما؛ لأنه تتشابه (كان) مع (أخواتها)⁽³⁾.

فقد كثرت (كان) وشاع استعمالها دون أخواتها عند العرب؛ لذلك جاءت متقدمة على أخواتها، ثمَّ إنَّ شعر العرب ونثرهم قد احتوى على (كان) فكانت لها الأصالة في التقديمية؛ لكثرة استعمالها.

- في الاسم المنصوب بعد (عدا)، و(خلا)

تأتي (خلا)، و(عدا) حروف جرٍّ، إذا لم تتقدّم (ما) عليهما، كقولك: "قام القومُ خلا أحمدٍ، وعدا أحمدٍ"، وأمّا إذا تقدّمت (ما) عليها وجب النصبُ نحو: "قام القومُ ما خلا زيداً"، و"ما عدا زيداً"، فـ (ما) هنا مصدرية، وفاعل (خلا، وعدا) ضميرٌ مستترٌ يعود على البعض، و"زيداً" مفعولٌ به⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: المبرّد، 192/1.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 387/1.

(3) يُنظر: الأثري، كتاب النحو، ص100.

(4) يُنظر: العقيلي، بهاء الدين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط7، 2010، ص312-314.

ويقول ابن إياز: إنَّ العرب قد أكثرت من استعمال الاسم المنصوب بعد (عدا)،
و(خلا)⁽¹⁾. كقولك: "قام الطلابُ عدا عليًّا"، و"جاء المعلمون خلا أحمدًا" فلما كَثُرَ هذا
الاستعمال عند أهل العربية، جاءت علة الاسم المنصوب بعد هذه الحروف.

- في "لبيك"، و"سعديك"، و"حنانيك"، و"سبحان الله"

يرى ابن إياز أنَّ هذه المصادر يُرادُ بها التكثر، فـ (لبيك) مأخوذة من "ألبَّ بالمكان"
إذ قام به، و(سعديك) معناها: مساعدة بعد مساعدة، و(حنانيك) من التحنن، أي الرَّحمة. وهي
منصوبة بفعلٍ مضمَر.

فالعرب استخدمت هذه المصادر، وجرت على ألسنتهم فجاءت على هذه الصورة، أمَّا
(سبحان الله) فمعناها براءة الله من السوء، ولا ينصرف (سبحان الله) للعلمية، والألف والنون
زائدتان، فهي من (سَبَّحَ) (تسبيحًا)، فلما كَثُرَ استعمالها عند العرب، جاءت على هذه
الصورة⁽²⁾.

- في ذكر العَلَم (المنقول)

لقد بدأ مصنف كتاب "المحصول" بالعلم المنقول كـ (أسدٍ)، و(ثورٍ)، وهو منقول عن
اسم عين، و"فضل"، و"حارثٍ" وهو منقول عن معنى، و"تغلب"، و"يزيد" وهو منقول عن
فعل⁽³⁾. وفي هذا يرى ابن إياز أنَّ المصنّف بدأ بالمنقول؛ لأنه على كثرة في اللغة العربية،
وشاع استعماله عند العرب⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 112/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 550/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 788/2.

(4) يُنظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال،

بيروت، ط1، 1993، ص25.

وقد جاء في "المفصل" أنه على أقسام منها: ما نُقِلَ عن اسمِ عينٍ، وما نُقِلَ عن اسمِ معنى، وما نُقِلَ عن صيغة، وما نُقِلَ عن فعلٍ ماضٍ⁽¹⁾.

- في الاسم الموصول (الذي)

يقول ابن إياز: لقد وردت (الَّذِي) بعدة لغات منها: "الَّذِي"، و"الَّذِي"، و"الَّذِي" ولكن (الَّذِي) بهذه الصورة بتثديد اللام، وتسكين الياء هي الكثيرة في الاستعمال⁽²⁾. فلما كانت (الَّذِي) هكذا من دون اللغات، كانت هي الأكثرُ في الاستعمال، لذا جاءت الياء ساكنة؛ لأنَّ العربَ استخدمتها هكذا.

علة قلة الاستعمال

القلة: (قَلَّ) الشيءُ يقلُّ بالكسرِ (قَلَّةً). وقَلَّه في عينه أي أراه إيَّاه قليلاً⁽³⁾.

وقلة الاستعمال: هو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى، وهو من صفات المتكلم⁽⁴⁾.

وجاءت هذه العلة عند ابن إياز في الفاظ قلَّ استعمالها عند العرب. وقد وردت عنده في ثلاث مسائل نحوية.

- المسائل النحوية التي عللها بعلّة قلة الاستعمال

- في بناء كلمة (جَيْرِ)

يقول ابن إياز على لسان أبي الفتح، إنها حرفٌ، يُجابُ بها، تمامًا كـ (نعم)، و(بلى)، و(أجل)، و(إن)، وهذا رأي المصنّف أيضًا، وقد أضاف ابن إياز قائلًا: هذه كلمة قليلة الاستعمال في كلام العرب؛ لذلك حُرِّكَ آخرها بالكسر، فهي ليست كـ (أين)، و(متى)؛ لأنهما اسمان كثيران الاستعمال، فجُعِلَ الفتحَ في آخرهما بخلاف (جَيْرِ)⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 842/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 163/1-164.

(3) يُنظر: الرّازي، محمد بن أبو بكر، مختار الصّاح، ترتيب: محمود خاطر بك، القاهرة، ط2، 1937، ص549.

(4) الكفوي، الكلّيات، ص786.

(5) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 276/1.

وأرى أن هذه الكلمة قد تميزت عن غيرها في أنها جاءت مبنية على الكسر، ولم تكن مبنية على الفتح مثل باقي الحروف، والتي تختصُّ بالبناء على الفتح، وذلك لقلّة استعمال هذه الكلمة عند أهل العربية.

وجاء عند الجرجاني، أنها اسم من أسماء الأفعال ومسمّاهَا (أعترفُ)، و(أقرُّ)⁽¹⁾.

- في وقوع الحال محلّ الخبر

يرى ابن إياز أنّ الحال قد تسدّ مسدّ الخبر، كقولهم: "ضربي زيدًا قائمًا" فالحال "قائمًا" سدّ مسدّ الخبر (ضربي) والعامل (كان) المضمرة، فالتقدير: إذا كان قائمًا. ولا يجوز إعمال المصدر مكان (كان)؛ لأنّ الحال تصبح من صلته⁽²⁾.

وقد أوردَ علماء النحو في هذه المسألة آراء، فمنهم من رأى أن يكون "ضربي" مبتدأ، وخبره ظرف محذوف، والتقدير: ضربي زيدًا حاصلًا إذا كان قائمًا، وهذا رأي البصريين. في حين رأى الكوفيون أنّ قائمًا (حال) من الضمير (ضربي)⁽³⁾.

وابن إياز يقول: إنّ الحال لا تسدّ مسدّ الخبر، إلّا إذا كان المبتدأ مصدرًا، ثمّ أنه ما المانع من اعتبار (كان) ناقصة و(قائمًا) خبرها؛ إذ أنه لم يسمع عن العرب، ولم يردّ عنهم، استخدام كان على هذا التقدير⁽⁴⁾.

وفي رأيي أن ابن إياز كان محقّقًا؛ لأنه لم يرد عن العرب استخدام (كان) مضمرة. وقد تأتي كلمة (جير) محمولة على الاسمية؛ لأنها جاءت منونة ومثال ذلك قول

الشاعر ابن السكيت لأعرابي من بني أسد⁽⁵⁾:

(1) يُنظر: الجرجاني، شرح الرضي، 318/4.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 579/1.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 395/1.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 580/1.

(5) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 277/2.

أَسِيَّ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ⁽¹⁾

وَقَائِلَةٌ أُسَيْتَ فَقُلْتُ جَيْرٍ

والشاهد في البيت حمل (جير على الأسمية للتتوين)

- في (ذو) للأسماء الستة

لقد ذكر ابن إياز أنَّ الأسماء الستة تُفرد كلها إلا (ذو)؛ لأنها على حرفين، ومنها الحرف الثاني حرفُ علة، فلو أُفردَ لأُعرب، ومن الشاذَّ أيضًا استعمال (ذو) مضافة إلى ضميرٍ إلا جمعًا، فلم يردَّ عن العرب أنها قالت: "مررتُ بزيدٍ ذلك"، ولا "مررتُ بهندٍ ذيك"⁽²⁾. وأرى أن العرب لم تستخدم مثل هذه العبارات؛ لذلك أهملتها وتركتها على حالها فهي ليست كباقي الأسماء من أخواتها.

(1) وأسيتُ على الشيء أي حزننت عليه. الحموي، الرومي، أبو عبدالله، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى

معرفة الأديب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991، 419/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 163/1-164.

18 - علة التحقير

التحقير: التصغير. والمحقرات: الصغائر. ويقال: هذا الأمرُ محقرةٌ بك، أي: حقارةٌ⁽¹⁾.

وعلة التحقير: هي أن تستحقر العرب لفظاً ما، أو تركيباً نحوياً غير مرغوب بوجوده.

وعند استحقاره تتركه العرب.

وهي أقرب العلل لعلة (التقليل)، إذ المقصود منها تحقير المذكور، وابن إياز يتحدث

فيها عن الجزء والكل ومتى كان ذكر الجزء موجوداً في تلك المسألة كان المراد منها التحقير،

وجاءت عنده في ثلاث مسائل نحوية.

- المسائل النحوية التي عللها بعلة التحقير

- في حذف الفاعل

إنَّ من الأسباب الموجبة لترك الفاعل والاستغناء عنه، واستبداله بـ "نائب الفاعل" أن

يكون الفاعل حقيراً، كقولك: "قُتِلَ عثمان بن عفان رضي الله عنه" فلأننا عظّمنا المفعول به،

وأردنا تحقير الفاعل وهو القاتل حذفنا الفاعل؛ لأننا قصدنا ذلك⁽²⁾.

وكذا عندما نقول: "ضُربَ مديرُ المدرسة"، فلأنَّ المضروب وهو (المدير) في مكانةٍ

عظيمة، والضارب نريدُ تحقيره حذفناه واستبدلناه بـ (نائب الفاعل).

- في (حتى)

جاء في "المحصول" أنَّ مصنّف الفصول جعل (حتى) من حروف العطف، وابن إياز

جعل (حتى) لترتيب الغاية، والنّهاية، وشرطها أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، ويحصلُ

ذلك بذكر الكلِّ قبلَ الجزء نحو: "أكلتُ السمكةَ حتى رأسها"⁽³⁾.

(1) الجوهري، الصحاح، 2/219.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/344.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 2/880-885.

وقد جاءَ عندَ الجرجاني أنّ الدلالةَ على أحدِ طرفي الشيء، يدلُّ على الغاية، وطرفَ الشيء لا يكونُ من غيره، ولهذا كان فيها معنى التحقير، فالشيءُ إنْ أخذتهُ من أعلاه، فأدناهُ غايةً، وهو الحقير⁽¹⁾.

فابن إياز جعلَ ما بعدَ (حتّى) جزءاً ممّا كان قبلها، ففي المثال السابق رأس السمكة جزءاً من السمكة، فتمَّ ذكر الكلِّ قبل الجزء، وذلك تحقيراً له.

- في معاني التصغير

لقد جاءَ التصغير مبيّناً لمعاني يقصدها المتكلّم من وراء تصغيره للأسماء، ومن هذه المعاني التحقير.

وقد ذكرَ البصريون أنّ التحقير يكون فيما يتوهّم عظمه، كقولك في الرجل: "رَجِيلٌ"⁽²⁾.

فنحنُ عندما نصغّر "الرجل" قد يكون المعنى المراد منه هو التحقير؛ لأنّ التصغير هنا هو الإقلال من قيمة هذا الرجل، وابن إياز كان قد أورد رأيَ البصريين هذا في كتابه "المحصول" دليلاً على أنه من المؤيدين لهذه العلة المقصودة من وراء معنى التصغير.

وجاءَ عند "العكبري" أيضاً فيما تقول: فُلْسٌ وفُلَيْسٌ، ودرهمٌ ودُرَيْهمٌ، ودينارٌ ودُنَيْنِرٌ،

إنّما أردنا التحقيرُ من وراء هذا التصغير⁽³⁾.

(1) يُنظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 842/2.

(2) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، 1419/3.

(3) يُنظر: العكبري، ابن برهان، السلسلة التراثية، تحقيق: فانز فارس، الكويت، ط1، 1984، 3/1.

وقد ذكر ابن عصفور أنّ التّصغير يأتي على معانٍ، كالتحقير في قولك: "رجيل"،
والتقليل كقولك: "بُغيل"، وتقليل العدد كقولك: "دُريهمات"، وتقريب للزمان كقولك: "قُبيلُ
العصر"، وتقريب المنزلة كأن تقول: "أُخيّ"⁽¹⁾.
وقولك (رُجيلٌ) في معنى رجلٍ حقيرٍ؛ ولذلك إذا صغرت المصدر واسم الفاعل لم
يعمل كما يعمل مع ظهور الوصف⁽²⁾.

(1) يُنظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري،
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، الكتاب الثالث،
(د.ط)، (د.ت)، ص435.

(2) العُكبري، اللُّباب في علل البناء والاعراب، ص400.

19- علة القياس

القياس لغة: هو عبارة عن التقدير، يقال: قَسْتُ النَعْلَ بالنعلِ، إذا قَدَّرْتَهُ وسوَيْتَهُ، وهو عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره⁽¹⁾.

وعلة القياس: هي المعنى المستنبط من النصّ لتعدية الحكم من المنصوص عليه لغيره⁽²⁾.

وقد جاء بها أكثر النحاة السابقون، وابن إياز علّل بها هنا ثلاث مسائل نحويّة، وقاس بها على كلام العرب وشعرهم ونثرهم.

- المسائل النحويّة التي علّلها بعلة القياس

- في استخدام الفعل المضارع

يرى ابن إياز أنّ العرب استخدمت المضارع من الأفعال (باع)، و(رمى)، فقالوا: "يُبوعُ"، و"يرمُو" وذلك قياساً على "وامقَه، فومقَه، يمقَه"، و"بايعَه، فبَاعَه، يبيعه"، و"راماهُ، فرماهُ، يرميه"⁽³⁾.

فالعرب قاست استخدام الفعل المضارع من (باع)، و(رمى) على ما كان مستخدم عندهم قديماً وهو الأصل.

- في عدم إعمال (لا)، و(ما) بـ (ليس)

يقول ابن إياز: إنّ (ما)، و(لا) الأصل والقياسُ فيها ألاّ يعملا؛ لأنهما مُشتركان، يدخلان على الاسم تارةً، وعلى الفعل تارةً أخرى، فنقول: "ما أحمدٌ خائفٌ"، و"ما خائفٌ أحمدٌ"، و"لا يقومُ زيدٌ"، و"لا رجلٌ أجملٌ منك"⁽⁴⁾.

(1) الجرجاني، التعريفات، ص 181.

(2) الجرجاني، المحصول، ص 205.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 299/1.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 646/2.

فابن إياز قاس إعمال (لا)، و(ما) على كلام العرب، لدخولهما على الجملة الاسميّة، والجملة الفعلية وهذا لا يجوز لعدم اختصاصهما بأحد أنواع الجملة العربيّة. وقد جاء عند سيبويه أنّ أهل الكوفة أعملوا (ما) عمل (ليس) ونصبوا بها الخبر، سواء أكان الخبر متقدماً، أم متأخراً⁽¹⁾.

- في نسب المركّب

يرى ابن إياز أنّ المركّب في جميع أحواله وبنائه يُنسب إلى الجزء الأول، فنقول في "بعلبك": "بعلبي"، وفي "تأبط شراً": "تأبطي"، أمّا المضاف فيرى ابن إياز أنه لا ينفصل عن المضاف إليه في المعنى كـ "عبد القيس"، و"عبد الدار" فالنسب فيها يقع إلى الأول، فنقول: عبدي⁽²⁾.

ويرى الباحث أنّ العرب قاست الاسم المركّب كما في (عبد القيس) على (بعلبك) وغيرها من الأسماء غير المركّبة تركيباً مزجياً.

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 60/1.

(2) ابن إياز، المحصول، 2/ 989-990.

20 - علة الاشتقاق

الاشتقاق لغةً: الأخذُ في الكلام. والشُّقَّاقُ: تشقق جلد اليد والرجل من بردٍ ونحوه. والشُّقَّاقُ: الخلافُ⁽¹⁾.

والاشتقاقُ: أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ.⁽²⁾ وجاءت هذه العلة عند ابن إياز عندما يستطيع الأعرابي اشتقاق لفظ من لفظ آخر مع مراعاة المحافظة على المعنى. وعلل بها ثلاث مسائل نحوية.

- المسائل النحوية التي عللها بعلّة الاشتقاق

- في معرفة الفعل الزائد من الأصلي

يقول ابن إياز: إنّ من الأدلة على معرفة الفعل الزائد من الأصلي الاشتقاق، وذلك نحو: "ضاربٍ" ألفه زائدة؛ لأنه مشتقٌ من (الضربِ)، أو من (ضربَ)⁽³⁾. فابن إياز يرى أنّ الأصلَ في الفعل أن يكون مجرداً، أي من ثلاثة أحرفٍ، ولكن لما صارَ فيه الاشتقاق أصبح أكثرُ من ثلاثة، فإنّ أردنا أن نعرفَ أنّ هذا الفعل فيه حرفٌ زائدٌ ردّدناه إلى أصله الثلاثي، وهو الأصل، لكن زيدَ فيه لعلّة الاشتقاق.

- في الهمزة الزائدة الواقعة أولاً

يرى ابن إياز أنّ الهمزة إذا كانت أولاً، وبعدها ثلاثة أحرفٍ أصولٍ في اسمٍ، أو فعلٍ فالحكم عليها بالزيادة، نحو: "أحمر"، و"أفقد"، وقد حكّم عليها بالزيادة هنا؛ لأنه قد ثبتَ عليها

(1) الفراهيدي، كتاب العين، ص 346-347.

(2) عيسى، سحر سليمان، مفاهيم أساسية في علم الصّرف، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، وسط البلد، ط1، 2011، ص 12.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1052/2.

الزيادة بالاشتقاق، فالهمزة في (أحمر) زائدة؛ لأنها مشتقة من (الحمرة)، وكذلك (أفقد) من (الفقود)⁽¹⁾.

فابن إياز يجعل علة الاشتقاق مسوِّغاً في الحكم على الهمزة، المُبتدأ بها الكلام الزيادة؛ لأنَّ الاشتقاق غلبَ عليها.

- في زيادة الألف آخر الكلمة

يقول ابن إياز: إنَّ الألف تزدادُ في آخر الكلمة وتسمَّى: ألف التأنيث، نحو: (سكرى)، و(حُبلى) والدليلُ على أنها زائدة في الاشتقاق؛ لأنها من (الحبل)، و(السُّكر)، ودليلُ تأنيثها عدم تنوينها في حالة التنكير⁽²⁾.

فابن إياز يُبيِّن أنَّ الألف إذا كانت في آخر الاسم، فلا بُدَّ أن تكون زائدة، وقد جاءت هنا أيضاً غير قابلة للتنوين دليلٌ على أنها للتأنيث، فالاشتقاق هو المُسوِّغ لجعلها زيادة.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1057/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1062/1.

21- علة الاختصار

الاختصار لغةً: ترك الفضول، واستيجاز ما يأتي على المعنى، وكذلك الاختصار في الطّريق⁽¹⁾.

وعلة الاختصار: هي علة استخدمها العرب؛ لأنهم كانوا يميلون إلى الاختصار والإيجاز؛ لذلك جاءت عند النحاة وعلّوا بها كثير من المسائل النحويّة. أما ابن إياز فقد استخدمها بقلّة في تعليل بعض المسائل النحويّة التي وردت عند العرب.

وجاءت هذه العلة كما عند النحاة السابقين، فقد ذكرها بمعنى الإيجاز والتقليل في

التركيب للألفاظ داخل الجملة العربية وذكرها في ثلاث مسائل نحويّة.

- المسائل النحويّة التي علّتها بعلة الاختصار

- في الحال

قد تجيء الحال معرفة، لكنها في تقدير النكرة نحو: جاء خالدًا وحده، و"أفعل ذلك جهدك"، و"أرسلها العراك"، وهذا مخالف لأصل الحال، ف (وحده) منصوب على الحال؛ لأنه معرفة مضاف إلى الضمير، فهو في تقدير النكرة، أي معنى الكلام: "جاء خالدٌ منفردًا"، و"جهدك" فالأصل "طلبته مجتهدًا جهدك"، وقد ظهر هنا الاختصار بقولك: "أفعل جهدك"⁽²⁾. وجاء عند سيبويه أنّ (العراك)، و(جهدك)، و(طاقتك) هي كلمات في موضع (مُعتركة)، و(جاهدًا)⁽³⁾.

فعندما كان الاختصار في هذه الكلمات، جاءت معرفة في تقدير النكرة.

(1) الفراهيدي، كتاب العين، ص412.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/450.

(3) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 1/372.

- في الضمير المنفصل (أنا)

يقول ابن إياز: إنَّ الضمير (أنا) يكون للواحد سواء أكان للمذكر، أم المؤنث؛ ولأنَّ بابَ المُضمَر الاختصار، لم يُحتَج فيه إلى الفصل بينهما، كقولنا: (كبش)، و(نعجة)، والاسمُ صفةُ الهمزة والنون، والألف زائدة لبيان الحركة، والدليلُ قولك: "أنت"، وأفصحُ اللغات فيها إثباتُ الألفِ وقفًا كقوله تعالى: ﴿أَنَا أُحِيءُ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة، 258]⁽¹⁾.

- في التصغير

يرى ابن إياز أنَّ في تصغير الاسم دليلًا على تصغير مُسمَّاه، فلو قلت: "رُجَيْلٌ"، فكأنَّكَ تُريدُ به؛ رجلٌ صغيرٌ، وإنَّما عدلوا عن الوصف طلبًا للاختصار، وجاءت الياء نيابةً عنه، وقد جاء عن علماء النَّحو أنه لا يجوز أن يُصغَّر من الأسماء ما لا يجوزُ وصفُه، فلا تقول: "هذا ضاربٌ ظريفٌ زيدًا"، والتصغير: "هذا ضويربٌ زيدًا"⁽²⁾. ويرى الباحث أنَّ ابن إياز يجعل مجيء التصغير على هذه الصورة اختصارًا للوصف، يريدُ منها المتكلم معاني عدَّة.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 807/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 956/2.

22 - علة النّظير⁽¹⁾

علة النّظير عند العرب: جعل الشيء يجري على شيء آخر في الإعراب لمناظرته له في أمرٍ من الأمور.

وجاءت هذه العلة على النقيض تماماً من علة عدم النّظير. وعلّل بها ابن إياز مسألتين نحويّتين.

- المسائل النّحوية التي علّلتها بعلة النّظير

- في حرف الجر (الباء)

يقول ابن إياز: إنّ النّحاة جاؤوا بالباء بعد (من)؛ لأنّها نظيرتها، ومن معانيها الإلصاق كقولك: "به داء"، أي أنّ المرض والدّاء قد لصق به، ومن معانيها أيضاً، الاستعانة كقولك: "اكتب بالقلم"⁽²⁾.

وفي رأيي أنّ ابن إياز يجعل الباء نظيرة لـ (من)، وهي زائدة، ويدخلها كما في المثال السّابق معنى الاستعانة، والإلصاق، وجاءت عند معظم النحاة عقّب (من).

- في معرفة الكلمة الزائدة من الأصليّة

يرى ابن إياز أنّ التصغير في هذه المسألة، هو أن يكون في الكلمة حرفٌ لا يُمكن حملُهُ إلاّ على أنّه زائد لا مجرد، ثمّ تأتي هذه الكلمة مسموعةً في لغةٍ أخرى يحتتملُ الحرف فيها على أنّ يحملُ على الزيادة، أو الأصليّة، فيقتضى عليه بالزيادة؛ لأنه قد زيدَ في لغةٍ أخرى، نحو: "تتقل"، وهو جرو الثعلب، بفتح التاء الأولى، وضمّ الفاء، فالتاء هنا زائدة،

(1) سبق تعريفها في علة عدم النّظير.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 694/2.

وليس أصلًا، وذلك لعدم (فَعَلَّ) نحو: "جَعَفِر"، وجاء تَنْقُلُ بضم التاء الأولى، وضمّ الفاء،
وبهذه اللّغة يجوز اعتبارها أصليةً، وذلك لورود "فَعَلُّ" (1).

فابن إياز يجعل الكلمة أصليةً الحروف إذا كان لها نظيرٌ في حرف اللّغة العربية، وإذا
جاءت غير ذلك لا تَحْتَمِلُ سِوَى الزيادة.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1054/2.

23- علة الإلحاق

الإلحاق لغةً: لحق به لاحقًا، أي أدركه. وتلاحقت المطايا: لحق بعضها بعضًا⁽¹⁾.

علة الإلحاق: جعل مثال على مثال أزيد، ليعامل معاملته، وشرطه اتحاد

المصدرين⁽²⁾.

وتشابهت هذه العلة في معناها بعلّة (الاتباع) ووردت عند ابن إياز في ! ذشمسالتين

نحويتين.

- المسائل النحوية التي علّتها بعلّة الإلحاق

- في ضمير الغائب (هاء)

يرى ابن إياز أنّ ضمير الغائب (هاء) في قولك: "نفعه"، أو "ضربه" إن تحرك ما

قبله بالضمّ، أو الفتح، قويت بإلحاق الواو، كقولك: "نفعه"، و"ضربه"، ولكن إن تحرك ما

قبله بالكسر قويت بإلحاق الياء كقولك: "أعطيه"، وإن سکن وكان حرفًا صحيحًا، أو جاء مُعتلًا

غير الياء، أصبحت مخيرًا في رأي ابن إياز في إلحاق الياء، أو تركها كقولك: "أكرمته"،

و"يغزوه"، وكذلك أنت مُخير في إلحاق الياء، أو تركها في قولك: "يُعطيه"، ويُعطيه"⁽³⁾.

وقد جاءت قراءة قوله تعالى: ﴿ خُذُوهُ ﴾ [الحاقة، 30]. "خذوه"، دليل على أنّ إلحاق

الواو جائز إذا كان الضمير (هاء) ما قبله متحركًا بالضمّ، أو الفتح⁽⁴⁾.

- في زيادة الحروف

(1) الرّازي، مختار الصحاح، ص 593.

(2) الجرجاني، التعريفات، ص 43.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 823/2.

(4) يُنظر: ابن جني، الخصائص، 18/2.

يقول ابن إياز: إنَّ لزيادة الحروف معنى، فقد تكون للمدِّ، نحو: "عجوز"، و"رسالة"، كما قد تكون للإلحاق، أي أن تجيء إلى الثلاثي، فتزيدَ عليها حرفاً فيصبحُ رباعياً، وتزيدُ عليه حرفين، فيصبحُ خماسياً، أو أن تزيدَ على الرباعي حرفاً فيصبحُ خماسياً، كقولك: "تعدَّد"، و"ضربَّ"⁽¹⁾.

فالزيادة للحروف لا بدَّ لها من معنى، فلا يُزادُ حرفٌ إلا من وراءه قَصْدٌ، ولذلك قد نزيد على الثلاثي ونلحقه حرفاً أو أكثر.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1055/2.

24- علة توهم

التوهم لغةً: (وهم) في الحساب غلط فيه وسهى، وبابه: فهم. ووهم في الشيء من باب وعد⁽¹⁾.

علة التوهم: إدراك المعنى الجزئي المتعلق بالمحسوسات⁽²⁾.

وجاءت هذه العلة بإزالة الغموض عن المسألة النحوية المطروحة، وقد ذكرها ابن إياز في مسألتين نحويتين. وأراد منها عدم توهم السامع بكلام العرب وعدم التسليم به.

- المسائل النحوية التي عللها بعلة التوهم

- في أقسام التوكيد

قسم مصنف "الفصول" التوكيد إلى قسمين، هما: توكيد تكرار، وتوكيد إحاطة.

وقد علق ابن إياز على قول المصنف بأنه توهم، وأن الإحاطة ليست بتكرار، وهذا خاطئ فلو قلت: "قام الطلاب كلهم"، فإن "كلهم" بمعنى: كل الطلاب، وهم الطلاب أنفسهم، فالتكرار لازم في القسمين، وقد بين ابن إياز بأن الفائدة من التكرار اللفظي، هو رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما ذكره، فإذا كررته زال هذا التوهم، ثم أن التكرار وكما يرى ابن إياز يدل على الاهتمام بالمعنى المطلوب⁽³⁾.

فابن إياز يُنبه على أن التوكيد بأقسامه جارٍ فيه التكرار، وذلك منعاً للتوهم، وزيادة في

معنى الشيء المراد توكيده.

(1) يُنظر: الرّازي، مختار الصحاح، ص738.

(2) الجرجاني، التعريفات، ص78.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 870/2.

- في إضافة الأعداد إلى عشرة

يرى ابن إياز أننا إذا تجاوزنا العشرة لزمَ الزيادة (أحدًا) في المذكر، و(إحدى) في المؤنث، وعدلَ عن ذلك إلى التركيب كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف، 8]. فلو جاءت هذه الآية على قول: "أحدٍ وعشرة" لتوهم على السامع أن سيدنا يوسف في الآية الكريمة قد رأى مرّةً واحدةً، ومرّةً أخرى عشرة⁽¹⁾.

وقد جاء في "المفصل" أن العدد المركب مع العشرة، قد مُزجا وصارا صيرًا واحدًا⁽²⁾.

وفي رأيي فإن ابن إياز ومنعًا للتوهم أجازَ المزجَ في العدد المركب، حتى لا يختلطَ المعنى على السامع ويتوهم بمعنى ثانٍ.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 921/2.

(2) يُنظر: الزمخشري المفصل، ص 219.

25- علة العامل

العامل لغة: هو الذكي يتولّى أمور الرّجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل للذي يستخرج الزّكاة: عامل. واعتمل الرّجل: عمل بنفسه⁽¹⁾.

وعلة العامل: هي أن يكون هناك عاملاً في الجملة قد نقلها من حالٍ إلى حال، كحروف الجر مثلاً، أو حروف النّصب والجزم.

وهذه العلة جاءت عند ابن إياز مبيّنة لسبب ورود الحكم النّحوي على هذا الحال، وقد علّل بها مسألتين نحويتين.

- المسائل النّحوية التي علّلها بعلة العامل

- في نصب المفعول به

وقد رأى البصريّون أنّ العامل هو الفعل وحدهً لنصب المفعول به، ولكن الكوفيين رأوا أنّ الفعل والفاعل هما العاملان لنصب المفعول به⁽²⁾. وابن إياز يرجّح قول البصريّين، في أنّ الفعل هو العامل لنصب المفعول به، فالفعل هو العامل الحقيقي⁽³⁾.

فالفاعل عند ابن إياز لا يكونُ عاملاً لنصب المفعول به؛ لأنّ الفاعل يأتي قبل المفعول به، وأحياناً يكون المفعول به فضلة لا داعي لوجوده، ثمّ أنّ الفاعل يكون بعد الفعل؛ لأنه كالجزم منه، وهذا ليس للمفعول به.

وهناك أيضاً أفعالٌ تنصب المفعول به وتكون هي العامل فيه، كـ (ظنّ)، و(حسب)،

و(زعم)، و(وجد) فجميع هذه الأفعال تنصب المفعول به⁽⁴⁾.

(1) ابن فارس، مجمل اللغة، ص 474-475.

(2) يُنظر: الأتباري، الإنصاف، 53/1.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 305/1-306.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 321/1-322.

- في (اثنا)، و(اثنتا)

يقول ابن إياز: إنَّ الأول من: (اثنا عشر)، (اثنتا عشر)، مُعرب؛ بدليل تغيّر آخره لتغيّر العامل، و(اثنا) و(اثنتا) مُعربٌ صدره، ومبنيٌ عجزه⁽¹⁾.
فقد جاء عند (سيبويه) أنَّ الإعرابَ لغةً رديئةً في هذا القول، لذلك جاء عنده البناء⁽²⁾.
ويرى الباحث أنه عندما تغيّر العامل عند ابن إياز، جاء هذا العدد المركّب على جزأين مُعرباً، ومبنيّاً، وهو رأي الجمهور، فابن إياز من المؤيدين لرأي الجمهور في هذه المسألة.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 924/2.

(2) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 299/3.

26- علة الكراهية

الكراهية لغة: وهو شيء (كراهية) و(مكروه). و(الكراهية) الشدة في الحرب⁽¹⁾.

وعلة الكراهية: هي العلة التي كانت تهرب منها العرب؛ لاستكراه لفظ، أو تركيب

معين.

وجاء بها ابن إياز عندما كانت تكره العرب مسألة نحوية ما، فيوجب بها الإدغام، أو

الحذف، ولذلك عللها بعلة الكراهية. وجاءت في مسألتين نحويتين.

- المسائل النحوية التي عللها بعلة الكراهية

- في حذف (نون) عشرون

يقول ابن إياز: إنَّ حذفَ (النون) في عشرين لا يكون إلا في الإضافة، فعند إضافة

(عشرين) تقول: "عندي عشرو رجلٍ" والمعنى: عشرون رجلاً، فعند إضافة (عشرين) يختلُّ

المعنى ويصبح غير دالٍّ على مقصود⁽²⁾.

فابن إياز كرهَ حذفَ النون في (عشرين) لذلك مُنع فيها الإضافة. وجاء في الإيضاح

أنَّه كُرِهت الإضافة في هذا؛ لأنها قد دلَّت على توهم⁽³⁾ فالعلة علة كراهية.

- في الألف المنقلبة عن ياء، أو واوٍ

يقول ابن إياز: إنَّ العرب كرهوا اجتماع الأمثال؛ لذلك وجب الإدغام في: "شدُّ"، "قُدُّ"،

وبيان اجتماع الأمثال أنَّ الواو تُقدَّر بضميتين، وهي متحركة، وقبلها فتحة، وأيضاً الياء تُقدَّر

بكسرتين، وهي متحركة، وقبلها فتحة، فهربوا من ذلك، وقلبوها إلى الألف؛ لأنَّ الفتحة بعض

الألف، فحرَّكت الألف الذي بعدها إلى حرفٍ مُشاكل لها، وهو الألف⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: الرازي، مختار الصحاح، ص58.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/470-471.

(3) يُنظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق،

ط1، 2005، 1/319.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 2/1073.

27- علة عدم النظير

النظير لغةً: نظيرُ الشيء: مثله. والنظير بمعنى واحد⁽¹⁾.

وعلة عدم النظير: هي علة لا تجعل الشيء يجري على شيء آخر في الحكم النحوي

لعدم مناظرته في أمر من الأمور.

وجاءت هذه العلة بمعنى عدم المشابهة، أي أنّ ابن إياز استخدمها لبيان عدم وجود

مشابهة بين المسألة النحوية الموجودة، وكلام العرب، وعلل بعض النحاة الاوائل بهذه العلة،

أمثال سيبويه. ووردت عند ابن إياز في مسألتين نحويّتين.

- المسائل النحويّة التي علّلتها بعلة عدم النظير

- في الجمع الممنوع من الصّرف

يقول ابن إياز: إنّ الجمع الذي ليس له شبيه ولا نظير، والذي يمنع من الصّرف يسمّى

(شبيه الآحاد) مثل: (دنانير)، و(دراهم)، والجمع يكون فيما لا نظير له في الآحاد نحو:

(مساجد)، و(محاريب) وهما على أوزان: (مفاعل)، و(مفاعيل)⁽²⁾. فابن إياز لا يجعل كل

الجموع ممنوعة من الصّرف، وإنّما قيّد ذلك بأن يكون ذلك الجمع مما ليس له نظير.

وقد ذكر سيبويه ذلك: وقال: "اعلم أنّه ليس شيء يكون على هذا المثال إلّا لم ينصرف

في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنّه ليس شيء يكون واحدًا يكون على هذا البناء"⁽³⁾.

(1) يُنظر: الجوهرى، إسماعيل بن حمّاد، الصّحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين،

بيروت، ط1، 1956، 831/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 118/1-120.

(3) سيبويه، 227/3.

- في تجريد ضمائر المتكلم الغائب من معاني الاسميّة

يقول مصنف الكتاب: إنّ ضمائر المتكلم "إيائي" و"إيانا"، كما من ضمائر المخاطب:

"إيّاك" و"إيّاكن"، و"إيّاها"⁽¹⁾.

وابن إياز يرى بأنّ المضمرات كالحروف، ولكنها لا تُجرّد من معاني الاسميّة، كما

جرّدت من ضمائر المخاطب؛ لأنّ ذلك فيه ضعف، لعدم النّظير⁽²⁾.

وقد ذهب الخليل إلى أنّ الضمير (إيّاك) يكون فيه (إيّا) اسم مُضمر، ولو احقه ضمائر

وهو مُضافٌ إليها، فالخليل لا يُجرّد ضمائر المخاطب من معاني الاسميّة، وهذه مسألة خلافية

عند النّحاة⁽³⁾.

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 819/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 821/2.

(3) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 359-355/2.

28- علة "ترك على حاله"

ترك على حالة لغة: هو ترك الشيء على حاله. والترك: الجعل في بعض الكلام⁽¹⁾.
والترك على حاله عند النحويين: هو عدم فعل المقدور، سواء كان هناك قصدًا من التارك أو لا⁽²⁾.

وهي من العلل التي تفرد بها ابن إياز عن غيره، فلم أجد أحدًا من النحاة السابقين قد علل مسألة نحوية بهذه العلة. واستخدمها ابن إياز عندما رأى أنّ بعض المسائل النحوية لا يجوز فيها التغيير للحكم النحوي، فتركها على حالها أسلم. وجاءت عنده في مسألتين نحويتين.

وقد تفرد ابن إياز بهذه العلة، لأنني لم أجد قد نقلها عن غيره من علماء العربية بحدود ما أعلم.

- المسائل النحوية التي عللها بعلّة الترك على حاله

- في تحريك الألف

يقول ابن إياز: إنّ الحركات تقدّر على الألف نحو: "هذه عصا" فالحركة هنا مقدّرة على الألف في (عصا) وهي في الأصل مُنقلبة عن واو مضمومة، كما لو قلت: "رأيتُ عصا" فالألف منقلبة عن واو مفتوحة، وقولك: "مررتُ بعصا" فالألف هنا مُنقلبة عن واو مكسورة⁽³⁾. وهذا ما جاء به أيضًا الجرجاني عندما بيّن أنّ (الألف) في (عصا) منقلبة عن حرفٍ مرفوع، أو منصوب، أو مجرور⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: الفراهيدي، كتاب العين، 184/1.

(2) الكفوي، الكلّيات، ص249.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 138/1.

(4) يُنظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 106/1.

ويرى ابن إياز أنه من أراد أن يُحرّك الألف يقوم بقلبها إلى همزة، كقوله تعالى:

﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة، 7]. وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِئِنُّنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ وذلك بهمز

الألف [الرحمن، 56]. فابن إياز يرى أنه إذا أردنا إرجاعهما إلى الأصل، لوجب إعادته إليها لتحركه، وانفتاح ما قبله، فلما كان ذلك تركت على حالها.

ومثال ذلك، قول الشاعر⁽¹⁾:

وَلِلْأَرْضِ أَمَّا سَوْدُهَا فَتَجَلَّتْ بِيَاضًا وَأَمَّا بِيضُهَا فَادْهَامَتْ⁽²⁾

والشاهد في البيت قلب الألف همزة عند تحريكها، وتركها على حالها.

- في قلب (الواو) (ياء)

يرى ابن إياز أن الواو إذا كانت حشواً، متحركة، جاز فيها الإعلال، والتصحيح،

فتقول في تصغير (أَسْوَدَ) (أَسِيدٌ)، والأصل: "أَسِيدٌ"، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى

منهما بالسكون، فقلبت ياءً، وأدغمت الياء في الياء، كما يجوز من غير إعلال، وكقولك:

"أَسِيدٌ"، فتركت على حالها⁽³⁾.

فعندما جاز البقاء على الحال، أجاز ابن إياز قولنا: "أَسِيدٌ".

(1) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 141/1.

(2) عزة، كثير، ديوان كثير، شرح قدري مايو، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995، ص84.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 252/1.

29- علة إتباع

الإتباع لغة: تتبع الشيء تبعًا وتباعًا واتبَّعه وتتبعه: قفاهُ. واتبَّعه الشيء: جعله له تابعًا. والتابع: التالي. وتتابعت الأشياء: تبع بعضها بعضًا⁽¹⁾.

وعلة الإتباع: هي أن تُتبع الكلمة على وزنها أو رويها إشباعًا وتوكيدًا، حيث لا يكون الثاني مستعملًا بانفراده في كلامهم⁽²⁾.

وجاءت عند ابن إياز عندما يقوم الأعرابي بإتباع لفظ إلى لفظ آخر، أو تركيب إلى تركيب آخر ووردت عنده في مسألتين نحويتين.

- المسائل النحوية التي علَّها بعلة الإتباع

- في الحركات الإعرابية

يرى ابن إياز أنه عند قولك: "قوموا"، "وقومي"، إنما جاءت الضمة اتباعًا لحرف الواو، وجاءت الكسرة اتباعًا لحرف الياء، فالحرف هو الذي يُحدِّد الحركة التي ما قبله⁽³⁾. فالحركة الإعرابية تأتي ملائمة ومناسبة للحرف التي بعدها، فلا يجوز ضم (الميم) في (قومي)، ولا يجوز فتح (الميم) في (قومو)؛ لذا أتبعَت الحركة الحرف، وجاءت مناسبة له. فالعلة علة إتباع.

- في ضمِّ التاء في الضمير (أنتم)

يرى ابن إياز أن الضمير (أنتم) جاء لجماعة المذكَّرين المُخاطبين والأصل: "انتمو" وجاءت التاء هنا للخطاب، والواو للجمع، وجاءت الميم مضمومة لأجل الواو فهي تناسبها، ثمَّ ضُمَّت التاء إتباعًا لضمة الميم⁽⁴⁾.

فابن إياز يُتبع ضمَّ التاء في (أنتم) لحركة الميم في (انتمو) وهي الضم؛ لذلك جاءت علة الإتباع وهي المُسوِّغ لضم تاء (أنتم).

(1) ابن سيده، أبو الحسن علي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، 57-56/2.

(2) الكفوي، الكلِّيات، ص29.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 277/1.

(4) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 811/2.

30- عِلَّةُ الْعُمومِ

والعُمومُ لغةً: (عمّ) الشيءَ -عمومًا: شَمِلَ. و-النباتُ: طال. و-الرجُلُ عمومةً. صارَ
عمنَ والقومَ بالعطيّةِ عمومًا: شملهم⁽¹⁾.

وعِلَّةُ العمومِ: هي ما قال عنها ابن الحاجب: أنّها تدلُّ على مسمياتٍ باعتبار أمرٍ
اشتركت فيها مطلقًا، والعموم لا يخصّ الألفاظ، والمسميات تعمُّ الموجود والمعدوم. وقوله
مطلقًا قيد لما اشتركت فيه فيخرج جمع المعهود، مثل: جاءني رجالٌ فأكرمتُ الرجال، فإنّه
يدلُّ على مُسميات⁽²⁾.

جاءت هذه العِلَّةُ عند النحاة الاوائل، وعلّل بها ابن إياز عندما رأى الحكم النحوي أعمُّ
وأشمل من الحكم النحوي الآخر، أو أنّ هذه المسألة النحوية تفيد الشمولية، أو العموم.
وقد جاءت عنده في مسألة نحوية واحدة.

- المسائل النحوية التي علّلها بعِلَّةِ العموم

- في المفعول له

يرى ابن إياز أنّ المفعول له يكون أعمُّ من الفعل، كقولك: "قصدتُ زيدًا رغبةً في
عطائه" فالرغبة. يجوز أن تكون عِلَّةُ للقصد، ولغيره⁽³⁾.

والمفعول له يكون نكرة، ويكون معرفة، وقد جاء ذلك في اللباب، إذ إنّ أكثرَ النحاة
أجازوا تصريف المفعول له باللام، كما عرّفت اللام في كلمة "صواعق"، قوله تعالى:

﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي ذُرَاهِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: 19]⁽⁴⁾. وابن إياز في تصوّره

يرى عموميّة المفعول له على الفعل، ففي المثال السّابق (الرغبة) من فعلِ القائل، والقصدُ من
فعلِ القائل أيضًا، فلذلك جاء (المفعول له) أعمّ وأشمل من الفعلِ.

(1) المعجم الوسيط، 652/2.

(2) التهانوي، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص1236.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 514/1.

(4) يُنظر: العكبري، اللباب في علل البناء والاعراب، 277/1.

31 - علة الجهل

الجهل لغةً: نقيضُ العلم، وقد جهله جهلاً وجاهلاً، و(جهل) عليه، و(تجاهل): أظهر الجهل⁽¹⁾.

وعلة الجهل: هي إخفاء العامل في الجملة العربية لعلّة يقصدها النحوي.

وجاء ابن إياز بهذه العلة عندما لا يعلم المتكلم من الذي قام بفعل معين، وذكرها في كتابه المحصول في مسألة نحوية واحدة، مبيناً العلة بتلك المسألة.

- المسائل النحوية التي علّتها بعلّة الجهل

- في حذفِ الفاعل

يقول ابن إياز: إنّ هناك أسباباً، ومُسوغات لحذف الفاعل منها، الجهلُ بالفاعل فنقول: "سُرِقَ المحصولُ" فجهلنا السّارق⁽²⁾.

فإن ابن إياز يرى أننا عندما جهلنا ولم نعرف السّارق؛ جاءت الحاجة إلى حذف الفاعل، ليحلّ محلّه ما يسمّى بـ (نائب الفاعل) أي أنه ناب عن ذكر الفاعل ليُصبح من قام بالفعل مجهولاً غير معروف، فلم نعرف من سرّق المحصول؛ لذا جاز حذف الفاعل. وقد جاء في "شرح اللّمع" أنّ الفاعل ربّما يُحذف لصرفه عند ذكره صارف، أي الجهل بمن قام بأداء الفعل⁽³⁾.

وقد جاء في شرح ابن عقيل أنّ الأسباب التي تدعو المتكلم بأن يحذف الفاعل كثيرة جداً، فمنها اسباب لفظيّة كالقصد إلى الايجاز ومنها اسباب معنويّة كون الفاعل مجهولاً للمتكلّم⁽⁴⁾.

(1) معالي، معجم معالي اللغة، ص131.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 344/1.

(3) يُنظر: العكبري، شرح اللّمع، 45/1.

(4) يُنظر: الهمداني، المصري، العقيلي، عبدالله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط16، (د.ت)، 111/2.

ويرى الباحث أن العلة النحوية في حذف الفاعل عند النحاة الأوائل جاءت حسب موقع الحديث والكلام الذي يقتضيه موقف الأعرابي في ذلك الزمان. لذلك علّها ابن إياز بأكثر من علة.

وجاءت علة الجهل أيضاً مسوّغة لحذف الفاعل في كتاب "شرح التصريح على التوضيح" كقولك: سُرِقَ المِتاغُ، إذا لم يُعلم السارق من هو⁽¹⁾.

(1) يُنظر: الأزهري، خالد عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، 421/1.

32- علة التوكيد والتقوية

التوكيد لغةً: في التأكيد. وقد (وكّد) الشيء وأكّده بمعنىً والواو أفصحُ وكذا (أوكّده)⁽¹⁾.
وعلة التوكيد: عند أهل العربية يطلق على التقرير، أي جعل الشيء مقدراً ثابتاً في ذهن المخاطب⁽²⁾.

وهي علة مرتبطة بمعنى (التقوية)، فابن إياز يؤكّد على الحكم النحويّ عندما يأتي العامل النحوي ليقويّه. وجاءت عنده في مسألة نحوية واحدة.

- المسائل النحوية التي علّها بعلة التوكيد والتقوية

- في الحروف الداخلة على الجملة

يذكر ابن إياز في "المحصول" أنّ الحروف الداخلة على الجملة تقسم إلى قسمين:

- حروف مؤكّدة للمعنى مثل (اللام) في قولك: "لزيد قائم"، فاللام هنا لام الابتداء جاءت مؤكّدة ومقوية للابتداء، و(إنّ) ومثال ذلك: "إنّ زيداً قائم"، فقد جاء الحرف (إنّ) هنا مقوي ومؤكّد للجملة الاسمية.

- حروف مقوية للفظ، كقوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء، 41]. فقد جاءت

(ما) هنا متينة ومزيلة للقلق، ومؤكّدة للفظ⁽³⁾.

فالحروف متى دخلت على الجملة الاسمية فإنها تقويها، وتُعطيها التوكيد الذي يختلف

عن باقي الجمل، ومثال ذلك قولك: "محمدٌ رسولٌ" فقد أكّدت على أنّ (محمدًا) هو رسول الله

بواسطة (اللام) الداخلة على الجملة الاسمية.

(1) الرازي، مختار الصحاح، ص734.

(2) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص372.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 58/1.

33 - علة سلامة البناء

سلامة البناء لغة: والسَّلامُ اسمٌ من (التَّسليم) كالكلام من التَّكليم. وقال الزَّجاج: سمِّي بهذا؛ لأنَّه يُسَلَّمُك إلى حيثُ تُريدُ⁽¹⁾.

وعلة سلامة البناء: هي العلة التي تبقى على الحال الأصليَّة⁽²⁾.

وجاءت هذه العلة في مسألة نحويَّة واحدة ويذكرها ابن إياز عندما تكون الجملة العربية، أو لفظ منها سالمًا في البناء والتركيب، وظهرت عنده في الجموع. وقد تفرد ابن إياز بهذه العلة، لأنني لم أجد قد نقلها عن غيره من علماء العربية بحدود ما أعلم.

- المسائل النحويَّة التي علَّلها بعلة سلامة البناء

- في جمع السَّلامة

يقول ابن إياز: إنَّما سمَّوه بهذا الاسم، لسلامة بناء الواحد فيه، وسمَّوه أيضًا جمع تصحيح، وجمعًا مُسَلَّمًا، مُصَحَّحًا، وجمعًا على التَّنثية، وجمعُ السَّلامة في المذكَّر ما ألحقته أوًّا مضمومًا ما قبلها رفعًا كـ (قُصُور)⁽³⁾.

فقد علَّل ابن إياز تسميَّة هذا الجمع بـ (جمع السلامة)، وذكر عدَّة أسماء تُطلق على هذا الجمع. ثمَّ علَّل سيبويه سبب مجيء المجموع فيه أوًّا، وقبلها ضمَّة بقوله: إنَّ الإنسان يقدر أن يضع لسانه على أي حرفٍ، ثمَّ يضمُّ شفثيه بسهولة، وأنَّ الضمَّة من الواو⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: المطرزي، المُعرب، ص136.

(2) يُنظر: الجرجاني، التَّعريفات، ص136.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 191/1-192.

(4) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 171/4.

34 - علة الاستحالة

الاستحالة لغةً: استحالت بمعنى انقلبت عن حالها و اوجت (1).

وعلة الاستحالة: هي العلة التي لا يجوز أن تأتي المسألة النحوية على الشكل المراد وجوده، وهي علة قليلة الاستعمال عند النحويين، فمن المحال أن تكون هذه العلة سبباً في بيان الحكم النحوي.

وهي من العلل التي تفرد أيضاً بها ابن إياز، ويبيّن أن هذه المسألة النحوية من المحال أن تأتي على الشكل الغير مطابق لهرم الجملة العربية. وجاءت عنده في مسألة نحوية واحدة. وقد تفرد ابن إياز بهذه العلة، لأنني لم أجد قد نقلها عن غيره من علماء العربية بحدود ما أعلم.

- المسائل النحوية التي عللها بعلة الاستحالة

- في عدم ظهور الحركة على الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف

يقول ابن إياز: إنّ الألف لا يمكن تحريكها، وبالتالي لا نستطيع إعرابها بالحركة، فلم يبق إلا أن نقدر الحركة، فمثلاً لو قلت: "محمدٌ يسعى" فعلاية الرفع للفعل (يسعى) هي الضمة المقدرة على الألف، وإذا قلت: "زيدٌ لن يسعى" فعلاية نصب الفعل (يسعى) الفتحة المقدرة على الألف؛ لذلك جاء التقدير (تعدراً) وذلك لاستحالة ظهور الحركة فيها (2).

فابن إياز عندما رأى أنّ الحركة تستحيل أن تظهر على الفعل المضارع المنتهي بـ

(ألف)، جاء بعلة الاستحالة طلباً للإعراب بالتعذر.

(1) يُنظر: الرازي، مختار الصحاح، ص163.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 219/1 .

35- علة العارض

الاعتراض لغة: وعارض الشيء بالشيء معارضةً: قابله. واعترض الشيء: تكلفه. وتعرض الشيء: دخله فساد⁽¹⁾.

وعلة العارض: هي أن يعترض المسألة النحوية المطروحة عارضاً، فيجعلها خارجة عن الحكم النحوي المراد.

وتفرد ابن إياز بهذه العلة عن غيره من النحاة السابقين، واستخدمها عندما يعارض التركيب النحوي عارضاً لمنع مجيئه على الوجه المطلوب. وقد وردت عنده في مسألة نحوية واحدة.

وقد تفرد ابن إياز بهذه العلة، لأنني لم أجده قد نقلها عن غيره من علماء العربية بحدود ما أعلم.

- المسائل النحوية التي عللها بعلة العارض

- في السكون، وهو أصل البناء

يرى ابن إياز أن السكون هو الأصل في البناء، لذلك لا بُدَّ له من استصحاب ما يعرض وما يصدُّ عنه، ومثال ذلك: أن يكون الاسم متمكناً في بعض استعمالاته، ويكون البناء له عارضاً، وذلك خمسة أنواع منها: اسم (لا) نحو: "لا رجلَ أفضلُ منك"، والمنادى المضموم، نحو: "يا زيداً"، والمركب نحو: "ستة عشر" فهذه الأسماء كلّها بنيت على حركة؛ لأنَّ بناءها عارض، وليس لازماً على السكون⁽²⁾.

فالسكون هو أصل البناء، ولكن هذه الأسماء التي ذكرناها عندما اعتراضها شيء مما ذكرناه جاءت مبنية على حركة.

(1) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 396-394/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 250/1.

36- علة إضافة

الإضافة لغة: هي امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً⁽¹⁾.

وعلة الإضافة: هي علة تسوِّغ مجيء المسألة النحوية على ما هي عليه؛ لإضافة

حرف أو حركة إعرابية.

وجاءت عند ابن إياز في مسألة نحوية واحدة فقط، حيث يعلل بها هذه المسألة عندما

تتغير بإضافة عامل نحوي عليها.

- المسائل النحوية التي عللها بعلة الإضافة

- في بناء (حيث) على الضم

يرى ابن إياز في "المحصول" أنّ (حيث) تبنى على الضم، وهي تضاف إلى الجملة

الاسميّة، والجملة الفعلية، نحو: "جلستُ حيثُ محمدٌ جالسٌ"، و"جلستُ حيثُ جلستُ"، وليس هذا

لغيرها من أخواتها كـ (قبل)، و(بعد) وهذا ما تفرّدت به (حيث) بإضافتها إلى الجملة

بنوعيتها، الاسميّة، والفعلية⁽²⁾.

فلما أُضيفت (حيث) بهذه الصورة بُنيت على الضم، في الجملة الاسميّة، والجملة

الفعلية، وباقي أخواتها لم تُضف إلى الجملة.

ويرى الباحث أنّ (قبل)، و(بعد) قد تأتيان مرفوعات، أو منصوبات، وحسب موقعهما

الإعرابي، وهذا التنقل في الإعراب لم نجده عند (حيث)؛ لذلك وجب بناؤها على الضم،

لدخولها كما ذكرنا على الجملة بنوعيتها.

(1) الجرجاني، التعريفات، ص28.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 261/1-263.

37- علة اشتمال

الاشتمال لغة: ومنه الثلاثي (شَمِلَ) وشملهم الأمرُ بالكسر: عمَّهم. وأمرٌ (شَامِلٌ)⁽¹⁾.
وعلةُ الاشتمال: هي العلة التي يكون فيها الحكم النحويّ قد اشتمل على كافة أجزاء التركيب للجملة العربيّة، فعندها تعلل هذه المسألة بعلة الاشتمال.
جاءت هذه العلة في مسألة نحوية واحدة، ويقترّب معناها من معنى العموم، وقد سبق ذكرها.

- المسائل النحوية التي علّنها بعلة الاشتمال

- في بيان حال الفاعل مع الفعل

جاء الحديث في "المحصول" عن انقسام الأفعال، وأوّل ما تمّ ذكره هو حالة الفاعل مع الفعل، وقد جاء الحديث في البداية عن الفاعل؛ لأنّ الفاعل يشتمل على كلّ أفعاله، فالفعل مرتبّطٌ، وجزءٌ لا يمكن فصله عن الفاعل⁽²⁾.
وقد جاء في "اللمع": أنّ الفاعل هو الاسم الذي نذكره بعد الفعل، وهو دائماً مرفوع⁽³⁾.
فلأنّ الفاعل فيه اشتمالٌ على كلّ الأفعال، وليس كالمفعول به الذي يشتمل على بعضها، جاء الحديث عنه في البداية وتقدّم على غيره.

(1) يُنظر: الرازي، مختار الصحاح، ص347.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 294/1.

(3) يُنظر: ابن جني، اللمع في العربية، ص31.

38 - علة المشاكلة

المشاكلة لغة: الموافقة، والتشاكل مثله، والشاكلة: الناحية والطريقة⁽¹⁾.

وعلة المشاكلة: هي الاتحاد في الشكل. وعند أهل البديع هي من المحسنات المعنوية

وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً⁽²⁾.

وقد ذكرها ابن إياز في مسألة نحوية واحدة فقط، فعندما يحدث الخلاف في المسألة

النحوية من حيث الإعراب، أو التركيب اللفظي، يعلّل بها بعلة المشاكلة.

- المسائل النحوية التي علّلها بعلة المشاكلة

- في المستثنى والمستثنى منه

يرى ابن إياز أنّ الكلام يكون تاماً إذا استثنى بالنفي، أو الاستفهام، أو النهي، ووجب

إيداله بسبب المشاكلة، والمشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه في الإعراب، لذلك كان البديل

راجحاً على الاستثناء لعلة المشاكلة، فإذا قلت: "ما ضربتُ أحداً إلاً زيداً" فلا تقدّم هنا للبديل

على الاستثناء في هذه الجملة، لكن لما كان البديل راجحاً على الاستثناء، في حالتي الرفع

والجر، كان ذلك في النصب، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء،

[66]⁽³⁾.

(1) ابن فارس، مجمل اللغة، ص 357.

(2) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص 1544.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 501/1-502.

39- علة الفصل

الفصل لغةً: الحاجز بين الشئين، فصل بينهما يفصل فصلًا فانفصل، وفصلت الشيء فانفصل، أي قطعته فانقطع. والفصل: القضاء بين الحق والباطل⁽¹⁾.

وعلة الفصل هي أن يفصل النحوي العامل عن معموله في المسألة النحوية، حتى تجيء هذه المسألة على الوجه المراد.

ويذكرها ابن إياز عندما يفصل بين الجملة والأخرى بعامل نحوي، وذكرها في مسألة نحوية واحدة.

- المسائل النحوية التي عللها بعلة الفصل

- في إبطال عمل (لا) المشبه بعمل (ليس)

يرى ابن إياز أنه متى فصل بين (لا) وبين اسمها بطل عملها كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا

غَوْلٌ﴾. [الصفات، 47] ولما بطل العمل رجع الاسم إلى الابتداء، كما يرى ابن إياز أن (لا)

لا تدخل إلا على اسم الجنس، ففي الآية الكريمة السابقة لم تدخل (لا) على اسم جنس؛ لذلك أيضًا بطل عملها⁽²⁾.

ويذكر "المبرد" أن (لا) المشبه بـ (ليس) تدخل على الجنس كقولك: "لا رجل في

الدار" فهي جواب لقولك: "هل في الدار رجل"⁽³⁾.

فعند انقطاع وفصل (لا) عن اسمها يبطل عملها.

(1) ابن فارس، مجمل اللغة، ص 521.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 604/1-606.

(3) يُنظر: المبرد، المقتضب، 360-359/4.

40- علة الاتفاق

الاتفاق لغةً: مصدر الفعل (اتفق) واتفق الرجلان: تقاربا واتّحدا. واتفق الرجلان على الأمر أو فيه: رأى كلُّ منهما، أي: صاحبه فيه. واتفق معه. وافقه واتفق الأمر: وقع عرضاً أو مصادفةً⁽¹⁾.

وعلة الاتفاق: هي اتفاق لفظٍ مع لفظٍ، فيأخذ حكمه، وخصائصه، وقد اشربت العرب بعض الألفاظ بألفاظ أخرى وعلّلت ذلك بعلة الاتفاق.

وهي من العلل التي سماها بعض النحاة بـ (التطابق) أي موافقة الجملة العربية لجملة أخرى، وذكرها ابن إياز في كتابه المحصول في مسألة نحوية واحدة.

- المسائل النحوية التي علّلتها بعلة الاتفاق

- في حذف الفاعل

وهو اتفاق حرف الروي والأسجاع، كقولهم: "إذا طلع سعدُ السُعود، أورقَ العُود، وكُرِهَ في الشمس القُعود"⁽²⁾.

ويرى الباحث أنه لما كانت عدم القدرة على ذكر الفاعل حتى يتفق السجع، ويحسن الروي، جاء حذفُ الفاعل، واستبداله بـ (نائب الفاعل).

(1) يعقوب إميل، بديع، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006، 193.

(2) الأندلسي، النحوي، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المُخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1996م، 370/2. نقلاً عن ابن إياز المحصول 1/ 345.

41- علة الضرورة الشعرية

الضرورة لغةً: و(ضرورة) أي ذو حاجة. وقد (اضطرّ) إلى الشيء أي ألجئ إليه⁽¹⁾.

الضرورة الشعرية: كل كلام مقفى موزون على سبيل القصد⁽²⁾.

ولمّا كان للشعر من أهمية عند العرب، لم ينسَ ابن إياز أنّ للشعر ضرورة في

الأوزان والقافية، لذلك جعل لهذه الضرورة علةً، ووردت لديه في مسألة نحوية واحدة.

- المسائل النحوية التي علّنها بعلة الضرورة الشعرية

- في حذف الواو من (هو)، وحذف الياء من (هي)

يقول ابن إياز: إنّ حذف الواو من (هو) جاء لضرورة شعرية، واستقام القافية⁽³⁾ كقول

الشاعر:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ: لَمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلاطِ نَجِيبٌ⁽⁴⁾

وكذلك حذف الياء من (هي) كقول الشاعر:

..... دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَ⁽⁵⁾

ففي الأبيات السابقة حُذفت (الواو) من هو، والياء من (هي) للضرورة الشعرية.

(1) يُنظر: الرّازي، مختار الصحاح، ص 379.

(2) الجرجاني، التعريفات، ص 144.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 1/1137.

(4) جاء في الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أنّ البيت في وصف رجلٍ أضلّ بصره ويئس من عوده فأراد أن يبيع رحله، فسمع من يعرف البصر ليطلبه صاحبه، شبه حاله مع من يحب بحال صاحب هذا البعير، وكلمته "قيناها" أصلها "قيناهاهو"، بضم الهاء وفتح الواو. البيت من الطويل وهو للعجيز السلّوي.

وهو العجيز بن عبدالله بن عبيده بن سلول، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية.

(5) البيت من الطويل. وهو بلا نسبة في الإنصاف 2/729. وجاء في المحصول 1/150

لعمرئك ما تدري متى أنت جائي ولكن أقصى مدة العمر عاجل

ويجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من ردّ فرع إلى أصل، أو تشبيهه غير جائز
بجائز، أو زيادة حرف، أو حذف حرف، أو تقديم مفعول به على فاعل، أو إبدال حركة
بحركة⁽¹⁾.

(1) يُنظر: ابن عصفور، المقرّب، ص563-565.

42- علّة عدم استعمال

عدم الاستعمال لغةً: العَدَمُ والعُدْمُ والعُدْمُ: فقدان الشيء، وقد غلب على فقد المال وقلته. والعديم: الفقير. وجمعه: عُدْمَاءُ⁽¹⁾.

وعلة عدم الاستعمال: أَلْفَاظٌ غَيْرٌ مَوْجُودَةٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَسْتَعْمَلْهَا، لِذَلِكَ جَاءَتْ قَلِيلَةً.

وجاء بها ابن إياز في مسألة نحوية واحدة عندما أهملت العرب بعض الألفاظ ولم تعد تستخدمها.

- المسائل النحوية التي علّلتها بعلة عدم الاستعمال

- في المصدر المقدر بـ (أن)

يقول ابن إياز: إنَّ المصدر منه ما يكون منصوبًا بفعله، وهو قسمان: ما كان فعله ظاهرًا، كقولك: "ضربتُ ضربًا"، وما كان فعله غيرَ ظاهرٍ كقولك: "سقيًا"، و"رعيًا"، وهذا لا يجوز استعاله⁽²⁾.

فابن إياز يرى أن عند استعمالنا مصادر كالمذكورة سابقًا، فإنَّ الفعل فيها محذوف، والمصدر إذا كان محذوف الفعل، كان غيرَ عاملٍ؛ لأنه يحتاج إلى ما ينصبه من عاملٍ، والفعل عند ظهوره يعمل في نصب المصدر، لذلك عللَّ عدم العمل بالمصدر المحذوف الفعل بعلة عدم الاستعمال، أي أنه لا يجوز استخدامه في اللغة العربية دون ذكر الفاعل.

(1) ابن سيده، المُحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ، 34/2-35.

(2) يُنْظَرُ: ابن إياز، المحصول، 743/2.

43- علة المطابقة

المطابقة لغةً: (أطبِق) القومُ على كذا. اجتمعوا عليه متوافقين. وأطبقت عليه الحمى: استمرّت به الليل والنهار. وأطبِق الليلُ: أظلم⁽¹⁾.

وعلة المطابقة: علة استخدمها النحاة الأوائل لما كانت تستخدمه العرب من مطابقة المفرد للمفرد، والمثنى للمثنى، والجمع للجمع.

وذكرها ابن إياز عندما رأى المطابقة جائزة في المسألة النحوية المراد تعليلها، وقد علّل بها في كتابه المحصول في مسألة نحوية واحدة.

- المسائل النحوية التي علّله بعلة المطابقة

- في مجيء المضاف مع اسم التفضيل

يقول ابن إياز: إنّ قولك "الزّيدان أفضلُ الناسِ"، وقولك أيضاً: (الزّيدان أفضلُ الناسِ) جاء المضاف هنا مفردًا، ومثنى فجاز فيه المطابقة⁽²⁾.

فالمُضاف جاء مُطابقًا لاسم التّفضيل، والمُفضّل عليه مذكور.

لكن إذا دخلت الألف واللام وجب مطابقتها لما قبله، كقولك: (الزّيدان الأفضلان)، و(الزّيدون الأفضلون)، و(فاطمة الفضلى)، و(الهندان الفضليات)، فالألف واللام هنا أبعدا اسم التفضيل عن مشابهة (أفضل) التعجب⁽³⁾.

(1) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، القاهرة، ط3، 1998، 570/2.

(2) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 752/2.

(3) يُنظر: ابن إياز، المحصول، 751/2.

ويرى الباحث أنّ علّة المطابقة هي التي سمّحت للمُضاف أن يأتي مُطابقاً، ومُفرداً مع

اسم التفضيل. وقوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف، 103]. دخلت اللام على "أخسرين"

لذا جُمعت وطابقت الجمع.

الغائمة

وبعد دراسة كتاب " المحصول " لابن إياز فقد توصلت الدراسة الى نتائج هي :

1- نوع النّحاة السّابقون في تعليلاتهم النّحوية، وتبعهم ابن إياز فاستند إلى الحسّ والعقل والمنطق.

2- لم يقتصر ابن إياز في تعليله للأحكام النّحوية على الوجوب والمنع والجواز، بل اتّسع التّعليل عنده ليشمل قضايا ومسائل الخلاف والترجيح وتحليل المصطلحات النّحوية.

3- تنوّعت أساليب ابن إياز في الإدلاء بالعلّة، فأحياناً يصرّح بها، وأحياناً يتوجّه بالأيماء إليها.

4- كان ابن إياز من المجوّزين بالتّعليل للمسألة النّحوية بأكثر من علّة، وظهر ذلك جلياً في هذا البحث.

5- علّة المشابهة هي أكثر العلل التي ظهرت عند ابن إياز.

6- الغالب على العلل التي اعتلّ بها ابن إياز هي العلل التعلیمیة كعلّة الفائدة، وأمن اللبس، والاستخفاف والاستتقال، تليها العلل القياسیة كعلّة المشابهة، والاختصاص، والأصل، إضافةً إلى العلل الجدليّة، وهي الأقلّ حضوراً في كتابه (المحصول) والسبب أنّ الغرض من شرح الفصول الخمسين لابن معطٍ هو غرض تعليمي.

7- نقل ابن إياز عن البصريين والكوفيّين، لكن ميله للبصريين كان أوضح، وأحياناً يخالف الفريقين ويتفرّد برأيه ممّا يدل على شخصيته العلميّة وبروزها في عصره.

8- تفرّد ابن إياز ببعض العلل التي لم تظهر عند غيره من النّحاة كعلّة الاستحالة، وعلّة المطابقة، وعلّة التوهم، وعلّة ترك على حاله، وعلّة سلامة البناء، وعلّة الاعتراض وهذا دليل اجتهاده في التّعليل وعدم توقّفه عند علل النّحاة الأوائل.

قائمة المصادر والمراجع

- الأثري، محمد بن رياض الأحمد، كتاب النحو، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.
- الأخطل، غيّاث بن غوث، ديوان الأخطل، شرح وتصنيف: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1986.
- الأزهرى، خالد عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
- الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، العراق، إحياء التراث الإسلامي، (د. ط)، 1982م.
- إلياس، منى، القياس في النّحو، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، ط1، 1985.
- امرؤ القيس: حياته، شعره، دمشق، دار كرم، (د. ط)، 1970.
- الأنباري، أبو البركات، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورّيّة، (ط1)، 1957.
- _____، الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- _____، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971.
- الأندلسي، أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
- الأندلسي، النّحوي، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصّص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التّراث العربي، ط1، 1996م، 370/2.
- أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، القاهرة ط3، 1998.
- البغدادي، ابن إياز، جمال الدين بن بدر، المحصول في شرح الفصول، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، (د. ط)، دار عمار للنشر والتوزيع، 2009.
- التّهانوي، محمد علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط1، 1996.
- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة، دار الرشيد، (د. ت)، 1982م.

- الجرجاني، علي بن محمد، **كتاب التعريفات**، تحقيق: عبد المنعم الحفنى، دار الرشد، القاهرة، (د.ت).
- الجزائري، المغربي، الشاوي، يحيى بن محمد، **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو**، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السّدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، العراق، الرمادي، (ط1)، 1990.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **المنصف شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة ومطبعة البابي الحلبي، القاهرة، (د.ط)، 1954.
- _____، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رُشدي شحاته، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2007م.
- _____، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (ط2)، (د.ت).
- _____، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ط)، (د.ت).
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصّحاح**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1956.
- ابن الحاجب، **الكافية في النحو**، تحقيق: نجم عبدالله، دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدّة، (د.ط)، 1986م.
- _____، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2005.
- الحديثي، خديجة، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، جامعة الكويت، (د.ط)، 1974.
- حسّان، تمام، **الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو فقه اللغة)**، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، مصر، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، (د.ط)، 1988.
- الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، جامعة تشرين، اللاذقية، (د.ط)، 1979.
- الحموي، الرومي، ابو عبدالله، **معجم الأديباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991.
- الخطفي، جرير بن عطية، **ديوان جرير**، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط). 1964.

- الخفاجي، محسن حسين، وحسين صالح، التعليل النحوي في المبني من الأسماء عند ابن إياز البغدادي في كتابه (المحصول في شرح الفصول)، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، مجلد 23، عدد (4)، 2015.
- خيار، عزيز، الشامل، في قواعد اللغة العربية، الأردن، عمان، ط1، (د.ت).
- أبو داوود، الأزدي، السجستاني، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي عبد الحميد، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).
- الذبياني، أبو أمامة، زياد بن معاوية، ديوان النابغة، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد عثمان، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ط1، 1987.
- الرّازي، محمد بن أبو بكر، مختار الصّاح، ترتيب: محمود خاطر بك، القاهرة، ط2، 1937.
- الرّماني، ابن عيسى، علي، رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السّامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، (د.ط)، 1984.
- الزّجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المّبارك، دار النفائس، بيروت، ط2، 1973.
- الزّمخشري، محمود بن عمّر أبو القاسم، المفصلّ في صنعة الإعراب، تحقيق: محمد محمد عبد المقصود، وحسن محمد عبد المقصود، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 2001.
- _____، الإيضاح في شرح المفصلّ، تأليف: المالكي، ابن الحاجب، جمال الدين، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2011.
- ابن السّراج، أبو بكر محمد بن السّري، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، 1985م.
- سعد الدين، عبد المحسن، البيان في القواعد والإعراب، مكتبة دار طلاس، فكتوريا، ط1، 2005.
- ابن السّراج، أبو بكر، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، (د.ط)، 1973.
- سلامة، ياسر خالد، قواعد اللغة العربية، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.

- سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د.ت).
- ابن سيده، أبو الحسن علي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد محمد قاسم، (د.ط)، 1976.
- _____، تحفة الأديب في نحاة مُعني اللبيب، تحقيق: حسن الملح، وسهى نعجة— عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، (د.ط)، 2005.
- _____، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، شارع سوريا، (ط2)، 1978.
- _____، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل، (د.ط)، (د.ت).
- _____، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- الشنقيطي، الكُنْتي، المختار، سيدي، فتح الودود شرح المقصور والممدود، تحقيق: مأمون محمد أحمد، (د.ط)، (د.ت).
- أبو صخر كثير بن عبد الرحمن الخزاعي. ديوان كثير عزة، شرح قدري مايو، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995.
- الصفدي، صلاح الدين خليل ابن ابيك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، (د.ط)، بيروت، 2000.
- الصُميري، عبد الله بن علي بن إسحق، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ط1، 1982م.
- الصيِّداوي، يوسف، الكفاف، دار الفكر، دمشق، (د.ط)، 2006.
- بن العبد، طرفة، بن سفيان، ديوان طرفة بن العبد، شرح: عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط1، 1999.
- عبد الغني، أمين، أيمن، النحو الكافي، تحقيق: رمضان عبد التواب، ورشدي طعيمة، وإبراهيم الإدكاوي، وجمال عبد العزيز أحمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
- عثمان، ليلي أحمد حسين، رضي الدين الاسترأبادي وكتابه" شرح الكافية" تعريف بالمصنّف ودراسة تحليليّة نقدية لكتابه، 2005.
- العسكري، ابو هلال، جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1988.

- ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرَّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، الكتاب الثالث، (د.ط.)، (د.ت).
- ابن عقيل، محمد محي الدين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الكتب للطباعة والنشر، (د.ط.)، (د.ت).
- العقيلي، عبد الله، عبد الرحمن، بهاء الدين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط7، 2010.
- العكبري، ابن برهان، السلسلة التراثية، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط1، 1984.
- العكبري، أبو البقاء، شرح ديوان المتنبي، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، (د.ط.)، (د.ت).
- _____، المتبّع في شرح اللّمع، تحقيق: عبد الحميد حمد الزوّي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، (د.ط.)، 1994.
- العكبري، عبد الله بن الحسين، اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، 2001.
- العلوي، الحسني، هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطنّاحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط.)، (د.ت).
- عمرو بن قميئة بن سعد بن مالك، ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية، القاهرة، (د.ط.)، 1965.
- عيسى، سحر سليمان، مفاهيم أساسية في علم الصّرف، دار البداية ناشرون وموزّعون، عمان، وسط البلد، ط1، 2011.
- ابن فارس، أبو الحسين، أحمد، مجمل اللّغة، تحقيق: هادي حسن حمّودي، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط1، 1985.
- _____، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط.)، 1990.
- الفتلي، حميد، العلل النحوية (دراسة تحليلية في شروح الألفية إلى نهاية القرن الثامن الهجري)، لبنان، (د.ط.)، 2011.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003.
- فضل، عاطف، النّحو الوظيفي، جامعة الإسراء الأهلية، الأردن، ط1، 2000م.

- الفرزدق، همّام بن غالب بن صعصعة بن دارم، ديوان الفرزدق، شرح: علي مهدي زيتون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1997م.
- الكسواني، مصطفى خليل، وقطّاني، حسين حسن، الواضح في علم النحو، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، (د.ط)، 2011، 22/6.
- الكفوي: أيوب أبو البقاء، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، 2011.
- القطامي، عمير بن شبيب، ديوان القطامي، عمير بن شبيب التغلبي، تحقيق: محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، 2001
- ابن ماجه، القزويني، أبو عبدالله، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- أبو مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (د. ط)، 1967.
- الاسترابادي، رضي الدين، شرح الكافية في النحو، شرح: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الْمُفْتَضِب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- أبو المحاسن، جمال الدين، بن تعزي، يوسف، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ترجم: جلال بن أحمد بن يوسف، وسعيد بن علي بن رشيد، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز، (د.ط)، 1988.
- مراد، ميشال، الموسوعة العالمية في الامثال والحكم والنوادر، الأمثال العربيّة (مختار معجم الامثال للميداني)، بيروت، لبنان، (ط1)، 2006م.
- المرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، (د. ط)، (د. ت).
- المطرزي، أبو الفتح، ناصر الدين، المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط1، 1999.
- معالي، محسن محمد، معجم معالي اللغة، مؤسسة حورس الدولية، ط1، 2012.
- معروف، ناجي، تاريخ علماء المستنصرية، مطبعة العاني، بغداد، ط2، (د.ت).
- ابن المغيرة، عمر بن عبدالله، أبو الخطّاب، بن أبو ربيعة، ديوان عمر بن ابي ربيعة، شرح: يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، (د.ت)،
- المقرئ، الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1987.

- أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، (د. ط)، 1973.
- _____، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006.
- الملح، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، (ط1)، 2000.
- ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، مطابع دار الصفاة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1994.
- الميداني، النيسابوري، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الامثال، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، (د.ت).
- _____، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).
- السيد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2004.
- الهمداني، المصري، العقيلي، عبدالله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط16، (د.ت).
- الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية-الرياض، طريق الحجاز، ط1، د.ت.
- ياقوت، سليمان، محمود، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين.
- يعقوب إميل، بديع، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، التهذيب الوسيط، تحقيق: فخري صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، (د، ط)، 1994.
- _____، شرح المفصل، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2001م.